التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2022 - 2023

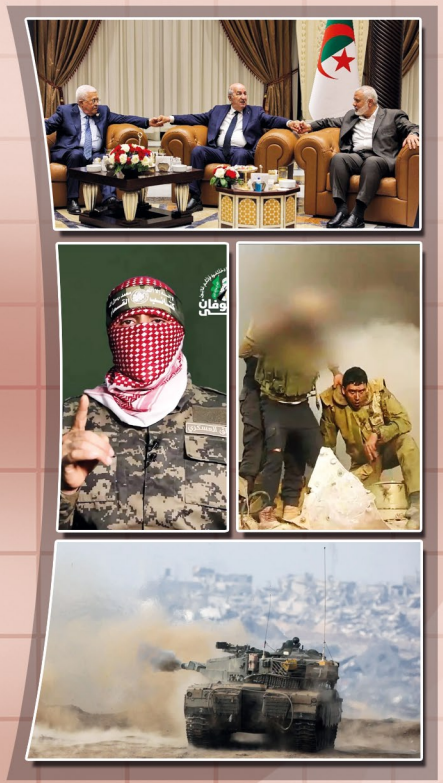

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2023–2022

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

The Palestine Strategic Report 2022–2023

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2024م – 1446هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-052-5

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 21 80 36 44

تلفاكس: + 961 21 80 36 43

ص.ب.: 14–5034 **بيروت – لبنان**

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

إخراج

ربيع معروف مراد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ. د. سامي العريان

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

المشاركون

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. ساري عرابي

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. فاطمة حسّان عيتاني

أ. د. محسن محمد صالح

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

رنا مصطفى جرجور

Al-Zaytouna Centre For Studies & Consultations

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

الفصل السادس

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة شهد العالم العربي اندفاعة أكبر نحو التطبيع مع الكيان الإسرائيلي خلال الفترة 2022–2023، وقطعت الإمارات والبحرين والمغرب أشواطاً كبيرة في هذا المجال؛ بينما كانت الجهود على قدم وساق لدفع السعودية إلى مسار التطبيع. غير أن معركة طوفان الأقصى جاءت لتعطل قطار التطبيع، وإن كانت الأنظمة الرسمية ما زالت راغبة في المضي بعلاقاتها مع "إسرائيل".

البيئة العربية الضعيفة والمشتتة والمنكفئة على قُطريتها وهمومها المحلية استمرت على نسقها المعتاد، وبالرغم من الهزة العظيمة التي أحدثها طوفان الأقصى، إلا أن ذلك لم يُغيِّر في جوهر السياسات العربية تجاه القضية الفلسطينية. غير أن البيئات المؤيدة للمقاومة في لبنان واليمن والعراق دعمت غزة في مواجهة العدوان الإسرائيلي، مع تجنب توسيع المعركة إلى معركة إقليمية كبيرة. أما الشعوب العربية فكان تفاعلها مع قضية فلسطين كبيراً، وإن لم تستطع التعبير عن مواقفها ودعمها بالشكل الحقيقي بسبب السلوك القمعي أو المانع لعدد من الأنظمة العربية. وحافظت دول مثل قطر والكويت والجزائر وسورية وموريتانيا وعُمان على مواقف أكثر إيجابية تجاه المقاومة.

يناقش هذا الفصل المواقف العربية تجاه قضية فلسطين، ويستعرض مواقف جامعة الدول العربية، ويركز على دول الطوق مصر والأردن وسورية ولبنان؛ ويناقش بشكل عام مواقف دول المشرق والمغرب العربي الأخرى، كما يناقش المواقف الشعبية في العالم العربي.

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية والقمة العربية:

1. الموقف من عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ومن مشروع المقاومة:

أكّدت جامعة الدول العربية، خلال قممها الثلاث التي عُقدت خلال السنتين التي يغطيهما التقرير، سواء العادية منها، في القمة الـ 31 في الجزائر في 1–2022/11/2، وفي القمة الـ 32 في جدة في 2023/5/19، أم الاستثنائية المشتركة مع منظمة التعاون الإسلامي لبحث العدوان على قطاع غزة في الرياض في 2023/11/11، مركزية القضية الفلسطينية، والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتمسك بـ"مبادرة السلام العربية" لسنة 2002 بكافة عناصرها وأولوياتها، مع "التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، لإنهاء الاحتلال

الإسرائيلي وحلّ الصراع العربي الإسرائيلي وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن". كذلك أكدت الجامعة العربية، في بياناتها، تبني توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ودعمه، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك.[1]

وهو الموقف نفسه الذي شدّد عليه الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، الذي قال إن الجامعة العربية لا يمكنها "تجاوز الموقف الفلسطيني والرؤية الفلسطينية"، وهو مطلب "حلّ الدولتين"، مؤكداً أن تصميم الجانب الإسرائيلي على مواقفه وعلى رفضه لمفهوم الدولتَيْن؛ سيؤدي لوجود أغلبية فلسطينية بين نهر الأردن والبحر المتوسط في الأعوام المقبلة.[2] وكشف أبو الغيط عن وجود "اتجاه لتنشيط عملية السلام"، من خلال جهود عربية – أوروبية.[3]

وفي السياق نفسه، دعت اللجنة الوزارية العربية لدعم فلسطين، في بيان لها، في أيار/ مايو 2023، الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، إلى الاستمرار في إجراء اتصالاتها مع مختلف دول العالم، لحثّها على الاعتراف بدولة فلسطين، خصوصاً الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن، ودعم حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.[4]

وفيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، عبرّت الأمانة العامة للجامعة العربية والبرلمان العربي عن رفضهما لأي اقتراحات أو محاولات للمساس بمسؤولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وباختصاصاتها الكاملة، السياسية والإنسانية، تجاه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين أياً كان تأويلها أو تبريرها، تأسيساً على التفويض الأصلي المنوط بالوكالة، حتى إيجاد الحلّ العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية.[5]

وبالمقابل، اقتصر دور الجامعة العربية على استنكار الممارسات الاحتلالية الإسرائيلية والمتعلقة بالانتهاكات، ومصادرة الأراضي، والاعتداءات على المقدسات، والعدوان المتصاعد، وسياسة الحرب المفتوحة، والمجازر المستمرة بحقّ أبناء الشعب الفلسطيني، ولكن هذا الاستنكار لم يتبعه أي إجراء عملي لوقفها، غير تحميل الاحتلال تبعات التصعيد، ودعوة المجتمع الدولي وكافة الأطراف ذات التأثير الدولي، بالتدخل لوقفه.[6] فقد حثّ مجلس جامعة الدول العربية، في ختام أعمال الدورة العادية 157، على مستوى وزراء الخارجية، في 2022/3/9، المحكمة الجنائية الدولية على المضي قدماً في التحقيق الجنائي في جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، التي ارتكبتها وترتكبها "إسرائيل" بحقّ الشعب الفلسطيني الأعزل.[7] وسلّمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في 2023/7/27، نسخة من مرافعتها المكتوبة إلى محكمة العدل الدولية، بمقرّها

في لاهاي، وذلك في إطار القضية المتعلقة بإصدار فتوى قانونية حول طبيعة الاحتلال في أراضي السلطة الفلسطينية، وآثاره والتبعات القانونية المترتبة عليه.[8]

وبعد مرور أكثر من شهر من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عقب عملية "طوفان الأقصى"، في 2023/10/7، تداعت الدول العربية والإسلامية إلى عقد قمّة طارئة بشأن العدوان على غزة، وعقدت قمة عربية إسلامية في الرياض في 2023/11/11، بعدما أعلنت وزارة الخارجية السعودية، في 2023/11/10، عن دمج "القمة العربية غير العادية" و"القمة الإسلامية الاستثنائية" في قمة موحّدة. وبحسب ما نقلت صحيفة العربي الجديد عن مصادر، فإنّ الدمج جاء بسبب عدم التوافق على قرارات مهمّة ضدّ "إسرائيل"، حيث حالت دول متنفذة وازنة في الجامعة من دون تبني مقترحات جادة تحمل إجراءات ضاغطة على الاحتلال لوقف عدوانه، حيث ضغطت هذه الدول المتنفذة للاستعاضة عن الإجراءات بفقرات باهتة.[9]

ولم تخرج القمة بأيّ قرار عملي، ولم تعلن أيّ التزام من جانبها، أو خطة فعالة للضغط من أجل وقف العدوان، بل وجّه بيانها مطالبات إلى دول العالم، وكأنّ الدول العربية والإسلامية مجتمعة لا تملك وسيلة للضغط على الاحتلال لوقف مجازره بحقّ المدنيين في غزة. بل إنّ وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح شدّد، في 2023/11/7، في منتدى بلومبيرغ للاقتصاد الجديد Bloomberg New Economy Forum، في سنغافورة، على أن التلويح بأسعار النفط للضغط من أجل وقف الحرب على قطاع غزة ليس مطروحاً على الطاولة، وإن السعودية تحاول تحقيق "السلام" عبر المفاوضات.[10] وفي الوقت نفسه، فإن عدداً من البلدان العربية كانت ترغب سرّاً في القضاء على حماس، وكانت طرفاً في حصار القطاع، وتابعت علاقاتها الديبلوماسية والتجارية مع "إسرائيل" وتزويدها بالكثير من احتياجاتها.

فقد دعت القمة الإسلامية العربية، في بيانها الختامي، إلى كسر الحصار على غزة وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية. ودان البيان "العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجرائم الحرب والمجازر الهمجية الوحشية واللا إنسانية التي ترتكبها حكومة الاحتلال الاستعماري"، ودعا جميع الدول لوقف تصدير الأسلحة والذخائر إلى "إسرائيل"، ورَفَضَ البيان توصيف "هذه الحرب الانتقامية دفاعاً عن النفس، أو تبريرها تحت أي ذريعة".[11]

وبدوره، دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط إلى "وقف العمليات العسكرية في غزة بشكل فوري".[12] فيما دعا وزراء الخارجية العرب، في ختام اجتماعهم في القاهرة، إلى "تحرك دولي (عاجل) لوقف الحرب على غزة". وأكّدوا، على "إدانة استهداف المدنيين من الجانبين"، محذّرين من "محاولات تهجير الشعب الفلسطيني".[13]

2. الموقف من التطبيع:

حرصت جامعة الدول العربية، في كل قراراتها وبياناتها، على رفض التطبيع مع "إسرائيل" قبل تنفيذ "مبادرة السلام العربية" لسنة 2002، بـ"كافة عناصرها وأولوياتها، باعتبارها الموقف العربي التوافقي الموحد وأساس أي جهود لإحياء السلام في الشرق الأوسط"، وشددت على أن الشرط المسبق لـ"السلام" مع "إسرائيل"، و"تطبيع العلاقات معها" كما ورد في نص القمتين العاديتين، أو "إقامة علاقات طبيعية معها"، كما ورد في نص القمة العربية والإسلامية المشتركة، والتي تحفّظت على تلك العبارة كل من الجزائر والعراق، هو إنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية، وتجسيد استقلال دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط 1967/6/4، وعاصمتها "القدس الشرقية"، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقّه في تقرير المصير، وحقّ العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحلّ قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948.[14]

ولكن رئيس بعثة جامعة الدول العربية في الأمم المتحدة السفير ماجد عبد الفتاح قال، خلال مقابلة مع برنامج "المسائية" على قناة الجزيرة مباشر، إن تطبيع بعض الدول العربية العلاقات مع "إسرائيل" قد يكون في مصلحة الفلسطينيين. ولا يرى السفير أن "التطبيع مع إسرائيل خطوة ضدّ القضية الفلسطينية، بل على العكس يمكن استخدامه للضغط على إسرائيل من خلال الاتصالات المباشرة لتحقيق إنجازات والتوصل إلى تفاهمات تخصّ القضية الفلسطينية".[15]

3. الصراع الداخلي والمصالحة:

كرّرت الجامعة العربية موقفها الداعم للمصالحة الفلسطينية، وأشادت بالجهود العربية المبذولة في سبيل توحيد الصف الفلسطيني، ورحّبت بتوقيع الفصائل الفلسطينية على وثيقة "إعلان الجزائر"، في 2022/10/13، في ختام "مؤتمر لمّ الشمل من أجل تحقيق الوحدة الفلسطينية"، بوساطة جزائرية، وعدّ الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الوصول إلى اتفاق بين الفصائل الفلسطينية، بمثابة "تطور مهم على طريق تحقيق المصالحة الفلسطينية التي يتطلع جميع العرب إلى تحقيقها"، مشيداً بالدور الذي اضطلعت به الجزائر في التوصل إلى هذا "الإنجاز الطيب".[16]

وقد أعادت الجامعة العربية التأكيد على هذا الموقف في القرارات الصادرة بختام أعمال الدورة العادية في القمة الـ 31 في الجزائر في 1-2022/11/2، وفي القمة الـ 32 في جدة في 2023/5/19، والتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية للتوحد تحت مظلتها، وأن يتحمل الجميع مسؤولياته في ظلّ شراكة وطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.[17]

4. الموقف من القدس:

تمسّكت الجامعة العربية بموقفها الرافض لإعلان القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، واقتصر دورها على التنديد والاستنكار، دون اتخاذ أي إجراءات عملية بحقّ الدول التي تعترف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، أو تنقل سفارتها إلى القدس. فقد أعرب أمين عام جامعة الدول العربية، خلال كلمة وجهها إلى مؤتمر حزب المحافظين Conservative Party البريطاني، عبر تقنية الدائرة التلفزيونية المغلقة فيديو كونفرنس Video Conference، في 2022/10/4، عن الانزعاج الشديد حيال تصريحات رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس Liz Truss حول نيتها نقل سفارة بريطانيا إلى القدس، مؤكداً رفض الجامعة لأي إجراءات أحادية تمثل خرقاً للقانون الدولي، ولوضعية القدس التاريخية والقانونية.[18]

راوحت الجامعة مكانها في التنديد بعمليات الاستيطان ومخططات الاحتلال وإجراءاته في القدس، واقتحامات المستوطنين المتواصلة للمسجد الأقصى، وعدّت ذلك انتهاكاً واستفزازاً كبيراً للمشاعر العربية والإسلامية، وخرقاً سافراً للقانون الدولي. وأعلنت الجامعة، في قراراتها وبياناتها، رفضها لجميع ممارسات الاحتلال داخل المدينة المقدسة، التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس والأقصى، مشددة على ضرورة مواصلة الجهود والمساعي الرامية لحماية القدس ومقدساتها. وفي السياق ذاته، وفي مؤشر على دعم الجامعة العربية للأردن، أكدت الجامعة على أهمية الوصاية الهاشمية في القدس ودورها بحماية المقدسات.[19]

إلا أنه لم يتغيّر شيء على أرض الواقع، وبقي الفعل العربي مقتصراً على التنديد والشجب؛ فقد دانت اللجنة الوزارية العربية التي انعقدت في الأردن، في 2022/4/21، "الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية" في القدس، داعية المجتمع الدولي، وخصوصاً مجلس الأمن، إلى "التحرّك الفوري والفاعل" لوقف تلك الإجراءات، والحؤول دون تفاقم موجة العنف.[20] وأكد الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، تعليقاً على مسيرة الأعلام الصهيونية في 2022/5/29، بالتزامن مع اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك، أن "هذا التحرك يشكل انتهاكاً جديداً للوضع القائم، واستفزازاً كبيراً للمشاعر العربية والإسلامية، ويمكن أن يترتب عليه إشعال الأوضاع في مدينة القدس ومناطق أخرى"، محذراً من أن ذلك من شأنه "دفع الجميع إلى أتون مواجهات دينية لن يحمد عقباها".[21] ودان البرلمان العربي، من جهته، بشدة اقتحام أعداد كبيرة من المستوطنين والمتطرفين اليهود باحات المسجد الأقصى، ورفع أعلام سلطات الاحتلال في ساحاته الشريفة.[22]

وفي سياق تعزيز صمود المقدسيين، توافق المشاركون في مؤتمر دعم "القدس صمود وتنمية" في جامعة الدول العربية، في 2023/2/12، على إجراءات لتعزيز صمود المقدسيين، من بينها تأسيس آلية تمويل مشتركة لدعم المشروعات الهادفة إلى تعزيز صمود أهل القدس، ومواجهة سياسات "إسرائيل" الهادفة إلى تقويض وجودهم.[23] واعتمد مجلس وزراء الاتصالات العرب، خلال اجتماع مجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العرب للدورة الـ 26، في القاهرة، في 2023/1/23، مدينة القدس "العاصمة الرقمية للعام 2023".[24]

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

أ. تطور علاقاتها السياسية، وأنشطتها الديبلوماسية:

لا يمكن تجاهل محورية الدور المصري في مسارات القضية الفلسطينية، كما لا يمكن التغافل عن التغيرات التي طرأت على الدور المصري في ظلّ تزايد أدوار لاعبين آخرين في المنطقة كالإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر، وتطور علاقات الدول الخليجية مع الكيان الصهيوني، والتي وصل إلى تطبيع العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين بعض دول الخليج كالإمارات والبحرين مع الكيان الصهيوني، والسعي إلى تطبيع العلاقات الصهيونية مع السعودية.

في المقابل، عانت مصر خلال السنوات الماضية من أزمات اقتصادية متتالية، حيث لم تكد تنتهي مفاعيل جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي حتى دخلت الأزمة الروسية الأوكرانية لتفرض نفسها؛ من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب، وهو ما أثّر فعلياً حسب التقارير الاقتصادية على الاقتصاد المصري الذي بات يعاني من انخفاض السيولة الأجنبية. وبالتالي أصبح النظام المصري أكثر حاجة إلى تفعيل الديبلوماسية السياسية في سبيل استقراره في أكثر دولة عربية قدرة في التأثير بشكل إيجابي أو سلبي على القضية الفلسطينية. وبناء على ما سبق، قد يفسر البعض تراجع فعالية النظام المصري في التأثير في العديد من المسارات السياسية في المنطقة لصالح بعض الدول الداعمة له، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على دور النظام بشكل أو بآخر في القضية الفلسطينية.

في هذا الإطار كشف الإعلام العبري في آذار/ مارس 2022، عن قمة كان يفترض أن تكون سرية جمعت كُلّاً من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وولي العهد الإماراتي محمد بن زايد، ورئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت في قمة ثلاثية وصفت بالنادرة وغير العادية، وقد تمّ مناقشة قضايا مركزية في هذه القمة منها الأمن وإمكانية تشكيل تحالف دفاعي إقليمي ضدّ

الطائرات المسيَّرة والصواريخ والتهديدات، في إشارة إلى مواجهة الجمهورية الإيرانية. وقد عرض بينيت استخدام منظومات دفاعية إسرائيلية موجهة بالليزر، والتي يتم تطويرها في الكيان الإسرائيلي. وتمّ التباحث في ملف القضية الفلسطينية، وخصوصاً الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها الكيان الإسرائيلي بالضفة وغزة، خصوصاً المخاوف بشأن الوضع الأمني خلال فترة رمضان وضرورة الحفاظ على الهدوء خلال هذا الشهر.[25]

على ما يبدو، فإن المخاوف الإسرائيلية من تدهور الأوضاع الأمنية خلال شهر رمضان (نيسان/ أبريل – أيار/ مايو 2022) في مدينة القدس قد كانت محقة، خصوصاً مع تزايد هجمات المستوطنين وتكرار اقتحاماتهم للمسجد الأقصى. وفي هذه الأثناء دخلت الديبلوماسية العربية في محاولة لإعادة الهدوء إلى المنطقة قبل تطورها وتمدّدها، كما حدث في سنة 2021 التي أدت إلى اندلاع معركة سيف القدس بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والكيان الإسرائيلي. كما شددت قمة ثلاثية أخرى مصرية إماراتية أردنية على ضرورة وقف كل الإجراءات الإسرائيلية التي تُقوِّض "السلام"، وعلى أهمية استدامة الجهود لاستعادة الهدوء في القدس.[26]

استمرت مصر في متابعة تفاصيل القضية الفلسطينية، فقد دانت الخارجية المصرية في آذار/ مارس 2022 العملية الفدائية في تل أبيب، حيث وصف المتحدث الرسمي باسم الخارجية أحمد حافظ العملية بـ"الإرهاب" وحذر من تدهور الأوضاع بين الجانبَين الفلسطيني والإسرائيلي.[27] في المقابل دان الحافظ اقتحامات القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، وما تبع هذا الاقتحام من أعمال عنف تعرّض لها الفلسطينيون في باحات المسجد الأقصى، ما أسفر عن إصابة واعتقال العشرات من المصلين.[28]

وفي ظلّ ما شهدته مدينة القدس خلال شهر رمضان 1443هـ (2022م)، وما قام به النظام المصري في سبيل إعادة الهدوء إلى المدينة، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في اتصال مع رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد إن مصر قامت بجهود ومساعٍ حثيثة ومركزة لاحتواء الموقف الميداني، والحيلولة دون امتداد نطاق المواجهة وزيادة الأعمال العسكرية، ومن ثم هناك أهمية بالغة للبناء على التهدئة الحالية وقطع الطريق على أي محاولة لتوتر الأوضاع سواء بالضفة الغربية أم في قطاع غزة، والإسراع في تحسين العلاقات الاقتصادية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ودعم الرئيس محمود عباس.[29]

وعلى ما يبدو، فإن محاولات مصر في الحفاظ على الهدوء في المنطقة تعدى البعد الأمني، ففي خبر تمّ نشره في تشرين الأول/ أكتوبر 2022 أشار إلى نجاح مصر في إقناع الكيان الإسرائيلي بالبدء في استخراج الغاز قبالة سواحل قطاع غزة بعد تطويره،[30] وهذا يبعث الكثير من التساؤلات حول المخططات التي كانت ترسم للمنطقة قبل وقوع أحداث 2023/10/7، خصوصاً

مع اشتداد الحاجة إلى الغاز لتصديره إلى أوروبا مع استمرار الحرب الأوكرانية – الروسية وتوقف تصدير الغاز إلى أوروبا.

ويظهر أن المساعي المصرية في شأن غاز غزة كانت جادة، فقد أعلن بشكل رسمي وزير البترول والثروة المعدنية المصري طارق الملا أنه تمّ التوصل إلى اتفاق إطار لتطوير حقل غزة، وأن هذه المساعي قد بدأت قبل سنتين مع الكيان الإسرائيلي، إلا أن السلطة الفلسطينية نفت التوصل إلى هذا الاتفاق، مع تأكيد أحد مسؤولي السلطة هذا دون الإفصاح عن اسمه، قائلاً إنه تمّ التوصل إلى اتفاق بشأن "الشروط الأساسية" لكن ستكون هناك حاجة لمزيد من المحادثات حول الجوانب الفنية وموافقات نهائية من السلطة الفلسطينية.[31]

وفي الإطار ذاته، قامت السلطات المصرية بالعمل على إنشاء طريق دولي على الحدود مع قطاع غزة، حيث شرعت الآليات الهندسية المصرية بإجراء إصلاحات على الجدار الفاصل مع قطاع غزة، كما كانت قد سبقت هذه الخطوة عمليات تجريف وهدم للأنفاق الممتدة بين سيناء والقطاع، بالإضافة إلى تفريغ المناطق المصرية المحاذية للقطاع من سكانها. ويمتد هذا الطريق بعرض 40م من شاطئ بحر مدينة رفح الفلسطينية، بمحاذاة الشريط الحدودي، ويصل حتى معبر كرم أبو سالم شرق المدينة، في المثلث الذي تجتمع فيه الحدود المصرية مع قطاع غزة وكذلك مع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، والتي يوجد فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنوه. كما تزامن هذا المشروع مع استكمال مشروع إنشاء خط لسكة الحديد يربط بين شرق قناة السويس وغربها، انطلاقاً من محافظة الإسماعيلية وصولاً إلى رفح، حيث الحدود مع قطاع غزة.[32]

استمرت الديبلوماسية المصرية خلال سنة 2023 في متابعة الحالة الفلسطينية، فقد سعت مصر إلى وقف التصعيد في الضفة الغربية التي شهدت عمليات فدائية ضدّ المستوطنين الذين كثَّفوا من اقتحاماتهم للمسجد الأقصى، بدعم من الحكومة الصهيونية المتشددة وخصوصاً من وزير الأمن الداخلي إيتمار بن جفير. فقد قدم وزير الاستخبارات الحربي عباس كامل مبادرة من الرئيس السيسي لوقف التصعيد، وتضمنت المبادرة تحرُّك الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية لاستعادة السيطرة على مناطق الضفة، واستعادة سيطرتها على المخيمات، مقابل وقف الاقتحامات الإسرائيلية لهذه المخيمات.[33]

ويبدو أن الجهود المصرية في منع حالة التصعيد لم تنجح، خصوصاً في ظلّ حكومة إسرائيلية متطرفة في إجراءاتها، والتي وصلت إلى حدّ محاولات تقسيم المسجد الأقصى، ضاربة بعرض الحائط الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية في القدس، ودافعةً إلى تصعيد الوضع الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استمرت الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً عمليات الاغتيال والاعتقال ضدّ شباب المقاومة الفلسطينية في المخيمات والمدن

والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث ارتقى منذ بداية سنة 2023 حتى 7 تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها 263 شهيداً فلسطينيّاً، وذلك حسب ما ذكره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.[34]

ب. علاقاتها بـ"إسرائيل":

شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية حالة من الاستقرار في إطار التعاون الثنائي على مختلف الصعد، وخصوصاً الاقتصادية منها التي شهدت خلال سنتي 2022–2023 حالة التعاون المتصاعد، ومن الطبيعي أن يترافق ذلك مع حالة من التعاون الديبلوماسي بين الطرفين، فالجانب الإسرائيلي يدرك أهمية الدور المصري في المنطقة. وقد استضافت مصر لأول مرة في كانون الثاني/ يناير 2022 أمسية إسرائيلية بذكرى "المحرقة" تحت عنوان "اليوم الدولي لذكرى الهولوكوست".[35]

ومع استمرار الحاجة المصرية لمصادر الطاقة وخصوصاً "الغاز الإسرائيلي" (بالأحرى الغاز الفلسطيني المسروق)، طورت مصر من تعاونها مع الكيان الصهيوني في هذا الإطار، حتى وصل إلى مستويات لم تشهده العلاقات بين الطرفين منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد Camp David، ففي شباط/ فبراير 2022، وافق الكيان الصهيوني على فتح خط إمداد جديد للغاز لمصر من حقل "ليفياتان Leviathan" مروراً بالأردن.[36] وقد ترافق ذلك مع مفاوضات ثنائية بين الطرفين بهدف توسيع العلاقات الاقتصادية والسياحية، في زيارة لوفدٍ مصريٍّ للكيان الصهيوني ترأسه نائب وزير المخابرات المصرية وضمّ كبار رجال الأعمال المصريين، في المقابل ترأس الوفد الإسرائيلي مدير مكتب رئيس الحكومة في تل أبيب يائير بينس Yair Pence، وكبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي، ورجال أعمال. وتمّ الاتفاق على تطوير واسع النطاق للمعبر الحدودي في نيتسانا Nitzana، بطريقة تسمح بنقل البضائع على نطاق واسع، وتشمل استيراد الأسمنت الأبيض والأمونيا والمنتجات الزراعية المصرية. وحسب المصادر الصحفية الإسرائيلية فإن مصر مهتمة بوصول السياح الإسرائيليين إلى شرم الشيخ، لكن بعض الصعوبات المتعلقة بالتهديدات الأمنية حالت مسبقاً دون ذلك، ولذا تمّ الاتفاق على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تضمّ مجموعة عمل مع القطاع الخاص يكون دورها الأساسي إزالة العوائق.[37]

وبالفعل سعت مصر إلى تخطي هذه العوائق، حيث اتفق الرئيس المصري مع نظيره الصهيوني على تسيير خط طيران مباشر بين مطار بن جوريون Ben Gurion Airport في اللد ومنتجع شرم الشيخ. وقد رأى بينيت في ذلك "خطوة أخرى في تسخين اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، حيث تتوسع رقعة التعاون القائم بين الدولتين في العديد من المجالات".[38]

وفي شهر آذار/ مارس 2022 وقّعت مصر اتفاقية لتسهيل مرور السلع مع الكيان الإسرائيلي، حيث جاء ذلك في إطار البروتوكول المشترك الخاص بالمناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" Qualifying Industrial Zones (QIZ) بهدف زيادة القدرات التصديرية، خصوصاً في ضوء السعي للتغلب على تداعيات الظروف العالمية.[39]

وفي وقت لاحق صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع مصر، وقد ذكر البيان الصادر عن وزراة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية أن الخطّة تتضمن "أهدافاً مفصلة وتسعى إلى المساعدة في زيادة التعاقدات طويلة الأجل بين الشركات والمؤسسات في البلدين؛ وزيادة تصدير المعرفة والتكنولوجيا المدنية وطرق الإنتاج المتقدمة".[40]

تظهر محورية العلاقة بين الطرفين من خلال الاتفاقيات الموقّعة بينهما والتي تخطت الحدود الإقليمية، فقد وقّعت مصر مذكرة تفاهم ثلاثية ضمت كل من مصر والكيان الصهيوني والاتحاد الأوروبي لتصدير الغاز من الكيان الصهيوني إلى دول الاتحاد الأوروبي، على أن يتم تصدير الغاز إلى محطات الإسالة في مصر، ومن ثم نقله إلى أوروبا. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت إن اتفاق تصدير الغاز عبر مصر "تاريخي، ويعزز اقتصادنا ويجعلنا لاعباً أساسياً في سوق الطاقة". كما وصفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين Ursula von der Leyen هذا الاتفاق بأنه "تاريخي"، ورأته "بداية قصة طويلة ناجحة للطاقة في المنطقة". كما كشفت المسؤولة الأوروبية عن أن الاتحاد سيوفر 100 مليون يورو (نحو 104 مليون دولار) لمصر لمواجهة الأزمة الغذائية، ويخصص 3 مليارات يورو (نحو 3.1 مليارات دولار) للاستثمار في الإنتاج الزراعي المحلي.[41]

استمرت حالة التعاون في المجالات الاقتصادية في التصاعد خلال سنة 2023 أيضاً، فقد أعلنت شركة "أوشين نيتوورك إكسبرس Ocean Network Express" اليابانية، ومقرها سنغافورة، عن تقديم خدمة نقل أسبوعية في الكيان الإسرائيلي تربط ميناء دمياط في مصر بميناءي حيفا وأسدود في شرق البحر المتوسط. وحسب ما ذكرته الشركة فقد تم إنشاء خدمة النقل الجديدة "إسرائيل إكسبرس Israel Express (ILX)"، استجابة للطلب المتزايد على استيراد وتصدير البضائع من وإلى "إسرائيل".[42]

ومن جهة أخرى، فإن هذا التعاون الرسمي لم يمنع من وقوع حوادث تُعبِّر عن نبض الشارع المصري، فقد قام جندي مصري من القوات المصرية، المسؤولة عن تأمين المناطق الحدودية بين مصر والكيان الإسرائيلي، بعملية عسكرية قَتَل خلالها ثلاثة جنود صهاينة وأصاب اثنين آخرين، وانتهت باستشهاده. وفي الوقت الذي ذكرت فيه الجهات المصرية بأن الحادثة وقعت في أثناء مطاردة مهربي مخدرات، ذكرت الجهات الإسرائيلية بأن التحقيقات قد بينت بأن الجندي

المصري قد مشى نحو 5 كم^2 للوصول إلى بوابة سرية في الجدار الفاصل بين الأراضي المصرية والكيان الصهيوني، وبأن هذه البوابة تمّ تخصيصها لعدد محدود من الأشخاص، ولم يعرف بوجودها معظم الجنود والضباط الإسرائيليين. ويفترض أن المصريين لا يعرفونها.[43]

وفي تعليق لرئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو على العملية ذكر بأن هذا الحادث الأمني لن يؤثر على التعاون المشترك بين البلدين، كما وصفه بالعابر. ومن جانبه أكد الرئيس السيسي على تعاون مصر في سبيل الكشف عن ملابسات هذه العملية، وعلى استمرار التعاون بين الطرفين.[44]

ج. مصر ومعركة طوفان الأقصى:

لا يمكن الفصل بين العملية التي قامت بها حركة المقاومة الإسلامية حماس في 2023/10/7 على المواقع العسكرية الصهيونية والمستوطنات في غلاف غزة، وما تحمله من دلالات استراتيجية، عما كان يحدث في المنطقة؛ سواء بما كان يخطط للمسجد الأقصى من تقسيم زماني ومكاني أم ما وصلت له الحالة العربية من تطبيع العلاقات بكافة مستوياتها مع الكيان الصهيوني، أم ما كان يحدث من تنكيل بالأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

كشفت معركة طوفان الأقصى إمكانية هزيمة الكيان الإسرائيلي، كما كشفت حالة الضعف العربي الرسمي، المستسلم للهيمنة الإسرائيلية الأمريكية، وأعطت حالة إلهام للأمة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وكان من الطبيعي أن تتفاعل الحالة الشعبية العربية مع ما يحدث في قطاع غزة من تدمير صهيوني انتقامي استهدف المدنيين، فقد قام شرطي مصري بإطلاق النار على فوج سياحي في مدينة الإسكندرية، وقد أسفر عن مقتل سائحَين إسرائيليين.[45]

تأثر الموقف الرسمي المصري من عملية طوفان الأقصى بالعديد من المحددات والعوامل المؤثرة، ومن أبرزها:[46]

- الرغبة في الحفاظ على حيوية الدور المصري في القضية الفلسطينية، نظراً لأهمية ذلك في تعزيز حضور مصر الإقليمي وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة.
- استحقاقات معاهدة كامب ديفيد، والعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية المتطورة مع الكيان الصهيوني، والتي ترسخت بصورة قوية في عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.
- المحدد الأمني المتعلق بالخشية من تصاعد التحركات الشعبية المتعاطفة مع المقاومة الفلسطينية في مصر والمنطقة العربية، والتوجس من احتمالات تجدّد حيوية وحراك الشارع العربي وعودة أجواء الربيع العربي، نظراً لحالة الإلهام الهائلة التي مثّلتها معركة

طوفان الأقصى، وتصاعد السخط على عجز الأنظمة العربية بسبب فشلها في القيام بواجبها تجاه فلسطين.

- الخشية من تداعيات سياسية وأمنية خطيرة لعمليات تهجير قسري واسعة محتملة للفلسطينيين، من قطاع غزة إلى الأراضي المصرية، وبما يُقحم مصر في الصراع مع الجانب الإسرائيلي، ويهدد معاهدة كامب ديفيد وحالة الهدوء في العلاقات المصرية الإسرائيلية.
- المحدد الأيديولوجي المرتبط بتحفظات الجانب الرسمي المصري على التوجه الإسلامي للمقاومة الفلسطينية، في سياق موقفه السلبي من عموم التيار الإسلامي في المنطقة، وخصوصاً في ظلّ أزمته المتواصلة في العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية. ويتشكّل انطباع بعدم رغبة الجانب المصري والعديد من الأطراف العربية بخروج المقاومة الفلسطينية منتصرة في معركة طوفان الأقصى، خشية تداعيات غير مرغوبة على الوضع الداخلي المصري وعلى حضور التيار الإسلامي في المنطقة.
- تموضع الجانب الرسمي المصري وخياراته السياسية في الساحة الفلسطينية، وانحيازه القوي للسلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي، وعلاقاته الحذرة وغير الإيجابية مع حركة حماس، وتحفّظه على مشروعها المقاوم وعلى نزوعها للحفاظ على استقلالية موقفها وقرارها السياسي في إدارة العلاقة مع مصر وبقية الأطراف العربية والإقليمية.
- الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وانهيار قيمة الجنيه المصري لمستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي.
- المحدد الجيوسياسي وسيطرة الجانب المصري على المنفذ البري الوحيد للقطاع مع العالم، عبر معبر رفح، الذي وفّر ورقة ضغط مصرية قوية على المقاومة وعلى سكان القطاع، وتسبب بإحكام الحصار على قطاع غزة منذ سنة 2007، وظهر تأثير ذلك بصورة قوية خلال معركة طوفان الأقصى. وترافق ذلك مع اتهامات واسعة من أطراف عديدة للجانب الرسمي المصري بأنه جزء من الحصار، وما يؤدي ذلك إلى معاناة ومجاعة، واستفراد العدوان الإسرائيلي بسكان القطاع ومقاومته ضدّ العدوان.

ومع تكرار الدعوات الصهيونية إلى تهجير سكان القطاع إلى سيناء، حذّر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من خطورة التصعيد في قطاع غزة، وشدد على أن مصر "لن تسمح بتصفية القضية على حساب أطراف أخرى، وأنه لا تهاون أو تفريط في أمن مصر القومي تحت أي ظرف".[47]

لم تكن التخوفات المصرية في غير مكانها فقد كانت كافة الإشارات تؤكد المخططات الهادفة إلى تفريغ قطاع غزة وتهجير سكانه إلى سيناء، حيث أشار الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في

الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن اجتماع الاتحاد الأوروبي دعا إلى إنشاء "ممرات إنسانية لتسهيل مرور الأشخاص الذين يريدون الفرار من قصف غزة" عبر الحدود إلى مصر.[48] كما صرَّح نائب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق داني أيالون Danny Ayalon بقوله "توجد مساحات لا نهاية لها تقريباً في صحراء سيناء على الجانب الآخر من غزة، ويمكنهم (الفلسطينيون) أن يتركوا (قطاع غزة) إلى تلك المساحات المفتوحة؛ حيث سنعدّ نحن والمجتمع الدولي للبنية الأساسية، ومدن الخيام، وسنمدُّهم بالماء والغذاء".[49]

وفي تصريح للرئيس عبد الفتاح السيسي حول أحداث 2023/10/7 قال "إن ما حدث كان كبيراً وصعباً ونحن ندينه، لكن لا بدّ أن نعلم أن ذلك جاء نتيجة تراكم من حالات الغضب والكراهية على مدى أكثر من 40 عاماً، وأنه ليس هناك أفق لحلّ القضية الفلسطينية يعطي أملاً للفلسطينيين".[50] أما مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فقد قال إن "إسرائيل لم تتلقَ أي تحذير ملموس حتى من مصر"، بشأن هجوم طوفان الأقصى.[51] وكأنه يقول بأنه كان من المفترض أن يتم تحذيرهم من قبل مصر.

استمرت التصريحات المصرية في أعلى مستوياتها بالتأكيد على رفض مصر أي محاولة لتصفية القضية الفلسطينية على حساب دول أخرى، حيث قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن بلاده ترفض "تصفية" القضية الفلسطينية، و"تهجير" فلسطينيي قطاع غزة إلى سيناء، مشيراً إلى أن تهجير الفلسطينيين من غزة لمصر، سيتبعه تهجيرهم أيضاً من الضفة الغربية إلى الأردن. وأضاف السيسي، خلال لقاء مع المستشار الألماني أولاف شولتس Olaf Scholz في القاهرة، أن "ما يحدث في غزة الآن ليس عملاً ضدّ حماس، وإنما محاولة لدفع المدنيين إلى اللجوء والهجرة إلى مصر"، وأضاف "إذا كانت هناك فكرة للتهجير، فلِمَ لا يُنقل الفلسطينيون إلى النقب"، منبهاً إلى أن بلاده ترفض أن تتحول سيناء إلى "قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضدّ إسرائيل".[52]

وفي تأكيد على تخوفات مصر قالت المتحدثة باسم المجلس النرويجي للاجئين Norwegian Refugee Council شاينا لو Shaina Low إن ما تقوم به "إسرائيل" في قطاع غزة يؤكد نيتها تهجير السكان باتجاه شبه جزيرة سيناء المصرية، مؤكدة أن العالم لا يلقي بالاً لهذا الأمر حتى الآن. وقالت، إن غزة تعيش كارثة إنسانية، وإن 80% من السكان يسكنون في الجنوب بعدما طلبت منهم "إسرائيل" إخلاء شمالي القطاع، مضيفة "اليوم يطالبونهم بالانتقال نحو رفح، وبعدها لن يكون أمامهم إلا الدخول إلى سيناء هرباً من الضغط العسكري".[53]

أما فيما يتعلق بفتح معبر رفح، فلم يتمكن النظام المصري من فرض سيادته على معبر رفح، بالرغم من أن هذا المعبر هو الممر الرسمي بين مصر وقطاع غزة الذي من المفترض أنه

يخضع للسيادة المصرية والفلسطينية، إلا أن مصر رضخت للضغوط الإسرائيلية التي فرضت وصايتها على هذا المعبر؛ حيث كانت المساعدات الشحيحة التي تمر عبر معبر رفح تخضع للتفتيش والتدقيق الإسرائيلي، فكان الكيان يرفض ويقبل بدخول ما يراه هو مناسباً. وفي الاتجاه نفسه، انتقد وزير الخارجية المصري سامح شكري الدعوات والمظاهرات التي انطلقت في العالم مطالبة مصر بفتح معبر رفح البري، وشدّد على أن لهذه الدعوات أغراض سياسية ليس لها علاقة بالوضع الإنساني في القطاع.[54] كما قامت السلطات المصرية بترحيل أربعة نشطاء أجانب تابعين للجنة العدالة Committee for Justice إلى دولهم؛ وذلك عقب تنظيمهم وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة الخارجية بالقاهرة، للمطالبة بفتح معبر رفح، والحصول على موافقة أمنية لتسيير قافلة إغاثية دولية إلى قطاع غزة.[55]

من جهة أخرى، مارست مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 وساطة إلى جانب قطر بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والكيان الإسرائيلي في سبيل الوصول إلى اتفاق لتبادل الأسرى، وبالفعل نجحت الوساطة في الوصول إلى هدنة إنسانية أطلقت بموجبها المقاومة الفلسطينية سراح نحو خمسين من الأسرى المدنيين الإسرائيليين مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين من النساء والأطفال من السجون الإسرائيلية، بالإضافة إلى إدخال مساعدات إنسانية لسكان القطاع عبر معبر رفح، وقد استقبلت مصر العشرات من الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات المصرية. كما سمحت بخروج 400 من حَمَلَة الجوزات الأجنبية من قطاع غزة عبر معبر رفح.[56]

وفي خطوة قد تبعث الكثير من التساؤلات، ذكرت الصحافة الإسرائيلية أن تل أبيب والقاهرة ناقشتا اليوم التالي للحرب وإمكانية إقامة جدار عازل على الحدود المصرية مع غزة يكون مضاداً للأنفاق. كما تضمنت المناقشات الترتيبات المتعلقة بمحور فيلادلفيا.[57] وفي هذا الإطار صرّح وزير الدفاع يوآف جالانت بقوله إن "إسرائيل" تبحث مع مصر إنشاء حاجز متطور معزز بوسائل تكنولوجية للحدّ من تهريب الأسلحة من سيناء إلى قطاع غزة. وأضاف جالانت أن الحاجز الذي يجري النقاش بشأنه سيكون معززاً بوسائل تكنولوجية متطورة.[58]

من الواضح بأن المشهد المصري قبل 2023/10/7 مختلف كلياً عما أصبح عليه بعده، فقد انعكست الحرب بشكل مباشر على حركة مرور السفن عبر قناة السويس، خصوصاً بعد الخطوة التي قامت بها قوات الحوثيين (أنصار الله) في اليمن بمحاولة فكّ الحصار عن قطاع غزة من خلال إغلاق باب المندب ومنع مرور السفن الإسرائيلية أو المتوجهة إلى الكيان الإسرائيلي.

وقد كان واضحاً أن الطرف المصري لم يكن معنياً بوقف الحرب أو ممارسة أي ضغط للتخفيف عن سكان القطاع، فقد اتهم الكيان الإسرائيلي في مرافعته أمام المحكمة الجنائية

الدولية مصر بأنها هي من تغلق المعبر، وكذلك فعل الرئيس الأمريكي. كما تواترت الأخبار حول فرض مبالغ مالية بآلاف الدولارات لمن يرغب الخروج للطبابة عبر معبر رفح، أما بالنسبة لمصير المساعدات التي من المفترض أن تدخل إلى غزة فقد اتُهمت أطراف مصرية بسرقة الكثير منها.

تُبرز التطورات السياسية والميدانية لمعركة طوفان الأقصى تداعيات سلبية على الدور المصري في القضية الفلسطينية وعلى حضور مصر الإقليمي، كما تُوجّه لها اتهامات بالتعاون مع الجانب الإسرائيلي في إحكام الحصار على قطاع غزة. ولا تصدر مؤشرات إلى احتمال حصول تغييرات جوهرية على الموقف المصري وخياراته السياسية في إدارة الموقف من المعركة.

ويُرجَّح أن تواصل مصر التزام السقف المنخفض للموقف الرسمي العربي والإسلامي الذي تُعدّ أبرز المؤثرين في صياغته، كما يُتوقع أن تستمر في سياساتها الحالية فيما يتعلق بإغلاق معبر رفح وإخضاع دخول المساعدات للإرادة الإسرائيلية. وفيما يتعلق بإدارة العلاقة مع المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً مع حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، يُرجَّح أن تستمر السلطات المصرية في سياستها الحذرة والمتحفظة. ولا يُتوقع حصول تغيير إيجابي على موقف السلطات المصرية من السماح بتنظيم الفعاليات الشعبية المتعاطفة مع المقاومة والمنددة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.[59]

2. الأردن:

أ. تطور علاقاتها السياسية، وأنشطتها الديبلوماسية:

حافظ الأردن خلال سنتي 2022–2023 على مساره السياسي الديبلوماسي الذي يراعي في المقام الأول المصالح الأردنية الداخلية والخارجية، التي تتطلب المحافظة على الهدوء في المنطقة، وهو ما عبّر عنه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، حيث أشار إلى أن لدى المنطقة فرصاً كبيرة في التعاون والتكامل الاقتصادي "لكن لا يمكن أن تكون هذه العملية إقصائية أو أن تقتصر على جانب دون آخر، ولنتمكن جميعنا من رسم ملامح مستقبل الشرق الأوسط، يجب أن يشمل ذلك أشقاءنا الفلسطينيين"، وهو ما يتطلب العمل للحفاظ على التهدئة ووقف كل الإجراءات أحادية الجانب التي تقوض فرص تحقيق "السلام".[60] كما أكد أنه "مهما أقيمت علاقات بين الدول العربية و"إسرائيل"، فإنه إذا لم تُحل القضية الفلسطينية، فهذا من منظورنا كمن يخطو خطوتين للأمام وخطوتين للخلف". وفي وقت لاحق، قال الملك الأردني إنّه سيدعم تشكيل تحالف عسكري في الشرق الأوسط على غرار حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO)، على أن "يتم ذلك مع الدول التي لديها نفس التفكير". ورأى الملك الأردني أن "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لديه القدرة على عرقلة الخطط والتعاون في الشرق الأوسط".[61]

أما بالنسبة للعلاقات الأردنية الفلسطينية، فقد حافظت الأردن على مستوى علاقاتها مع السلطة الفلسطينية، مع توسيع التعاون الاقتصادي بين الطرفين. وعلى الرغم من زيارة رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس خالد مشعل للأردن، وكثرة التكهنات في تلك الفترة حول إمكانية إعادة فتح مكتب الحركة في العاصمة الأردنية، إلا أن ذلك لم يحدث خلال سنتي 2022-2023، بالرغم من مطالبات أردنية داخلية بذلك، فقد قال وزير الثقافة والشباب الأردني الأسبق محمد أبو رمان، إنه "من المهم أن تكون للأردن علاقات استراتيجية مع حركة حماس، وتنسيق دائم"، وأضاف أن "حماس طرف فاعل وقوي، ولا يجوز أن تكون خارج إطار الحوار الاستراتيجي، والتنسيق المستمر للأردن".[62]

كما دعا أحد أبرز وجهاء العشائر والقبائل الأردنية الشيخ طراد الفايز، حكومة بلاده إلى إعادة فتح مكاتب حركة حماس في الأردن؛ وقال "كان على حكام العرب بعد معركة سيف القدس التي قادتها حركة حماس تكريمها، فهي بمثابة المدافع الأول عن كرامة الأمة العربية والإسلامية".[63]

كما اعتقلت السلطات الأردنية خلال سنة 2023 أربعة أشخاص محسوبين على حركة حماس، حسب ما تمّ تسريبه للإعلام، بتهمة تهريبهم السلاح إلى الضفة الغربية،[64] وقد عادت السلطات الأردنية وأفرجت عنهم في كانون الأول/ ديسمبر 2023.[65]

أما فيما يتعلق بالوصاية الأردنية على المسجد الأقصى، فقد تعرَّضت الأردن للكثير من الضغوط، في محاولة لنزع هذه الوصاية خلال سنتي 2022-2023، وهي الفترة التي اشتدت فيها اقتحامات المستوطنين بقيادة وزير الأمن الداخلي إيتمار بن جفير. وفي هذا الإطار، أكد الأردن على استمراره في رعايته للمقدسات في القدس، وقد وفَّرت الحكومة الأردنية لبرنامج أوقاف القدس سنة 2023 نحو 14 مليون دينار (نحو 20 مليون دولار) ضمن موازنة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة 2023. كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2023 أصدرت الحكومة الأردنية قراراً بتعيين 100 موظف ضمن القسم الذي يشرف على رعاية المسجد الأقصى والمقدسات في القدس، ويبلغ عدد الموظفين الذين يقومون بتنفيذ كل هذه المهام لرعاية الأقصى وشؤون المقدسات في القدس 900 موظف.[66]

ب. علاقاتها بـ"إسرائيل":

على الرغم من أن الأردن قام بتوقيع اتفاقية تسوية سلمية مع الكيان الصهيوني سنة 1994، إلا أن تطبيع العلاقات بين الطرفين لم يكن بالشكل الواسع التي قامت به بعض الدول الخليجية، والتي وقّعت خلال فترة قصيرة اتفاقيات تعاون على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها من الاتفاقيات، ولكن يمكننا أن نقول أنّه خلال

سنتي 2022–2023 حتى 2023/10/7، شهدت العلاقات الأردنية الصهيونية تطوراً ملحوظاً، فعلى مستوى الاقتصادي كشف النائب الأردني أحمد قطاونة عن وجود "اتفاقية بين وزارة الزراعة الأردنية ونظيرتها الإسرائيلية، يتم بموجبها تزويد الاحتلال الإسرائيلي ومستوطناته، بمئات الأطنان من الخضار".[67]

وفي السياق ذاته، قال قطاونة إن "الأردن يُزوِّد الاحتلال الإسرائيلي بأربعة ملايين و800 متر مكعب من المياه سنوياً، من أراضي منطقة الغمر" جنوب الأردن. وحسب ما ذكره القطاونة خلال جلسة مجلس النوّاب، أن "الحكومة أعلنت هذه الأرقام، في إجابتها على سؤال نيابي موجه لها بهذا الخصوص".[68]

ومن المستغرب أن يقوم الأردن بتزويد الكيان بالمياه، وفي المقابل يوقّع مذكرة تفاهم ثلاثية بين الأردن والإمارات والكيان الصهيوني، من مضامينها أن يعمل الكيان الصهيوني على تحلية مياه البحر وتزويد الأردن بنحو 200 مليون م^3 من المياه المحلاة سنوياً، بالمقابل تعمل الإمارات على إنشاء محطة طاقة شمسية في الأردن بقدرة إنتاجية تبلغ 600 ميغاواط، مع نظام لتخزين الطاقة الكهربائية، لإنتاج طاقة نظيفة، وتصديرها إلى الكيان الصهيوني.[69]

ومن جهة ثانية، صادقت الحكومة الإسرائيلية على اقتراح رئيس الوزراء، يائير لابيد، ووزير التعاون الإقليمي، عيسوي فريج، لتسريع تنفيذ مشروع بوابة الأردن، وهي عبارة عن منطقة صناعية مشتركة بين الكيان الإسرائيلي والمملكة الأردنية. وقد قال لابيد في هذا الإطار: "ثمانية وعشرون عاماً على اتفاق السلام مع الأردن، نخطو بعلاقات حسن الجوار بين بلدينا خطوة أخرى إلى الأمام، وهذا اختراق سيساهم بشكل كبير في تنمية المنطقة وتعزيزها". وأضاف: "تم التطرق إلى التفاصيل النهائية لهذه المبادرة الأسبوع الماضي خلال زيارتي للملك عبد الله الثاني في عمّان.. هذه مبادرة من شأنها زيادة فرص العمل في كلا البلدين، وتعزيز علاقاتنا الاقتصادية والدبلوماسية، وتعزيز السلام والصداقة بين بلدينا". كما ذكر أن "هذه منطقة صناعية مشتركة على الحدود، ستسمح لرجال الأعمال الإسرائيليين والأردنيين بالتواصل مباشرة، وستُنتِج مبادرات مشتركة في التجارة والتكنولوجيا والصناعة المحلية".[70]

إن التعاون الأردني الصهيوني لم يقتصر على المجالات الاقتصادية فحسب، فقد شهدت مدينة القدس في السنوات الماضية توترات خلال شهر رمضان بسبب اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، وفي هذا الإطار قام يائير لابيد قبيل شهر رمضان 1443هـ (2022م) بلقاء العاهل الأردني في سبيل خفض التوترات، حسب ما ذكر بيان صادر عن مكتب لابيد قال فيه "اتفقنا على ضرورة العمل معاً لتهدئة التوتر وتعزيز التفاهم، وبخاصة في الفترة التي تسبق شهر رمضان وعيد الفصح (اليهودي)".[71] وحسب ما نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم" فإن

العلاقات الإسرائيلية الأردنية ذات بُعد استراتيجي للطرفَيْن، فقد ذكر إيال زيسر Eyal Ziser، أستاذ الدراسات الشرقية في جامعة تل أبيب، أنه "لا يوجد لإسرائيل بديل عن التعاون الأمني والعسكري مع الأردن، الذي يتواصل سواء كانت العلاقات تمر في شهر عسل أو في أزمة". وأشار إلى أن التعاون الأمني والعسكري الوثيق بين الجيش والأمن الأردني و"إسرائيل" يتناقض تماماً مع الخط العدائي الذي يتبناه الرأي العام في المملكة. وشدّد زيسر على أن العلاقات مع الأردن تستند إلى مصالح أمنية واقتصادية تمثل ذخراً كبيراً لـ"إسرائيل"، وتحديداً الاعتماد على النظام الأردني في "تأمين حدودنا الشرقية من خطر الإسلام المتطرف وإيران، فضلاً عن أن هذا التعاون يمثل مصلحة وجودية للأردن من الطراز الأول". وقال إن العلاقات السرية بين النظام الأردني و"إسرائيل" قديمة.[72]

ج. الأردن ومعركة طوفان الأقصى:

تأثّر الموقف الرسمي الأردني من معركة طوفان الأقصى بمجموعة عوامل أسهمت في تحديد سقوفه واتجاهاته، من أبرزها:[73]

- القلق من تداعيات خطيرة للمعركة على الأمن الوطني، نتيجة المواقف السلبية لليمين الصهيوني المتطرف تجاه الأردن، والخشية من تنفيذ مخططات التهجير القسري لسكان الضفة الغربية، في ظلّ تسليح عشرات آلاف المستوطنين، وضغوطهم المتواصلة على الفلسطينيين للمغادرة والتوجه نحو الأردن. كما برزت مخاوف تتعلق بتهديد أمن الحدود الشمالية والشرقية للمملكة، بعد تزايد محاولات اختراقها خلال الشهور الماضية، على خلفية التصعيد في قطاع غزة. وفي 2024/1/28، تمّ استهداف قوات أمريكية متمركزة في الأردن على الحدود مع سورية، وأسفر الهجوم بطائرة مسيّرة عن مقتل ثلاثة جنود أمريكيين وإصابة نحو 35.
- العامل الجغرافي والديموجرافي، وضغط الشارع الأردني الذي تفاعل بشكل قوي مع معركة طوفان الأقصى، والذي لم تهدأ فعالياته المنددة بالعدوان الإسرائيلي والمؤيدة للمقاومة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وقد غطّت التحركات كافة المناطق الأردنية، وشملت مختلف الأطياف والقطاعات الشعبية.
- استحقاقات معاهدة "وادي عربة" بين الأردن والكيان الصهيوني، وما تضمنته من قيود والتزامات سياسية واقتصادية وعلاقات تطبيعية بين الطرفين.
- العلاقات الاستراتيجية التي تربط الأردن بالولايات المتحدة، التي انحازت بشكل كامل لصالح الكيان الصهيوني، ووفَّرت له الغطاء السياسي والعسكري والمالي لمواصلة عدوانه على قطاع غزة.

- علاقة الأردن الفاترة مع حركة حماس، حيث جاءت عملية طوفان الأقصى في توقيت شهدت فيه العلاقة بين الطرفين تراجعاً ملحوظاً على خلفية اعتقال عدد من أفراد الحركة بتهمة محاولة إدخال أسلحة للضفة الغربية.
- التموضع السياسي للأردن في المنظومة العربية والدولية، التي تتخذ مواقف سلبية من حركة حماس ومن حركات "الإسلام السياسي".
- خيارات الأردن السياسية في الساحة الفلسطينية، والتي تقوم على دعم مسار التسوية السياسية وخيار التفاوض وحلّ الدولتين، والانخراط في جهود وقف التصعيد وفرض التهدئة في الضفة، وتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني ومنع انهيارها أو تراجعها لصالح أطراف أخرى.
- توجّس الجانب الرسمي من تأثيرات غير مرغوبة لمعركة طوفان الأقصى على توجهات الشارع الأردني وميوله الانتخابية، خشية استثمارها لصالح الحركة الإسلامية، في توقيت دقيق يُتوقع أن يشهد فيه الأردن انتخابات نيابية أواخر سنة 2024.

وعلى الرغم من التصريحات الأردنية المستنكرة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتأكيد الملك الأردني على رفض أي محاولة لتهجير الفلسطينيين من جميع الأراضي الفلسطينية أو التسبب في نزوحهم، معتبراً أن ذلك محاولة لترحيل الأزمة إلى دول الجوار ومفاقمة قضية اللاجئين، إلا أن ذلك لم يمنع الأمن الأردني من الوقوف سداً منيعاً أمام محاولات المتظاهرين الأردنيين من الوصول إلى الحدود الأردنية مع فلسطين المحتلة، وقد استخدم الأردن الغاز المسيل للدموع ضدّ مظاهرة خرجت في 2023/10/13.[74]

تركزت الجهود الأردنية على التأكيد على ضرورة فتح ممرات إنسانية لإدخال المساعدات الطبية والإغاثية إلى غزة، وهو ما أكّد عليه الملك الأردني في أثناء لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الذي تواجد في الأردن للتمهيد لعقد قمة رباعية في العاصمة عمّان، حيث كان من المقرر أن تعقد القمة في 2023/10/18، بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس الأمريكي جو بايدن، ولكن بسبب قيام الاحتلال الصهيوني بقصف المستشفى المعمداني الذي سقط فيها نحو 500 مدني من النازحين، قامت الأردن بإلغاء القمة.[75]

وفي وقت لاحق من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، قرَّر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي استدعاء السفير الأردني من "إسرائيل"، تعبيراً عن موقف الأردن الرافض للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وبيّن الصفدي أن عودة السفراء ستكون

مرتبطة بوقف "إسرائيل" حربها على قطاع غزة، ووقف الكارثة الإنسانية التي تسببها، وكل إجراءاتها التي تحرم الفلسطينيين حقهم في الغذاء والماء والدواء، وحقهم في العيش الآمن والمستقر على ترابهم الوطني.[76]

ومن التناقضات التي كانت واضحة خلال العدوان الصهيوني على قطاع غزة، ما كشف الإعلام الصهيوني عنه من اتفاق بين الإمارات و"إسرائيل"، يقضي بإنشاء ممر بري بين ميناءَي حيفا ودبي (عبر السعودية والأردن)؛ وفي الحقيقة، فإن هذا الاتفاق سبق طوفان الأقصى بنحو ثلاثة أشهر؛ غير أنه تم تفعيله في أثناء المعركة، خصوصاً لتجاوز تهديدات القوات العسكرية اليمنية للسفن التي تمر عبر البحر الأحمر باتجاه الكيان الصهيوني. ومن الطبيعي أن يمر هذا الجسر عبر الأراضي الأردنية وصولاً إلى الكيان الإسرائيلي.[77]

3. سورية:

أ. العلاقات الفلسطينية السورية والعدوان الصهيوني:

استمر الكيان الصهيوني خلال سنتي 2022-2023 في عدوانه على الأراضي السورية مستهدفاً مواقع لحزب الله أو لقيادة إيرانية؛ وهو ما دَرَجَ عليه خلال السنوات الماضية في محاولة منه لمنع تمدد النفوذ الإيراني من خلال ما يدَّعيه الكيان بأن الضربات تستهدف تهريب وسائل قتالية لحزب الله اللبناني. فقد كشفت صحيفة "الجيروزاليم بوست" الإسرائيلية في آذار/ مارس 2022 أن سلاح الجو الإسرائيلي نفّذ 1,200 غارة جوية على أهداف في سورية خلال خمسة أعوام، وذلك لمنع إيران من التمدد وإرسال أسلحة متطورة إلى حزب الله. وبحسب الصحيفة، فقد تمّ ضرب الأهداف بأكثر من 5,500 قنبلة خلال 408 مهمات على مدى خمسة أعوام.[78]

وقد سجَّلت التقارير قيام الكيان الإسرائيلي بتوجيه 40 غارة سنة 2023 على 95 هدفاً في الأراضي السورية، وقد زادت وتيرة الغارات الإسرائيلية في سورية بعد اندلاع الحرب في قطاع غزة سنة 2023، حيث ارتفعت من 6 إلى 11 غارة مقارنة بالفترة الزمنية ذاتها بين سنتي 2022 و2023.[79]

وقد كان المرصد السوري لحقوق الإنسان قد ذكر في تشرين الأول/ أكتوبر 2022 أن الكيان الإسرائيلي استهدف الأراضي السورية 28 مرة خلال الأشهر العشر الأولى من سنة 2022، دمّر خلالها 81 هدفاً وتسبَّب بقتل 62 من العسكريين من بينهم ضباط إيرانيين في فيلق القدس وقيادات من حزب الله.[80] وكانت المخابرات الجوية والمخابرات العسكرية في سورية في أيلول/ سبتمبر 2022، قد شنّت حملة اعتقالات واسعة أصابت ضباط في دمشق وحلب بتهمة التعاون مع جهات معادية في إشارة إلى الكيان الصهيوني.[81]

أما بالنسبة للعلاقات السورية الفلسطينية، فقد حافظ النظام السوري على وتيرة علاقته مع السلطة الفلسطينية ومع معظم الفصائل الفلسطينية، كما شهدت سنة 2022 اختراقاً لحالة القطيعة في العلاقة بين النظام السوري وبين حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، التي أعلنت في أيلول/ سبتمبر 2022، عن إعادة علاقتها بالنظام السوري. وقد كانت خطوة جريئة من حماس، فعلى الرغم من الحرج الذي وقعت فيه الحركة أمام بعض قواعدها الشعبية والكثير من المناصرين في العالم العربي والإسلامي، الرافضين لأي علاقة مع النظام السوري،[82] إلا أن قيادة حركة حماس خطت قدماً وقامت بإرسال وفد للعاصمة السورية دمشق برئاسة خليل الحيّة رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية، الذي التقى بالرئيس السوري بشار الأسد، وفي هذا الإطار وصف الحيّة هذا اللقاء بالتاريخي، وبأنه انطلاقة جديدة للعمل الفلسطيني السوري المشترك.[83]

لكن هذه العلاقة لم تتطوّر واتَّسمت بالبرود من قِبَل دمشق، وبعدم الاستعجال من قِبَل حماس. وحاول النظام السوري التفريق في موقفه بين القيادة العسكرية لحماس (القسام) في الداخل، وبين القيادة السياسية وخصوصاً في الخارج، التي احتفظ النظام بنظرة سلبية تجاهها. وقد ظهر ذلك في تصريح الرئيس السوري في مقابلة له في آب/ أغسطس 2023 أي قبل عملية طوفان الأقصى بنحو شهرين، حيث اتَّهمها بـ"الغدر والنفاق"؛ غير أنّ قيادة حماس لم ترغب بالردّ وتجاهلت تصريحه.[84]

ب. سورية ومعركة طوفان الأقصى:

كانت سورية من الدول العربية القليلة التي باركت ما حدث في 2023/10/7 على يد المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فقد صدر بيان عن وزارة الخارجية والمغتربين السورية، أعلنت فيه وقوف بلادها إلى "جانب الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة ضدّ الإرهاب الصهيوني"، وأكدت على أن هذا "الإنجاز المشرف الذي حققته المقاومة الفلسطينية في عملية طوفان الأقصى ضدّ الاحتلال الإسرائيلي يثبت أن المقاومة بكل أشكالها هي الطريق الوحيد لنيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة". كما دانت سورية ممارسات الاحتلال الوحشية ضدّ الشعب الفلسطيني. وقالت الخارجية إن سورية "ترفع رأسها عالياً بشهداء الثورة الفلسطينية والأبطال الذين خططوا، وحققوا عملية طوفان الأقصى".[85]

ومن الجدير بالذكر أن وتيرة الهجمات على القوات الأمريكية قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وقد صرّح مسؤول في البنتاجون Pentagon الأمريكي بأن قوات بلاده وقوات التحالف الدولي في العراق وسورية تعرضت لـ 23 هجوماً بطائرات مسيرّة وصواريخ (14 في العراق و9 في سورية)، خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2023.[86]

4. لبنان:

أ. العلاقة مع الفلسطينيين:

لطالما اتَّسم المشهد اللبناني في حالة انقسام وتباين في موقف كافة الأطراف اللبنانية من الوجود الفلسطيني وكيفية التعامل معه، وفي هذا الإطار أصدر مجلس شورى الدولة في لبنان قراراً يحمل رقم 93 في 2022/2/3، بوقف تنفيذ قرار وزير العمل اللبناني مصطفى بيرم الصادر في 2021/11/25؛ حول السماح للفلسطينيين المولودين في لبنان بممارسة المهن التي حصرها القانون باللبنانيين فقط.[87]

في المقابل رفض الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، والذي يضم نحو 40 نقابة، قرار مجلس شورى الدولة، وأكد الاتحاد "التضامن مع وزير العمل والأشقاء الفلسطينيين في المخيمات".[88] أما وزير العمل بيرم فقد أكد على تمسكه بقراره، كما أكد على أن هذا الملف يحتاج إلى مُتابعة تشريعية مع الكتل النيابية، مدفوعاً بالبُعد الإنساني والقانوني والأخلاقي.[89]

وقد تجسّد الموقف اللبناني من الاعتداءات الصهيونية المتكررة في الضفة الغربية ومدينة القدس، والتي تصاعدت في بداية سنة 2022 في ظلّ الحكومة الصهيونية المتطرفة، بما عبّر عنه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون؛ والذي أكّد على أن اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية المنهجة على المسجد الأقصى والمصلّين فيه، وانتهاك حرمات أماكن العبادة في القدس لن تغير من هوية المدينة المقدسة، وأنه لا بدّ من الضغط لوقفها. وقال عون في تغريدة على موقع "إكس" (تويتر Twitter سابقاً) "نعبّر عن كل التضامن مع الفلسطينيين الصامدين في مواجهة محاولات تهويد الأقصى".[90]

كما شهدت سنتي 2022-2023 تطوراً ملحوظاً من ناحية ترميم العلاقة بين حزب الله وحركة حماس، صحيح أن كِلا الطرفين لم يعبّر عن قطيعة تامة في العلاقة بينهما خلال السنوات الماضية، إلا أن العلاقة بين الطرفين اتَّسمت بالبرود منذ الأزمة السورية، لكن السنوات القليلة الماضية شهدت تكثيف للمحادثات في محاولة لإعادة ترميم العلاقة على مستوى محور المقاومة، وقد لعب حزب الله دوراً بارزاً في إعادة العلاقة بين حركة حماس والنظام السوري. ومن الواضح أن كافة الأطراف كان وما زال له اعتباراته في رفع مستوى التعاون بين أطراف محور المقاومة، ولا بدّ هنا أن نشير بأن أداء المقاومة في معركة سيف القدس يُعدّ أحد أبرز هذه المحددات، وهو ما عبّر عنه نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، والذي أكد على أنه بعد معركة سيف القدس، لم يعد للشعب الفلسطيني عودة للوراء، كما قال "وصلنا مع حماس إلى قناعة أن الأولوية لفلسطين، وليس مطلوباً من الفلسطينيين دعم أحد، بل العكس".[91]

وقد شهدت سنتي 2022–2023 زيارتين لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى لبنان التقى في أثناء زيارته الأولى في حزيران/ يونيو 2022 بالرئيس اللبناني ميشال عون الذي قال في أثناء اللقاء إن "وقوفنا معكم واجب علينا"، وقال أيضاً "لا يمكن أن نتخيل القدس بدون كنيسة القيامة أو الأقصى"، كما التقى برئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب وبالأمين العام لحزب الله.[92]

في المقابل، نجد أن أطرافاً لبنانية ما تزال تعدّ الوجود الفلسطيني عبئاً على لبنان، ومن الغريب أنها طالبت بإعادة توزيعهم على دول أخرى، وهو ما صرَّح به البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، إذ قال "نطالب الأسرة الدولية بالتخفيف عن كاهل لبنان المرهق اقتصادياً ومعيشياً، من خلال إيجاد حل نهائي لوجودِ اللاجئين الفلسطينيّين والنازحين السوريّين على أرض لبنان. لا يمكن القبول بأنّ أطرافاً عديدةً، لا سيّما على الصعيدِ الدّولي، تَعتبر اللاجئين والنازحين واقعاً لا بُدَّ من التكيّفِ معه إلى حدِّ الدمجِ والتوطينِ والتجنيس". كما أكد على أنه يجب على الدولة اللبنانية أن تقوم بجُهد استثنائي من خلال التفاوض مع السلطة الفلسطينية والجامعة العربية والأمم المتحدة والدول الكبرى؛ حول مشروع إعادة انتشار اللاجئين في دولٍ قادرةٍ على استيعابِهم ديموجرافيّاً، وتأمين حياةٍ إنسانيةٍ واجتماعيةٍ كريمةٍ لهم.[93]

ب. العلاقة مع "إسرائيل":

لعل أبرز ما ظهر خلال سنتي 2022–2023 في هذا الإطار هو قضية ترسيم الحدود البحرية، والتي كانت محطة تجاذب بين كافة الأطراف اللبنانية. ففي ضوء شروع الاحتلال الإسرائيلي بالتنقيب عن الغاز والخلاف الذي وقع بين الطرفين على الحدود البحرية، ادَّعى الكيان الإسرائيلي في بيان له في حزيران/ يونيو 2022 أن منصة حقل كاريش للغاز تقع ضمن "الحدود الإسرائيلية" وأن على لبنان أن يُسرِّع في المفاوضات بشأن الحدود البحرية.[94]

وبالرغم من أن حزب الله لم يكن طرفاً مباشراً في المفاوضات التي انطلقت بوساطة أمريكية، إلا أنه كان الطرف الغائب الحاضر، وقد أكد تصريح لأمين عام حزب الله على أنه إذا وصلت الأمور إلى الخواتيم السلبية في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية الجنوبية للبنان، فإن حزبه لن يقف عند حدود حقل كاريش، بل سيرسي ما وصفه "بمعادلة ما بعد بعد كاريش".[95]

وبالفعل استطاعت الوساطة الأمريكية بعد جولات متعددة من المفاوضات الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، وقد تمّ التوقيع على الاتفاق في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، وفي هذا الإطار، قال النائب إلياس بو صعب كبير المفاوضين اللبنانيين، إن توقيع الرسالة يمثل "عهداً جديداً". أما الوسيط الأمريكي آموس هوكشتاين Amos Hochstein فقد قال إنّ "أهم ما في الاتفاق هو أنه

في خدمة الطرفين وليس من مصلحة البلدين خرقه، وإذا خرق أي طرف الاتفاق لن يكون هذا لصالحهما، وهذا ليس هاجسنا".[96]

أما الطرف الإسرائيلي، فقد رأى أنّ هذا الاتفاق بمثابة اعتراف لبناني بالكيان الصهيوني، حيث قال رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لابيد: "ليس في كل يوم تعترف دولة عدوة بدولة إسرائيل، باتفاق خطي، على مرأى من المجتمع الدولي كله. وليس كل يوم تقف الولايات المتحدة وفرنسا خلفنا وتمنح ضمانات أمنية واقتصادية لاتفاق". وأضاف: "هذا اتفاق يعزز ويحصن أمن إسرائيل وحريتنا في العمل ضدّ حزب الله والتهديدات من الشمال".[97]

وقد استغل الكيان الصهيوني الوضع الاقتصادي المتردي في لبنان في عملية تجنيد العملاء لصالحه، فقد استطاعت القوى الأمنية اللبنانية خلال سنة 2022 من تفكيك 15 شبكة تجسس إسرائيلية نشطت في مناطق مختلفة من لبنان. وبحسب التحقيقات، فإن نشاط هذه الشبكات لم ينحصر فقط بجمع معطيات عن المقاومة اللبنانية ومراكزها، بل نشطت أيضاً بعملية مسح شاملة تشمل أيضاً قوى المقاومة الفلسطينية الموجودة في لبنان، ولا سيّما حركة حماس.[98]

من جهة ثانية، استمرت المقاومة اللبنانية في مراكمة القوى في سبيل مواجهة احتمالية قيام الكيان الصهيوني بحرب على لبنان، وقد أعلن حسن نصر الله في شباط/ فبراير 2022 أن المقاومة باتت قادرة على تحويل الآلاف من صواريخ المقاومة إلى صواريخ دقيقة، كما أكد على أن المقاومة في لبنان قد بدأت منذ سنوات بتصنيع المسيّرات، وذكر أن الجانب الإسرائيلي "يعمل على تجنيد العملاء، بعد فشل عمل المسيرات، بعد تفعيل سلاح الدفاع الجوي لدى المقاومة". وأكد أن "إسرائيل على طريق الزوال، والمسألة مسألة وقت ليس أكثر، ومستقبل المنطقة مختلف عن ما يبني عليه الآخرون حساباتهم".[99]

وعلى الرغم من حرص الكيان الإسرائيلي وحزب الله طوال سنة 2022 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 2023، على المحافظة على قواعد الاشتباك بما لا يؤدي إلى اندلاع حرب بين الطرفين، إلا أن ذلك لا يعني أن كِلا الطرفين كان يستبعد إمكانية خرق هذه القواعد لأي سبب. لذا شهدنا في أيار/ مايو 2023 مناورات عسكرية لحزب الله على الحدود الجنوبية، وقد أكد رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله هاشم صفي الدين أن "الجهوزية كاملة دوماً لمواجهة أي عدوان، ولتثبيت معادلات الردع التي حمت لبنان". ووجَّه صفي الدين تهديداً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحكومته، قائلاً: "إذا فكّرتم في توسيع عدوانكم للنيل من المعادلات التي صنعناها بدمائنا وقدرتنا، سنكون جاهزين لنمطركم بصواريخنا الدقيقة وكل أسلحتنا، وستشهدون أياماً سوداً لم تروا لها مثيلاً... وعلى الإسرائيلي أن يعلم جيداً أننا نقصد ما نقول".[100]

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

في المقابل قامت القوات الإسرائيلية بعد فترة قصيرة بمناورات عسكرية في المنطقة الحدودية في رسالة إلى حزب الله، كما تكررت التهديدات الإسرائيلية باستعداد الكيان الصهيوني بتدمير لبنان في حال اندلاع الحرب مع حزب الله.

ج. لبنان ومعركة طوفان الأقصى:

أثبتت الأحداث التي تلت عملية 2023/10/7 قوة ترابط مسار المقاومة ضدّ الاحتلال الصهيوني، سواء في فلسطين أم في لبنان. وبالفعل لم تتردد المقاومة في لبنان في الرد على المجازر التي ارتكبها الاحتلال الصهيوني، وقد أعلن رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله هاشم صفي الدين "أن المقاومة في لبنان ليست على الحياد في المعركة القائمة بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال".[101]

وحول موقف الحزب من هذه الحرب، قال نائب الأمين العام لحزب الله اللبناني نعيم قاسم، في كلمته في تظاهرة في الضاحية الجنوبية لبيروت: "نحن كحزب الله نساهم في المواجهة، وسوف نساهم فيها ضمن رؤيتنا وخطتنا، نتابع خطوات العدو ولدينا جهوزية كاملة ومتى يحين وقت أي عمل، سنقوم به".[102] وقد قدَّم حزب الله 126 شهيداً منذ 2023/10/7 وحتى نهاية 2023. كما قدَّم 221 شهيداً بينهم 12 مسعفاً في الحزب منذ 2024/1/1 وحتى 2024/6/12.[103] بالإضافة إلى 18 شهيداً من حركة أمل، وشهيد واحد للجيش اللبناني، وشهيد واحد للحزب السوري القومي الاجتماعي، و61 شهيداً مدنياً في الفترة منذ 2023/10/7 وحتى 2024/5/22.[104]

كما كان الحزب قد أعلن منذ بداية المعركة أنه ساحة إسناد ودعم؛ وسعى للمشاركة في المعركة ضمن قواعد اشتباك محدودة، لا تتجاوز العمق الإسرائيلي بشكل عام بأكثر من 3–5 كم، مع استعداده للذهاب أبعد من ذلك إذا تطلّب الأمر ذلك. وفي هذا الإطار، قال الأمين العام لحزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله، في أول خطاب له بعد عملية طوفان الأقصى، إن على "إسرائيل" أن تقلق من توسع الحرب والتصعيد، وأن حزب الله نجح في تخفيف الضغط عن جبهة غزة عبر إرغام الجيش الإسرائيلي على نقل قسم كبير من قواته البرية والجوية والبحرية إلى الجبهة الشمالية.[105] وفي المقابل، فإنّ الجانب الإسرائيلي حرص على قواعد اشتباك محددة أيضاً، ولم يرغب بفتح جبهة شاملة من لبنان، حتى لا تُستهلك قواته، ولا يتشتت تركيزه عن قطاع غزة.

وكالعادة، فقد تعددت زوايا النظر والمواقف للقوى والأحزاب اللبنانية، فقد قال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع "علينا العمل لعدم اشتعال جبهة الجنوب، وأُسَجِّل غياباً كبيراً للحكومة اللبنانية".[106] وأضاف في تصريحٍ آخر له إن العمليات في الجنوب لم تُفد غزة بشيء، في حين أن الخسائر الاقتصادية التي تحمَّلها لبنان بمليارات الدولارات.[107]

ولفت حزب الكتائب اللبنانية في بيان له النظر إلى أن ما حصل في الجنوب يُهدِّد "بانزلاق لبنان إلى حرب جديدة هو بغنى عنها، خدمة لمخطط يهدف لتثبيت معادلات القوة في المنطقة، وإعطاء الأولوية لمصالح خارجية على حساب المصلحة اللبنانية"، ورأى أنّ "استعمال الأراضي اللبنانية وربطها بالساحة الفلسطينية مرفوض جملة وتفصيلاً، ولا يستطيع أن يتكلم حزب الله أو أي من الفصائل الفلسطينية باسم لبنان حرباً كان أم سلماً، لأن هذا القرار تملكه الدولة اللبنانية بكل مؤسساتها".[108]

من جهة أخرى، شجب مجلس المطارنة الموارنة في لبنان، برئاسة البطريرك الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، فتح جبهات جديدة في جنوب لبنان لأي فصيل من الفصائل الفلسطينية، لأنه انتهاك لسيادة لبنان كدولة مستقلة، وذكّر المجلس بأنّ قرار الحرب والسلم "يجب أن يكون في يد الدولة اللبنانية وحدها، لما له من تبعات على كامل الشعب اللبناني".[109]

وانتقد الرئيس اللبناني السابق ميشال عون في مقابلة تلفزيونية معه في 2024/2/19، حزب الله لفتح جبهة الجنوب ضدّ "إسرائيل" تضامناً مع غزة، وقال: "إننا لسنا مرتبطين بمعاهدة دفاع مع غزة".[110]

من ناحية أخرى، أعادت عملية طوفان الأقصى قوات الفجر، الجناح العسكري للجماعة الإسلامية، إلى واجهة العمل المقاوم ضدّ "إسرائيل" في لبنان، فأعلنت في بيانٍ لها في 2023/10/18 عن استهداف الجيش الإسرائيلي بضربات صاروخية وتحقيقها إصابات مباشرة.[111] وقال الأمين العام للجماعة الإسلامية الشيخ محمد طقوش إنّ الضربات الصاروخية تدخل من ناحية في إطار الرد على اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على قرى الجنوب وأهله وبلداته ومساجده، ومن ناحية ثانية، هي في إطار دعم أهلنا في غزة، للتأكيد على أنّهم ليسوا وحدهم في هذه المعركة.[112] ولفت إلى أن "الجماعة الإسلامية ليست جزءاً من أي محور، ولكن هذا لا ينفي إمكانية التعاون مع مَن يتفق مع وجهة نظرنا في أي ملف من الملفات".[113] وشدّد على أنّ "معركة طوفان الأقصى هي معركة على مستقبل العالم، وأنّ أبرز عناوينها فلسطين"، ودعا إلى "إحداث طوفان موازٍ لطوفان الأقصى وعدم الاكتفاء بالتحركات العاطفية الوجدانية لأنّها لا تحسم المعركة"، وأكّد أن الجماعة في هذه المعركة ليست على الحياد.[114] وكان طقوش في كلمة له سبقت معركة الطوفان، في 2022/12/25، قال: "طالما أن الكيان الغاصب ما زال يحتل جزءاً من أرضنا،... نحن في الجماعة الإسلامية في حالة من تنامي العمل المقاوم، وإن قوات الفجر باتت أصابعها على منتصف الزناد".[115]

وارتقى للجماعة الإسلامية 5 شهداء من كافة الأراضي اللبنانية خلال معركة طوفان الأقصى منذ 2023/10/7 وحتى نيسان/ أبريل 2024، استهدفتهم المسيّرات الإسرائيلية.[116]

من ناحية أخرى، أُطلق في 2023/4/6 ثلاثين صاروخاً من جنوب لبنان باتجاه شمال فلسطين المحتلة، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن القصف الصاروخي، غير أن وكالة رويترز Reuters نقلت عن ثلاثة مصادر أمنية أن فصائل فلسطينية هي المسؤولة عن الهجمات الصاروخية من لبنان على "إسرائيل"،[117] ثم أصبح معروفاً أنّ كتائب القسام التابعة لحماس هي التي أطلقت هذه الصواريخ. وقد اجتمع رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي بوزير الخارجية والمغتربين عبد الله بوحبيب، وبناء على المشاورات والاتصالات السياسية المحلية والدولية التي تمّ إجراؤها، أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين بياناً أشارت فيه إلى أنّ لبنان أكد على كامل احترامه والتزامه بقرار مجلس الأمن الدولي 1701، وحرصه على الهدوء والاستقرار في الجنوب، ودعا المجتمع الدولي للضغط على "إسرائيل" لوقف التصعيد. وأبدى لبنان استعداده للتعاون مع قوات "حفظ السلام UN Peacekeeping" في الجنوب واتخاذ الإجراءات المناسبة لعودة الهدوء والاستقرار، وحذّر من نوايا "إسرائيل" التصعيدية التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.[118] وأعلن رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، في 2023/4/12، أننا "كلبنانيين نرفض أن يأتي أحد ويستعمل أرضنا ليبعث برسائل، ولا نقبل على أرضنا إلا السلاح اللبناني، كما نرفض أن تطلق الصواريخ من أرضنا ومصدرها غير لبناني".[119]

ومنذ 2023/10/7 وحتى نهاية سنة 2023، تبنّت كتائب القسام في لبنان عشر عمليات إطلاق صواريخ نحو المستوطنات الإسرائيلية شمال فلسطين المحتلة، كانت أولها في 2023/10/10 باتجاه مستوطنات في الجليل الغربي.[120] وفي 2024/5/3، نشرت كتائب القسام في لبنان للمرة الأولى مشاهد إطلاقها صواريخ استهدفت مقار قيادية وثكنات جنود الاحتلال الإسرائيلي شمال فلسطين المحتلة.[121] كما قامت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي بعدد من العمليات من جنوب لبنان، من ضرب صواريخ، واشتباكات مع قوات الاحتلال إلى عمليات تسلل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.[122]

واغتالت "إسرائيل" في 2024/1/2 نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري، الذي استشهد مع 6 من رفاقه، في الضاحية الجنوبية لبيروت، ولقيت عملية الاغتيال هذه استنكاراً من عدة جهات لبنانية رسمية وحزبية. فقد دان رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي الانفجار، وقال: "إن هذا الانفجار جريمة إسرائيلية جديدة تهدف حكماً إلى إدخال لبنان في مرحلة جديدة من المواجهات". كما أعلنت وزارة الخارجية اللبنانية، أنها تقدمت باحتجاجَيْن "شديدي اللهجة"، إلى الأمم المتحدة، بشأن الغارة الإسرائيلية على ضاحية بيروت التي استهدفت قياديين بحركة حماس، بينهم العاروري.[123] وردّت كتائب القسام في لبنان على عملية الاغتيال بقصف مواقع للاحتلال شمال فلسطين.[124] كما دانت الجماعة الإسلامية، التي ارتقى

لها في هذا الاغتيال الشهيدَيْن محمود شاهين ومحمد بشاشة، هذه الجريمة، ورأت أنّها "محاولة إسرائيلية فاشلة للتعويض عن هزيمة قوات الاحتلال أمام المقاومة الفلسطينية البطلة في غزة"، وأكّدت على أنّ هذه "الجريمة البشعة لن تمرّ دون عقاب".[125] وقد بلغ عدد شهداء حماس في لبنان في أثناء طوفان الأقصى 18 شهيداً (من ضمنهم صالح العاروري نائبَ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس)، بينهم 7 شهداء منذ بداية المعركة وحتى نهاية 2023، و11 شهيداً في الفترة منذ 2024/1/1 وحتى 2024/6/12. كما بلغ عدد شهداء الجهاد الإسلامي 18 شهيداً، بينهم 9 شهداء منذ بداية المعركة وحتى نهاية 2023، و9 شهداء في الفترة منذ 2024/1/1 وحتى 2024/6/12.[126]

5. السعودية ودول الخليج:

أ. تطور علاقاتها السياسية، وأنشطتها الديبلوماسية، وموقفها من مشروع التسوية:

أكدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على مواقفها الثابتة من مركزية القضية الفلسطينية، ودعمها لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها "القدس الشرقية"، وضمان حقوق اللاجئين، وفق "مبادرة السلام العربية" وقرارات الشرعية الدولية. وشددت على ضرورة تفعيل جهود المجتمع الدولي لحلّ الصراع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق تلك الأسس، مشيدة بالجهود المبذولة لإعادة إحياء "مبادرة السلام العربية". كذلك أعربت دول المجلس عن رفضها أي توجه لضمّ المستعمرات في الضفة الغربية إلى "إسرائيل".[127]

ودانت دول المجلس استمرار الاحتلال في بناء الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعت المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، وطرد الفلسطينيين من منازلهم في شرقي القدس، ومحاولات تغيير طابعها القانوني وتركيبتها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها، في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقرارات الدولية والاتفاقات القائمة المبرمة بهذا الشأن، مؤكدةً ضرورة الابتعاد عن الإجراءات الأحادية.[128] وأكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نايف الحجرف، في بيان له، على ضرورة احترام سلطات الاحتلال الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، ووقف كل الإجراءات غير الشرعية.[129]

وبالمقابل، تمّ إغفال القضية الفلسطينية إلى حدٍّ كبير في "اتفاق إبراهيم"، الذي وقّعت عليه الإمارات والبحرين مع الكيان الصهيوني، وتمّ التركيز على المصالح الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وبدا واضحاً أنّ مسار التطبيع لم يفتح باباً لحلّ القضية الفلسطينية، بل أسهم في تهميشها، حيث صعّد الاحتلال من وتيرة عدوانه على الشعب الفلسطيني، واعتداءاته على

المسجد الأقصى المبارك، واستمر في تهويد القدس والاستيطان... فيما اختلف موقف السعودية عن موقف جارتيْها، الإمارات والبحرين، ولم توقع أي اتفاق تطبيع مع الكيان الصهيوني، على الرغم من السعي الأمريكي والإسرائيلي، والتسهيلات السعودية لبعض أشكال التطبيع، من خلال فتح المجال الجوي أمام حركة الطيران الإسرائيلية، والإعلانات غير الرسمية عن لقاء هنا أو هناك. وحدها الكويت لم تتجه إلى ما ذهب إليه أعضاء المجلس، وبقيت رافضة لكافة أشكال التطبيع، ومناصرة للقضية الفلسطينية.

وبينما تطورت علاقات الكيان الصهيوني مع الإمارات والبحرين بشكل غير مسبوق، وتمّ توقيع اتفاقيات تعاون سياسي وعسكري واقتصادي وأمني؛ ذكر موقع أخبار يهودية Jewish News البريطاني؛ أن دراسة شاملة للرأي العام، في 14 دولة عربية، أظهرت أن الغالبية العظمى تعارض الاعتراف بـ"إسرائيل". وبشأن التطبيع مع الاحتلال، مع عدد من الدول التي شملها الاستطلاع، مثل الإمارات والمغرب والبحرين والسودان، فإن 84% من المستطلَعين يعارضون اعتراف بلدانهم بـ"إسرائيل".[130] ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن رئيسة مركز الإمارات للسياسات إبتسام الكتبي قولها إن الحكومة الإسرائيلية "أحرجت" القادة العرب الذي وقَّعوا اتفاقيات مع تل أبيب، وإنه من المستبعد أن تُقدِم دول عربية أخرى على الخطوة نفسها في المستقبل القريب.[131]

أما السعودية، فقد شدد الملك سلمان بن عبد العزيز على أن أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها، أمراً "يتطلب الإسراع في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وإقامة دولة فلسطين مستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية"، وأشار إلى إدانة الرياض "جميع الإجراءات الأحادية التي تقوض حلّ الدولتين، وتدعو لوقفها الفوري الكامل".[132] وأعربت عن إدانتها واستنكارها الشديدين لتصاعد الإجراءات الصهيونية في القدس، ولتكرار عمليات الاقتحام للمسجد الأقصى المبارك، مشددة على أن هذا التصعيد المنهج اعتداء صارخ على المقدسات وعلى حرمة الأقصى ومكانته في وجدان الأمة الإسلامية، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها.[133]

وفي خطوة متزامنة مع زيادة الحديث عن توصل السعودية لاتفاق تطبيع مع "إسرائيل"، سلّم سفير السعودية لدى الأردن نايف بن بندر السديري، في 2023/8/12، نسخة من أوراق اعتماده سفيراً فوق العادة، ومفوضاً (غير مقيم) لدى السلطة الفلسطينية، وقنصلاً عاماً في مدينة القدس، إلى مستشار رئيس السلطة الفلسطينية للشؤون الديبلوماسية مجدي الخالدي، ليكون بذلك أول سفير سعودي لدى السلطة الفلسطينية. وقال السديري إن هذه الخطوة مهمة، ولها دلالات كبيرة. وأضاف أن هذه الخطوة لها تبعات تُفيد الفلسطينيين في تنظيم

العلاقات، وإعطائها دفعة ذات طابع رسمي في كل المجالات؛ سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية.[134] ورأت كل من الحكومة الفلسطينية ومنظمة التحرير في زيارة السديري للضفة الغربية، لتقديم اعتماده لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أنها "محطة تاريخية" في تطوير العلاقات الأخوية بين البلدَيْن.[135]

ومن جهتها، أعربت كل من الكويت وقطر وسلطنة عُمان عن مواقفها الثابتة من القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لا سيّما حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود سنة 1967، وعاصمتها "القدس الشرقية"، ضمن حلّ الدولتين. ودانت هذه الدول الإجراءات الصهيونية المتصاعدة في القدس، والاقتحامات المتكررة للأقصى، بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعدّته انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، واستفزازاً لمشاعر المسلمين في العالم، محذرة من أن استمرار تلك الانتهاكات يكشف بوضوح رغبة الاحتلال في توجيه الصراع إلى حرب دينية.[136]

وأعلنت الكويت وسلطنة عُمان رفضهما التطبيع مع "إسرائيل"، وأكدت قطر، من جهتها، على أنه "من الصعب تصور الانضمام إلى اتفاقات أبراهام، في غياب التزام حقيقي بحلّ الدولتين"، مشددة على أن تواصلها مع "إسرائيل" يهدف لمساعدة الشعب الفلسطيني. وأشار وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إلى أن بلاده حافظت في السابق على علاقات مع "إسرائيل" عندما كانت "هناك احتمالات للسلام" مع الفلسطينيين، "لكن الدوحة فقدت الأمل بعد حرب غزة 2008-2009".[137]

وقد تابعت قطر استضافة قيادة حماس عندها، وتقديم الدعم الرسمي، وقادت جهود الوساطة بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية، التي أسفرت عن هدنة مؤقتة خلال العدوان على قطاع غزة بعد عملية "طوفان الأقصى"، استمرت لسبعة أيام، وظلّت تدير هذه الجهود بالشراكة مع مصر، ورعت الدور الإعلامي النشط الذي تلعبه الجزيرة والذي يتعاطف مع المقاومة ونبض الشارع العربي. وفي الوقت نفسه، أبقت قطر على علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة، واستمرت في تقديم نفسها كوسيط فعَّال موثوق، وفي استثمار ذلك في لعب دور نشط في السياسة الإقليمية.

وقدَّمت قطر مذكرة مكتوبة لمحكمة العدل الدولية لتقديم الرأي الاستشاري في التبعات القانونية الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية المطبّقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى رأسها القدس، مطالبة المحكمة بأن تخلص إلى أن التزامات "إسرائيل" وفق القانون الدولي تقتضي منها الوقف الفوري لاحتلالها غير القانوني، إضافة إلى تقديم تعويض كامل عن الأضرار والمعاناة التي سببها الاحتلال.[138]

وخلال السنتين اللتين يغطيهما التقرير، حافظت اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة على قيمة المنحة المقدمة لقطاع غزة، والمقدرة بـ 360 مليون دولار أمريكي لكل سنة، لدعم سكان قطاع غزة، والمخصصة لتوريد الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء بغزة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشروعات United Nations Office for Project Services (UNOPS)، وكذلك مبلغ المئة دولار التي تصرف شهرياً لـ 100 ألف أسرة متعففة، ومشاريع أخرى تنفذها قطر في غزة.[139]

وفيما أعلنت الإمارات احتجاجها واستنكارها للإجراءات الإسرائيلية في القدس، وداخل الأقصى، وضرورة احترام دور الأردن في رعاية المقدسات والأوقاف بموجب القانون الدولي والوضع التاريخي القائم، وعدم المساس بصلاحيات إدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى؛[140] ثمّن وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، خلال اتصال هاتفي مع نظيره الإسرائيلي يائير لابيد، قرار سلطات الاحتلال، في 2022/4/21، منع الزوار غير المسلمين من دخول باحات الأقصى حتى نهاية شهر رمضان، ومنع وصول مسيرة الأعلام إلى منطقة باب العامود.[141]

ب. موقفها من مسار المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني:

وفيما يتعلق بمسار المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني، دعا المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جميع الفصائل إلى وأد أسباب الخلافات فيما بينها، واللجوء إلى الحوار، والجلوس على طاولة المفاوضات من أجل تعزيز الوفاق الوطني الفلسطيني. وثمّن المجلس الجهود التي تبذلها الدول العربية لتحقيق المصالحة الوطنية لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ولمّ الشمل الفلسطيني، وتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني.[142]

وشهدت العلاقة بين السعودية وحركة حماس بعض الانفراجات وكشف رئيس مكتب العلاقات الدولية في حركة حماس موسى أبو مرزوق أن علاقة حركته بالسعودية آخذة بالخروج من الركود، لا سيّما بعد أن قامت حماس بزيارات للسعودية تحت مظلة الحج والعمرة.[143] وقد أدى في 2023/4/17، وفد من حماس بقيادة رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، مناسك العمرة، على هامش زيارة يجريها إلى السعودية، وذلك لأول مرة منذ سنوات. وضمّ الوفد إلى جانب هنية، رئيس حماس في الخارج خالد مشعل، وعدداً من أعضاء المكتب السياسي للحركة أبرزهم موسى أبو مرزوق، وخليل الحيّة.[144]

وكان هنية قد دعا في رسالة تهنئة أرسلها إلى كلٍ من الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بمناسبة اليوم الوطني السعودي الـ 92، إلى ضرورة تتويج هذه المناسبة السعيدة بإصدار عفوٍ ملكي عن جميع الموقوفين الفلسطينيين لدى المملكة.[145] ودعا

مشعل السعودية للإفراج عن أعضاء الحركة، نافياً وجود سبب جوهري وراء تغير الموقف السعودي من حماس، منوّهاً إلى أن حركته لم تسيء لأي جهة، ولا تتدخل في شؤون الدول الأخرى، ولذلك "لا يصح أن تأتي دولة وتحاسب حماس لأنها تمارس المقاومة".[146]

ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بعد عملية طوفان الأقصى، عادت قضية المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في السعودية إلى الواجهة، بادِّعاءات غامضة تتعلق بصلاتهم مع "كيان إرهابي" لم يُكشف عن اسمه، وسط مطالبات بمعرفة مصيرهم ودعوات إطلاق سراحهم.

وبعد أن قضت المحكمة الجزائية السعودية في آب/ أغسطس 2021 بالحبس 15 عاماً على أحد أبرز المعتقلين لديها، وهو محمد الخضري، الممثل السابق لحركة حماس لديها، وذلك بتهمة دعم المقاومة، من ضمن أحكام استهدفت 69 أردنياً وفلسطينياً، تراوحت ما بين البراءة والحبس 22 عاماً؛ خفضت محكمة الاستئناف السعودية في كانون الأول/ ديسمبر 2021، حكم حبس الخضري إلى 3 أعوام. وفي 2022/1/4، أنهت المحكمة النظر في الأحكام الصادرة بحقّ المعتقلين، وقال رئيس لجنة المعتقلين الأردنيين في السعودية، خضر المشايخ، إن "محكمة الاستئناف في الرياض أعادت النظر في كثير من الأحكام، حيث خفضت عدداً منها إلى النصف، وآخر إلى الثلث".[147] وفي 2022/10/19، أفرجت السعودية عن محمد الخضري،[148] كما أفرجت عن ابنه هاني في 2023/4/26.[149]

ج. موقفها من "طوفان الأقصى":

أدّت عملية طوفان الأقصى، وما تبعها من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، إلى دفع دول الخليج نحو موقف معقّد، فبعض هذه الدول لديه علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل"، في حين أن السعودية أجرت محادثات، تحضيراً لإقامة تطبيع مع الكيان الصهيوني، ولكنها أعلنت تجميد تلك المحادثات على خلفية العدوان.[150] وقد تراوحت مواقف دول الخليج العربي بين التعبير عن القلق من التصعيد وتمدد الصراع، والدعوة إلى وقف "العنف"، وإلى ضبط النفس، فيما أبدت دول أخرى عدم معارضتها هدف الاحتلال في القضاء على حركة حماس وحركات المقاومة.[151]

وقد جاءت عملية طوفان الأقصى بعد نحو ثلاثة أعوام من توقيع "اتفاق إبراهيم"، وفي مرحلة شهدت تحوّل الموقف من المقاومة لدى بعض الدول العربية من كونها عبئاً إلى خصم،[152] وحتى عدو، تنبغي محاربته والتخلّص منه لما يشكّله من خطر على مسار التطبيع ومنع تحوّل هذا المسار، على الرغم من تمدّده، إلى وجهة نظر مقبولة عربياً وإسلامياً.[153]

فقد دان المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأكد على وقوف مجلس التعاون إلى جانب الشعب الفلسطيني، مطالباً بالوقف الفوري لإطلاق النار والعمليات العسكرية الإسرائيلية، وضمان توفير وصول كافة المساعدات الإنسانية والإغاثية والاحتياجات الأساسية. وطالب المجلس بإنهاء الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. ودعا المجلس إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، محمّلاً "إسرائيل" المسؤولية القانونية عن اعتداءاتها المستمرة على المدنيين الأبرياء. ولكن المجلس دعا، في الوقت نفسه، "جميع أطراف النزاع إلى حماية المدنيين، والامتناع عن استهدافهم، والامتثال والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني"، مطالباً بـ"إطلاق سراح الرهائن والمحتجزين المدنيين، خاصة النساء والأطفال والمرضى وكبار السن".[154]

وكان تفاعل الرياض مع معركة طوفان الأقصى ضعيفاً، وأطلقت فعاليات موسم الرياض الترفيهية في 2023/10/28، واستمرت في أثناء الحرب، بالرغم من حرب الإبادة ضدّ قطاع غزة، وقد أكد رئيس مجلس إدارة هيئة الترفيه في السعودية تركي آل الشيخ على استمرار تلك الفعاليات.[155]

ومن جهتها، قالت وزارة الخارجية السعودية إنّ المملكة تتابع "عن كثب تطورات الأوضاع غير المسبوقة بين عدد من الفصائل الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، ما نتج عنها ارتفاع مستوى العنف الدائر في عدد من الجبهات هناك"، ودعت إلى "الوقف الفوري للتصعيد بين الجانبين، وحماية المدنيين وضبط النفس"، مجددة دعوة المجتمع الدولي لـ"تفعيل عملية سلمية ذات مصداقية تفضي إلى حلّ الدولتين".[156] وشَجَبَ وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله آل سعود كل استهداف للمدنيين أينما كانوا.[157] ووجّه الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بإطلاق حملة تبرعات شعبية عبر منصة "ساهم"، التابعة لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ودشّن الملك سلمان وولي العهد الحملة، بتبرعهما بمبلغ 50 مليون ريال (نحو 13.3 مليون دولار).[158]

وفيما حمّلت قطر "إسرائيل وحدها مسؤولية التصعيد الجاري الآن؛ بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وآخرها الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك تحت حماية الشرطة الإسرائيلية"؛ أعربت عن قلقها البالغ إزاء تطورات الأوضاع في قطاع غزة، ودعت الأطراف جميعها إلى وقف التصعيد والتهدئة، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس.[159] ودعا أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى وقف الحرب في غزة، التي "تجاوزت كل الحدود"، وإلى حقن الدماء، وتجنيب المدنيين تبعات المواجهة العسكرية. وأضاف أمير قطر أنه لا يجوز أن تُمنح "إسرائيل" ضوءاً أخضر غير مشروط، وإجازة غير مقيدة بالقتل، مؤكداً

أنه لا يمكن أن يُسمح في عصرنا باستخدام قطع الماء ومنع الدواء والغذاء أسلحة ضدّ شعب بأسره.[160] وأكّد الشيخ تميم على أن "المجتمع الدولي يعامل إسرائيل على أنها فوق القانون، ولا يمكن أن يمر قصف المستشفيات مرور الكرام".[161]

وبدورها، أعربت الكويت عن قلقها البالغ إزاء تطورات التصعيد الحاصل في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، التي جاءت نتيجة لاستمرار الانتهاكات والاعتداءات السافرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني.[162] ووجَّه مجلس الوزراء الكويتي بـ"وقف مظاهر الاحتفالات الفنية في البلاد تضامناً مع الشعب الفلسطيني الشقيق؛ جراء ما يتعرض له من عدوان إسرائيلي، وحداداً على أرواح الشهداء الأبرار".[163] وطالب ولي عهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح بوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وفتح المعابر، وإدخال المساعدات الإنسانية للقطاع المحاصر.[164]

وأعرب وزير الداخلية الكويتي طلال الخالد عن "فخره بالمرسوم الأميري الصادر عام 1967، بأن الكويت في حالة حرب مع العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة، والذي لا زال سارياً حتى اليوم، ما يعكس الثبات الكويتي في نصره الحقّ".[165] وأكّد نواب مجلس الأمة الكويتي، في بيان مشترك وقَّع عليه 45 نائباً، دعمهم الكامل لحقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والردّ على اعتداءاته وانتهاكاته، حتى تحقيق حريته، مشدِّدين على أن ما يجري ردّ طبيعي على تصاعد جرائم الاحتلال تجاه المقدسات في القدس والأقصى، وفي الضفة الغربية.[166]

وقالت الخارجية العُمانية إنّ التصعيد هو "نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، وينذر بتداعيات خطيرة"، ودعت الطرفين إلى "ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وضرورة حماية المدنيين".[167]

وفي المقابل، سعت كلّ من الإمارات والبحرين للحفاظ على علاقاتها مع "إسرائيل"، حيث انتقدتا ما قامت به حركة حماس في 2023/10/7؛ فمن جهتها، قالت وزيرة الدولة للتعاون الدولي الإماراتية ريم الهاشمي، في كلمة خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي بشأن الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية، إن هجمات حماس "هجمات بربرية وشنيعة"، مطالبة بـ"الإطلاق الفوري، وغير المشروط لسراح الرهائن، لحقن الدماء وتجنيب جميع المدنيين المزيد من الويلات"، غير أنها أكدت على أن "جرائم حماس بحقّ المدنيين لا يمكن أن تبرِّر إطلاقاً سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية تجاه قطاع غزة".[168]

وأعربت وزارة الخارجية الإماراتية عن استيائها الشديد إزاء التقارير التي تفيد بـ"اختطاف مدنيين إسرائيليين من منازلهم كرهائن"، وأكدت على "ضرورة أن ينعم المدنيون من كِلا الجانبين بالحماية الكاملة بموجب القانون الإنساني الدولي، وضرورة ألا يكونوا هدفاً للصراع". وعبّرت

الوزارة عن أسفها العميق للخسائر في الأرواح الإسرائيلية والفلسطينية نتيجة لاندلاع أعمال العنف، ودعت الطرفين إلى وقف التصعيد وتجنب تفاقم العنف وما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية تؤثر في حياة المدنيين والمنشآت، وأعربت الإمارات عن تعازيها لأسر الضحايا، ودعت إلى بذل الجهود الديبلوماسية كافة لمنع حدوث مواجهة إقليمية أوسع نطاقاً.[169] وقال رئيس المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد إن وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد أعرب له، خلال اتصال هاتفي، عن تضامنه مع "إسرائيل".[170]

ومع تصاعد العدوان على قطاع غزة، وإيغال الاحتلال في استهداف المدنيين والبنية التحتية، وصف أنور قرقاش، المستشار الديبلوماسي لرئيس الإمارات، الردّ الإسرائيلي على هجمة حماس بأنه "غير متناسب"، وقال إن الهجوم يثبت فشل سياسة التجاهل الإسرائيلية للقضية الفلسطينية، مضيفاً أن "إسرائيل" يجب ألا تعود إلى تكرار الخطأ نفسه بعد انتهاء الحرب.[171] وربطت المندوبة الدائمة بالأمم المتحدة لدولة الإمارات، لانا نسيبة، دعم الإمارات المالي والسياسي في تمويل إعادة إعمار قطاع غزة عقب انتهاء العدوان الإسرائيلي، بمسار قابل للتطبيق نحو حلّ الدولتين.[172]

ومن جهتها، انتقدت البحرين عملية طوفان الأقصى، وقالت الخارجية البحرينية، في بيان لها، إنه "من الضروري الوقف الفوري للقتال الدائر بين حركة حماس والقوات الإسرائيلية"، مشددة على "دعم الجهود الرامية إلى وقف القتال والتصعيد، والتوصل إلى حلّ سياسي عبر الحوار والمفاوضات وتسوية سلمية نهائية للصراع وفقاً لحلّ الدولتين وقرارات الشرعية الدولية"، واستنكرت الوزارة "ما ورد في بعض التقارير عن اختطاف المدنيين من منازلهم كرهائن"، وعبّرت عن "أسفها البالغ للخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات وتعازيها لأسر الضحايا، وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل"، مطالبة بـ"وقف التصعيد وتجنّب العنف الذي يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي وينذر بعواقب وخيمة على المنطقة".[173]

وفي "حوار المنامة 2023"، الذي نظَّمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية International Institute for Strategic Studies، تبنّى ولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة الرواية الإسرائيلية، ووصف هجمات 2023/10/7 بأنهّا كانت "بربرية ومروعة، لقد كانوا عشوائيين، قتلوا النساء والأطفال والشيوخ واستهدفوا منشآت مدنية ومواقع عسكرية، وفوق كل ذلك يبدو أنه أصبح من المقبول الآن أن تختطف رهائن، وتذهب بهم بعيداً، وتتحدث عن الأمر وكأنه عمل من أعمال الحرب". وقال الأمير سلمان "إنّه ينبغي ألا يكون هناك إرهاب موجّه من غزة باتجاه إسرائيل".[174]

من جهة أخرى، لم تتحرك هذه الدول المطبِّعة، والتي تتبادل سفراء مع "إسرائيل"، على مستوى قطع العلاقات معها على مدى نحو شهر من العدوان،[175] وفيما أعلن مجلس النواب البحريني، في 2023/11/2، أنّ السفير الإسرائيلي إيتان نائيه Eitan Na'eh غادر المملكة، مقابل عودة سفيرها خالد الجلاهمة من "إسرائيل"، إضافة إلى وقف العلاقات الاقتصادية معها؛[176] ذكرت وكالة رويترز للأنباء أن ستة مصادر مطّلعة أكدت أن البحرين لن تتخلى عن علاقاتها مع دولة الاحتلال، وأنّ البحرين تحاول الحفاظ على العلاقات مع "إسرائيل"، وفي الوقت نفسه التعامل مع الرأي العام.[177]

وفي المقابل، شدَّد رئيس لجنة الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية في المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي علي راشد النعيمي، في مؤتمر صحفي نظَّمه اتحاد المنظمات اليهودية في أوروبا European Jewish Association (EJA)، بالتعاون مع لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الآيباك) American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)، على أنه لن يتمّ إلغاء اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال، على الرغم من العدوان على قطاع غزة، وقال إنّ "اتفاق إبراهيم وجد ليبقى"، وإن "إسرائيل وجدت لتبقى، وجذور اليهود والمسيحيين ليست في نيويورك أو باريس، بل هنا في منطقتنا".[178]

قامت الإمارات بدور أساسي في تسيير مسارَين بريّين لتسهيل وصول الشحنات التجارية إلى "إسرائيل"، الأول كان من خلال الاتفاق الذي وقَّعته شركتا تراكنت Trucknet الإسرائيلية وبيور ترانز Pure Trans الإماراتية للخدمات اللوجيستية لتسيير الشاحنات من ميناء دبي مروراً بالأراضي السعودية والأردنية وصولاً إلى ميناء حيفا،[179] وهو ما نفته وزارتا النقل والصناعة والتجارة الأردنية،[180] غير أن الدلائل الواقعية أثبتته على الأرض؛ والمسار الثاني انضمّت خلاله شركة دبليو دبليو سي أس wwcs المصرية لمشروع الجسر البري، ما أوجد مساراً جديداً للجسر يمتد من ميناء جبل علي عبر الأراضي السعودية إلى ميناءَيْ حيفا وإيلات، ومنه إلى موانئ بورسعيد والعين السخنة المصرية.[181]

د. علاقاتها بـ"إسرائيل" وتطورات التطبيع:

الجانب السياسي والديبلوماسي:

تدل كل المؤشرات على أن الولايات المتحدة تسعى لاستكمال ما بدأته مع الإمارات والبحرين، حيث عملت جاهدة على تطبيع العلاقة بين السعودية والكيان الصهيوني؛ وذلك على الرغم من أن التطبيع ستكون له فوائد محدودة للسعودية، بعكس المكاسب الضخمة التي ستجنيها "إسرائيل". وقد شددت السعودية على أن تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني سيكون مفيداً للمنطقة، ولكنه مرتبط بحلّ القضية الفلسطينية؛ فقد قال ولي العهد السعودي محمد بن سلمان،

في مقابلة مع مجلة ذي أتلانتيك The Atlantic الأمريكية، حين سُئل عن العلاقات الخليجية المتنامية مع "إسرائيل": "نأمل أن تُحل المشكلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين... لا ننظر إلى إسرائيل كعدو، بل كحليف محتمل في الكثير من المصالح التي يمكن أن نسعى لتحقيقها معاً، لكن يجب أن تحلّ بعض القضايا قبل الوصول إلى ذلك".[182]

وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود: "نرى أن تطبيعاً كاملاً مع إسرائيل في المنطقة ليس مهماً أو جيداً فقط لإسرائيل، بل أيضاً مهماً وجيداً لنا جميعاً، لأن ذلك يمكنه أن يفيد جميع دولنا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني".[183] وشدد الوزير السعودي، خلال جلسة في منتدى دافوس الاقتصادي World Economic Forum in Davos، على أن المملكة و"إسرائيل" ستجنيان فوائد هائلة من وراء التطبيع، وكذلك المنطقة ككل.[184] وأكد الأمير فيصل لوكالة بلومبيرغ Bloomberg الأمريكية، على أن "الاتفاق على إقامة دولة فلسطينية سيكون شرطاً مسبقاً للمملكة العربية السعودية لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل".[185]

وفي السياق نفسه، سعى رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى تحقيق إنجاز لحكومته عبر التوصل إلى اتفاق تطبيع مع السعودية، فقد أشاد، مراراً، بدور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في التفاوض على اتفاقيات التطبيع بين "إسرائيل" والدول العربية،[186] وحرص على التواصل مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق هذا الإنجاز.[187] ودعا وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، من جهته، إلى تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع السعودية، لأنه "يَنصبُّ ضمن المصالح الإسرائيلية"، مشيراً إلى أن تطبيع العلاقات بين تل أبيب والرياض "لن يكون مفاجئاً"، إلا أنه قد "يستغرق وقتاً طويلاً".[188]

وفي السياق نفسه، ذكر موقع والا Walla الإخباري، في 2023/8/30، أن السلطة الفلسطينية قدَّمت للسعودية قائمة من المطالب التي تتطلع أن تطرحها الرياض خلال المحادثات الرامية للتوصل إلى اتفاقية لتطبيع العلاقات بين السعودية و"إسرائيل".[189] وقالت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية إن مسؤولين سعوديين كبار قالوا للصحيفة إن السعودية عرضت استئناف تمويل السلطة الفلسطينية، وإن العرض يهدف إلى توجيه رسالة للفلسطينيين بأن التطبيع مع "إسرائيل" لن يأتي على حساب تطلعاتهم نحو دولة مستقلة.[190]

وقد أشارت صحيفة "إسرائيل اليوم" إلى أن مسؤولين أمنيين إسرائيليين كثّفوا، في السنوات الأخيرة، زياراتهم للسعودية.[191] وفي 2023/5/22، أوردت القناة 12 العامة الإسرائيلية أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيته إيلي كوهين، أجريا محادثات هاتفية مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بشأن تطبيع العلاقات بين

تل أبيب والرياض، بوساطة بحرينية، وبضغط أمريكي.[192] وفي 2023/9/10، وصل وفد إسرائيلي رسمي إلى الرياض، للمشاركة في أعمال الدورة الـ 45 للجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). وأفادت التقارير الإسرائيلية أن الوفد الإسرائيلي يضمّ ممثلين عن وزارة الخارجية، في ظلّ غياب وزير الخارجية إيلي كوهين، ووزير التعليم يوآف كيش Yoav Kisch، عقب "مماطلة الجانب السعودي في إصدار تأشيرات دخول لهما"، بحسب التقارير الإسرائيلية،[193] وذلك بالرغم من توقيع السعودية اتفاقية مع اليونيسكو، تعهدت فيها بالسماح لممثلين إسرائيليين بالمشاركة في الاجتماع.[194]

وفي زيارة هي الأولى لوزير إسرائيلي يزور السعودية بشكل علني، وصل وزير السياحة الإسرائيلي حاييم كاتس Haim Katz، ووفد مرافق له، في 2023/9/26، إلى الرياض للمشاركة في مؤتمر منظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة. وقالت الهيئة إن "كاتس هو أول وزير إسرائيلي يزور السعودية بشكل علني".[195] وفي 2023/10/3، نشرت قناة كان الإسرائيلية مقطعاً مصوراً لوزير الاتصالات الإسرائيلي شلومو كرعي Shlomo Karhi، يؤدي طقوساً تلمودية وصلوات "عيد العرش" في الرياض.[196] وقد أشاد كرعي بما وصفه بـ"العلاقات المزدهرة" بين "إسرائيل" والسعودية.[197]

هذا بالإضافة إلى زيارات قام بها إعلاميون ورياضيون إسرائيليون للمشاركة في بطولات رياضية تُقام في السعودية، وأظهرت مقاطع فيديو لقطات للاعبين إسرائيليين يرفعون علم بلادهم وسط عزف موسيقى النشيد الوطني، جرى تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك على هامش بطولة العالم لكرة القدم الإلكترونية في الرياض، في تموز/ يوليو 2023.[198]

وفي خطوة للسماح لرحلات الطيران من "إسرائيل" وإليها، أعلنت هيئة الطيران المدني السعودي، في 2022/7/15، فتح أجواء المملكة أمام جميع الناقلات الجوية التي تستوفي متطلبات العبور. وقد قالت الهيئة إن القرار يأتي استكمالاً للجهود الرامية إلى ترسيخ مكانة المملكة كمنصة عالمية تربط القارات الثلاث، وتعزيزاً للربط الجوي الدولي.[199] وهو ما لاقى ترحيباً من رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لابيد.[200] وقد سيّرت العديد من شركات الطيران رحلات عبر السعودية للمرة الأولى بعد رفع حظر عن التحليق من "إسرائيل" وإليها.[201]

وفي سياق متصل، وقّع قادة "مجموعة الاتفاقيات الإبراهيمية في بريطانيا The Abrahamic Agreements Group in Britain"، و"شراكة Sharaka"، في دبي، في 2022/1/11، اتفاقية تعاون؛ لتحديد المؤثّرين من دول الاتفاقيات الإبراهيمية في المجالات المختلفة، والعمل على تنظيم زيارات متبادلة بين دول "اتفاق إبراهيم" و"إسرائيل" للتعاون في المجالات المختلفة.[202]

ورأى الكثير من المحلِّلين أن التزام الإمارات بعلاقة استراتيجية قوية وطويلة الأمد مع "إسرائيل" سيصمد أمام أي اضطرابات؛ فعلى الرغم من إدانة الإمارات لسياسات الحكومة اليمينية برئاسة بنيامين نتنياهو الاستيطانية، ومصادرة الأراضي، وغيرها من الانتهاكات، تعزز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وفي خطوة تدل على مدى التقارب مع الكيان الصهيوني، زار ثلاثة أعضاء من المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات مؤسسة متحف ياد فاشيم Yad Vashem، النصب التذكاري الإسرائيلي للمحرقة، والبرلمان الإسرائيلي، في أول زيارة لوفد إماراتي إلى الكنيست منذ تطبيع العلاقات بين البلدين.[203] وذلك بالتزامن مع توسيع عملية التطبيع بينهما في مختلف المجالات.

وقام الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج، في 2022/1/30، بزيارة أبو ظبي، في أول زيارة رسمية لرئيس إسرائيلي إلى الإمارات؛ وذلك تلبية لدعوة من ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد؛ لافتتاح "يوم إسرائيل" في معرض إكسبو 2020 دبي Expo 2020 Dubai.[204] ونشرت مصادر إعلامية إسرائيلية مقطع فيديو يوثق ابتهاج هيرتزوج، خلال عبور طائرته الأجواء السعودية، في طريقه إلى الإمارات.[205] وشدد هيرتزوج على أن "اتفاق إبراهيم" كان قراراً يهدف إلى تشكيل مستقبل جديد للإمارات و"إسرائيل" والمنطقة بأكملها، وقال: "تجاوزت تجارتنا بالفعل مليار دولار، وتمّ توقيع أكثر من 120 اتفاقاً، وتأسس مؤخراً صندوق حجمه 100 مليون دولار (للأبحاث والتطوير)".[206] وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، في 2022/6/9، بزيارته الثانية للإمارات، بعد زيارته الأولى في 2021/12/12، حيث بحث مع رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مسارات التعاون الثنائي وفرص تنميته.[207]

وقام وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، في 2022/9/16، خلال زيارته للكيان الصهيوني، بزيارة مجمع ياد فاشيم، وقدّم بن زايد بتحية تقدير لأرواح "ضحايا الهولوكوست [Holocaust]". ولفت الوزير الإماراتي النظر إلى أن "نحو نصف مليون إسرائيلي زاروا دولة الإمارات خلال العامين الماضيين، وهناك نحو 7 إلى 8 رحلات طيران يومياً بين البلدين".[208] كذلك تبادلت الإمارات و"إسرائيل" التهاني في المناسبات الرسمية والدينية.[209] غير أن هذه الرحلات تمّ تخفيضها إلى رحلة واحدة يومياً بعد عملية طوفان الأقصى في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ثمَّ تمّ تعليقها بشكل مؤقت في الشهر التالي.[210]

وفي خطوة خطيرة، قام وفد إماراتي تطبيعي، مؤلف من 41 شخصاً، باقتحام الأقصى، في 2022/1/11، برفقة 70 مستوطناً من طلاب المعاهد اليهودية، وسط حماية مشددة من شرطة الاحتلال.[211] وفي السياق نفسه، نظّم سفير "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان Gilad Erdan، بالتعاون مع سفيرة الإمارات في الأمم المتحدة لانا نسيبة، في 2022/12/9، جولة

"تعليمية" في "مسار جديد في أنفاق" حائط البراق للسفراء في الأمم المتحدة، والتقى السفراء مع "حاخام حائط المبكى". وأقرّ إردان بأن هذه الجولة تأتي على خلفية التشويه الإسرائيلي لتاريخ القدس وحائط البراق، لكنه زعم أن الجولة "هي جزء من حربي في الأمم المتحدة لكشف الأكاذيب الفلسطينية، ومحاولة شطب العلاقة منذ آلاف السنين بيننا وبين القدس".[212]

وتكريساً لـ"اتفاق إبراهيم"، افتتحت الإمارات، في 2023/2/16، "بيت العائلة الإبراهيمية"، الذي يضمّ أول كنيس يهودي للعامة إلى جانب مسجد وكنيسة، بوصفه "صرح للحوار الحضاري البنّاء، ومنصة للتلاقي من أجل السلام والأخوة الإنسانية"، بحسب ما ذكر رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد، ومركزاً لـ"الحوار والتعلم"، بحسب وصف وزير التسامح والتعايش نهيان بن مبارك آل نهيان.[213] وأشار الحاخام الأكبر للمجلس اليهودي الإماراتي، إيلي عبادي Elie Abadie إلى أن "هناك حوالي 2,000 يهودي يقيمون في الإمارات، ويمارس 500 يهودي شعائرهم الدينية".[214]

وفي أول زيارة رسمية له إلى البحرين منذ توقيع اتفاقية التطبيع في أيلول/ سبتمبر 2020، حطَّت طائرة نفتالي بينيت، رئيس الوزراء الإسرائيلي، على أرض البحرين منتصف شباط/ فبراير 2022، مُعلِنة بداية فصل جديد في العلاقات بين المنامة وتل أبيب.[215] والتقى بينيت بالعديد من المسؤولين الحكوميين البحرينيين، وعلى رأسهم الملك حمد بن عيسى آل خليفة والأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد. واتفق البلدان على الإسراع في المفاوضات حول اتفاقيات حماية الاستثمارات، والعمل المشترك على اتفاق ضريبي يوفر البنية التحتية لتعزيز التعاون التجاري الآمن. واتفق الجانبان على دعم وتشجيع التجارة، والاستثمارات المشتركة، والزيارات المتبادلة للوزراء والمسؤولين الحكوميين، ورحّب الجانبان بإنشاء خطة ثنائية مدتها عشرة أعوام تسمى "استراتيجية السلام الدافئ المشتركة"، والتي ستكون بمثابة خريطة طريق لتنمية العلاقات. وأكّد بينيت أن بلاده تسعى إلى "سلام حار للغاية مع البحرين"، وأن "شعبَيْ" البلدين "سيريان ثمار العلاقات الثنائية كل يوم"، مشيراً إلى أن "إسرائيل والبحرين تتعاملان مع تحديات أمنية كبيرة تنبع من ذات المصدر ألا وهو الجمهورية الإسلامية في إيران".[216] وقد وقّع وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف بن راشد الزياني مع نظيره الإسرائيلي يائير لابيد، في 2022/3/28، ما سمي "الاستراتيجية المشتركة للسلام الدافئ بين البلدين"، وذلك على هامش انعقاد قمة النقب الديبلوماسية.[217]

الجانب الأمني والعسكري:

تعززت العلاقات الأمنية والعسكرية بين الإمارات والبحرين و"إسرائيل"، وتجسّد ذلك بتكريس الاتفاقيات واقعاً على الأرض، بالإضافة إلى عقد صفقات لشراء السلاح، وإجراء

تدريبات عسكرية مشتركة. وأيَّد الكيان الصهيوني استعداده لتقديم المساعدات الاستخباراتية والأمنية والعسكرية لحماية الإمارات والبحرين ومواطني البلدَيْن من أي اعتداءات.

وبحسب صحيفة وول ستريت جورنال فإن الولايات المتحدة عقدت في آذار/ مارس 2022، لقاءً سرياً في مصر، حول "تهديد الطائرات المسيرة" التي تطلقها إيران، بمشاركة ضباط كبار من "إسرائيل"، والسعودية، والأردن، ومصر، والبحرين، والإمارات، بالإضافة إلى رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، ورئيس أركان الجيش السعودي فياض بن حامد الرويلي، ورئيس أركان القوات المسلحة القطرية سالم بن حمد النابت.[218] وذكر تلفزيون آي 24 نيوز الإسرائيلي، في 2022/12/15، أن "إسرائيل" والإمارات والبحرين والمغرب، عقدت اجتماعات لمناقشة إنشاء منصة مشتركة لـ"الدفاع السيبراني" بسبب التهديدات المتزايدة مما أسماه "القراصنة الإيرانيين".[219] وكشفت القناة 12 العامة الإسرائيلية، في 2022/6/9، أن الجيش الإسرائيلي نشر منظومة رادار في عدة دول في الشرق الأوسط بما في ذلك الإمارات والبحرين، وذلك ضمن رؤية للتعاون المشترك في مواجهة "تهديدات إيران الصاروخية، وخلق منظومة للإنذار المبكر".[220]

وقد أكد وزير الخارجية الإسرائيلية يائير لابيد أن "إسرائيل تقف إلى جانب الإمارات" بعد هجوم تنظيم أنصار الله الحوثي اليمني، في 2022/1/17، بطائرات مُسيّرة على إمارة أبو ظبي، أوقع ثلاثة قتلى.[221] وبعث رئيس الوزراء نفتالي بينيت رسالة إلى ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد بن سلطان آل نهيان، شدَّد فيها على استعداد "إسرائيل" لتقديم "مساعدة استخباراتية وأمنية، لحماية مواطني الإمارات من اعتداءات مماثلة، ووجهت أجهزة الأمن الإسرائيلية لتزويد نظيراتها في الإمارات بأي مساعدة مطلوبة، إذا كنتم مهتمين".[222] وبالفعل، وبعد طلب الإمارات، زار وفد من وزارة الدفاع الإسرائيلية أبو ظبي؛ لبحث دعمها دفاعياً واستخباراتياً. وكشف موقع أكسيوس Axios الأمريكي أن "إسرائيل" والإمارات تربطهما قناة سرية في مجال الدفاع والاستخبارات منذ أكثر من عقدَيْن.[223] ووقّعت الإمارات مع الكيان الصهيوني اتفاقاً يقضي بنشر رادارات إسرائيلية في الإمارات، لحمايتها من أي هجمات إيرانية محتملة، بالتزامن مع تفعيل أنظمة أخرى للكشف عن الطائرات المسيّرة.[224] وأعلن المدير العام لمديرية الإنترنت الإسرائيلية جابي بورتنوي Gaby Portnoy عن نية "إسرائيل" إنشاء "قبة حديدية سيبرانية" بشراكة مع المغرب والإمارات، تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة؛ هدفها "توفير نهج شامل للدفاع الاستباقي في مجال الأمن السيبراني".[225]

وفي السياق نفسه، نالت، في 2022/1/3، شركة أنظمة إلبيت Elbit Systems أو "إلبيت معرخوت" باللغة العبرية، الإسرائيلية، للصناعات الأمنية، عطاءً قيمته 53 مليون دولار، تزوّد

بموجبه طائرات سلاح الجو الإماراتي بأنظمة دفاعية تعتمد على الليزر Laser، من طراز "إجراءات عداد الأشعة تحت الحمراء الاتجاهية Directional Infrared Counter Measures (DIRCM)"، وأنظمة قتالية إلكترونية جوية أخرى؛ ويتمّ تزويد الإمارات بالعتاد المطلوب خلال خمسة أعوام وفقاً للاتفاقية.[226] وبالمقابل، رفضت "إسرائيل" بيع الإمارات منظومات دفاع جوي، أبرزها القبة الحديدية Iron Dome ومقلاع داوود David's Sling، بحسب صحيفتي "إسرائيل اليوم" ومعاريف Maariv.[227] ونقلت وكالة رويترز للأنباء عن مصادر، في 2022/9/22، أن "إسرائيل" وافقت على بيع منظومة شركة رفائيل Rafael "أنظمة رفائيل الدفاعية المتقدمة Rafael Advanced Defense Systems" المتطورة للدفاع الجوي للإمارات. وامتنعت وزارة الدفاع الإسرائيلية وشركة رافائيل عن التعليق، ولم تعلِّق وزارة الخارجية الإماراتية على الأمر.[228]

وفي 2023/2/20، كشفت الإمارات و"إسرائيل" عن أول سفينة عسكرية غير مأهولة "دون قبطان" تمّ إنتاجها في إطار تعاون بين شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية (آي أي آي) Israel Aerospace Industries (IAI) ومجموعة "إيدج EDGE" الإماراتية، ومزوَّدة بأجهزة استشعار وأنظمة تصوير متطوِّرة ويمكن استخدامها للمراقبة والاستطلاع ورصد الألغام، وجرى الكشف عنها قبالة سواحل أبو ظبي خلال معرض الدفاع البحري "نافدكس NAVDEX".[229]

وعلى صعيد التدريب المشترك، شارك سلاح البحرية الإسرائيلي في مناورة بحرية كبيرة في الخليج العربي والبحر الأحمر، في 2022/2/1، بمشاركة دول عربية وإسلامية. وتنظم المناورة التي يطلق عليها آي أم أكس – 22 أو IMX–22، القيادة الوسطى الأمريكية، وتشارك فيها ستون دولة. ومن الدول العربية والإسلامية التي تشارك في المناورة: مصر، والأردن، والإمارات، والسعودية، والبحرين، والمغرب، والسودان، واليمن، وباكستان، وبنغلاديش.[230] وفي 2022/10/26، قال الجيش الإسرائيلي إن قوة من المظلِّيين في صفوفه شاركت في إنزال جوي في البحرين، وبمشاركة القوات البحرينية والإماراتية والأمريكية.[231] وعلاوة على ذلك، التحق ضابط طيران برتبة عقيد في جيش الإمارات بكلية الأمن القومي في "إسرائيل"، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجيش الإسرائيلي التي يدرس فيها ضابط عربي في هذه الكلية، وفق ما أعلنته الإذاعة العامة الإسرائيلية الرسمية.[232]

وتخطَّت العلاقة بين البحرين و"إسرائيل" مظاهر التطبيع العادية، لتصل إلى الشراكة الأمنية والعسكرية المكشوفة، وقال نائب وزير الخارجية البحريني عبد الله بن أحمد آل خليفة إن جهاز الموساد Mossad الإسرائيلي موجود بشكل رسمي وعلني في البحرين. وأضاف

الخليفة، في جلسة حضرها وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس على هامش مؤتمر ميونخ للأمن Munich Security Conference، أن "هناك تعاوناً استخباراتياً بين البحرين وإسرائيل"، وأن "الموساد موجود في البحرين وحاضر في المنطقة". ورأى أن التعاون الأمني والاستخباراتي هو "جزء من الشراكة القائمة مع إسرائيل"، وأكّد أن ذلك سيستمر.[233] وفي زيارة، هي الأولى لوزير دفاع إسرائيلي، وصل بني جانتس، في 2022/2/2، إلى البحرين، في زيارة لم يُعلن عنها مُسبقاً، على متن طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، وهي المرة الأولى، أيضاً، التي تهبط فيها طائرة عسكرية إسرائيلية هناك.[234] ووقّع جانتس ونظيره البحريني عبد الله النعيمي، في المنامة، على اتفاق تعاون أمني بين "إسرائيل" والبحرين. وقال جانتس، بعد لقائه ملك البحرين، إن "التعاون الاستراتيجي، الذي نجلبه اليوم إلى ذروة جديدة، من خلال توقيع الاتفاق واللقاء الهام مع الملك، هو استمرار لاتفاقيات أبراهام التاريخية والعلاقات الآخذة بالتطور بين الشعبين والأفراد". وأضاف جانتس أنه "بعد سنة فقط على توقيع اتفاقيات التطبيع، بتنا نتواجد في اتفاق أمني هام سيسمح بتعاون واسع ويعزز أمن الدولتين واستقرار المنطقة كلها".[235]

وكشف موقع "إسرائيل ديفنس Israel Defense" الإلكتروني، في 2022/2/9، النقاب عن شراء البحرين أنظمة رادارات مضادة للطائرات المسيّرة من شركة إسرائيلية. وأكّد الموقع العبري أن الصفقة تقضي بشراء رادارات ساحلية تحت اسم العلامة باتس جي آر 12 أو BATS' GR12، بهدف الدفاع عن سواحل قاعدة عسكرية في البلاد، تبعد نحو 200 كم عن السواحل الإيرانية فقط، مضيفة أن تلك الرادارات تشمل تركيبات متعددة للرادارات والبصريات الكهربائية المدمجة في مركز القيادة والتحكم. وأوضح الموقع أن الصفقة تمّ توقيعها في النصف الثاني من سنة 2021، على أن يتمّ التسليم خلال سنة 2022.[236]

الجانب التجاري والاقتصادي:

بنت "إسرائيل" والإمارات علاقات اقتصادية وثيقة في السنوات الثلاث التي تلت التطبيع، وأفادت بيانات للحكومة الإسرائيلية بأن حجم التجارة مع الإمارات تجاوز 6 مليارات دولار منذ سنة 2020.[237] وترى "إسرائيل" أن العلاقات هي وسيلة للوصول إلى فرص تجارية جديدة في دول الخليج العربي. وتعمل الإمارات على تعزيز التعاون مع "إسرائيل" في قطاعات المالية والطاقة والأمن والتكنولوجيا وأمن المياه.[238] وقد استضافت مملكة البحرين مؤتمراً تطبيعياً، في 2023/7/11، هدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى وخبراء من البحرين، والإمارات، ومصر، والمغرب، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية، و"إسرائيل". وحمل المؤتمر عنوان "المنامة الثالث"، في إطار اجتماع المبادرة المعروفة باسم أن7 أو N7، والهادفة إلى تعزيز التبادل التجاري بين دول منطقة الشرق الأوسط.[239]

وقال وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان إن الإمارات و"إسرائيل"، تمضيان قدماً "في تعزيز الشراكة والتعاون الثنائي في عدة مجالات"، وأنهما تعملان من خلال الاتفاقيات الثنائية على "إيجاد فرص نمو جديدة لشباب المنطقة، ما يسهم بدوره في الجهود العالمية لدعم السلام والازدهار".[240] وقد بلغ حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين البلدين أكثر نحو 2.5 مليار دولار في سنة 2022، ونحو 3 مليار دولار في سنة 2023،[241] وتأمل الإمارات في زيادة هذا الحجم إلى 10 مليارات دولار بحلول سنة 2030. وتقول غرفة دبي الدولية، التي افتتحت مكتباً في تل أبيب في كانون الأول/ ديسمبر 2022، إن هناك بالفعل نحو ألف شركة إسرائيلية تعمل في الإمارات.[242] وفي 2022/6/6، أعلنت غرفة دبي أن وحدتها العالمية تخطط لافتتاح مكتب تمثيلي لها في تل أبيب ليكون بوابة للاستثمارات المباشرة المشتركة والتجارة البينية بين الجانبين، مشيرة إلى أن هذه الخطوة ترجمة سريعة لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التي وقّعتها مؤخراً الإمارات و"إسرائيل".[243]

ودخلت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات و"إسرائيل"، التي أبرمت في 2022/5/31، حيز التنفيذ في 2023/4/1. وتهدف الاتفاقية لتوطيد العلاقات التجارية والاستثمارية، وتحفيز التجارة البينية غير النفطية. وتوفر الاتفاقية العديد من المزايا لاقتصاد الدولتين عبر إلغاء الرسوم الجمركية على 96% من البضائع التي تُدِرُّ نحو 99% من عائدات التصدير، وتعزز وصول المصدّرين إلى الأسواق، وتجذب المزيد من الاستثمارات، وتوجد فرصاً جديدة في قطاعات رئيسية مثل الطاقة، والبيئة، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، والتكنولوجيا.[244]

وفي 2022/1/23، صادقت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء صندوق استثمار مشترك لـ"إسرائيل" والإمارات يُعنى بمشاريع مشتركة لشركات من الجانبين، تعمل في مجال التقنيات المتقدمة الهاي تيك High-tech.[245]

ووقّعت الإمارات والأردن و"إسرائيل" مذكرة تفاهم خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لسنة 2022 "كوب27 أو COP27"، بهدف المضي قدماً في مشاريع إنتاج الطاقة النظيفة وتحلية المياه المستدامة التي تمّ الإعلان عنها خلال سنة 2021.[246] وقال وزير المياه والري الأردني محمد النجار إن اتفاقية الطاقة مقابل المياه مع الإسرائيليين ما زالت قيد دراسة الجدوى، ويتوقع إذا تمّ الاتفاق أن ترى النور خلال سنة 2030. ورجّح النجار أن يصل عمر الاتفاقية إلى 35 عاماً في حال أسفرت المفاوضات بين الأطراف جميعها، الأردن، والإمارات، و"إسرائيل"، عن اتفاق مُرْضٍ على سعر المتر المكعب من المياه.[247]

وفي 2022/4/3، وقّعت الإمارات و"إسرائيل" مُذكّرة تفاهمٍ حول التعاون في مجال النقل، وخصوصاً البحري منه، ووضعا خريطة طريق للعمل المستقبلي المبني على المنفعة المُتبادلة، إضافة إلى تبادل الخبرة والمعرفة بما يخدم التوجُّهات المُستقبلية للخمسين عاماً المُقبلة.[248]

وتُعدّ تجارة الألماس من أهم عمليات التبادل التجاري بين الإمارات و"إسرائيل"، وبحسب بيان صادر عن مديريّة الألماس والأحجار الكريمة والمجوهرات Diamonds, jewelry and precious stones في وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، كانت الإمارات واحدة من أهم شركاء "إسرائيل" التجاريين في مجال الماس بشكل عام والماس الخام بشكل خاص، مع زيادة التجارة المشتركة خلال سنة 2022 مقارنةً بسنة 2021؛ حيث بلغت صادرات الماس الخام إلى الإمارات خلال سنة 2022 نحو 234 مليون دولار، وهو ما يشكل نحو 15.5% من صادرات "إسرائيل" العامة من الماس الخام.[249]

وفي سعي البحرين لتعزيز تعاونها مع "إسرائيل" في مجالات مختلفة؛ قالت وزارة الاقتصاد الإسرائيلية إن "إسرائيل" والبحرين بدأتا محادثات بشأن اتفاق تجارة حرة. وأعلن مكتب وزيرة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية أورنا باربيفاي Orna Barbivai، في 2022/9/19، أنها اجتمعت مع نظيرها البحريني في المنامة لتدشين مفاوضات إبرام الاتفاق.[250] وأعلنت "إسرائيل"، في 2022/10/19، عن توقيع اتفاق وصفته بـ"التاريخي" لتعزيز وتوسيع التعاون مع البحرين في مجالات الزراعة.[251]

وبحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فقد ارتفعت العلاقات التجارية الإماراتية الإسرائيلية، حيث بلغت أرقام الصادرات الإسرائيلية للإمارات 630 مليون دولار في سنة 2023، بعد أن كانت 74 مليون في سنة 2020، بينما بلغت الواردات الإسرائيلية من الإمارات 2,316 مليون دولار في سنة 2023، بعد أن كانت نحو 116 مليون في سنة 2020. ويُشير الجدول التالي إلى العلاقات التجارية الإسرائيلية مع بعض الدول العربية:[252]

جدول 6/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2021–2023 (بالمليون دولار)

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021
مصر	293.9	126.6	121.2	183.4	179.5	126.7
الأردن	76.2	67.6	64.2	371.9	469	391.5
المغرب	100.5	38.4	30.8	16.2	17.8	11
الإمارات العربية المتحدة	630.4	637.3	384.5	2,316.3	1,890.9	836.9

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2021–2023 (بالمليون دولار)

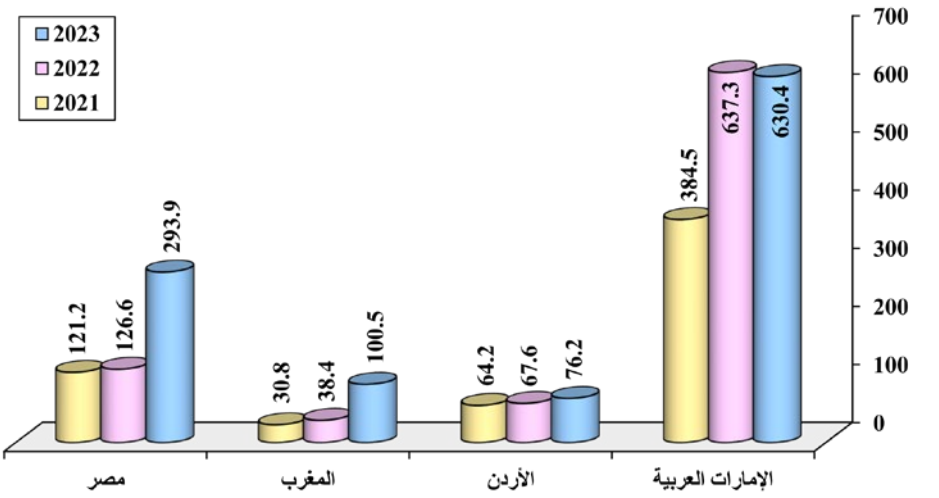

الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2021–2023 (بالمليون دولار)

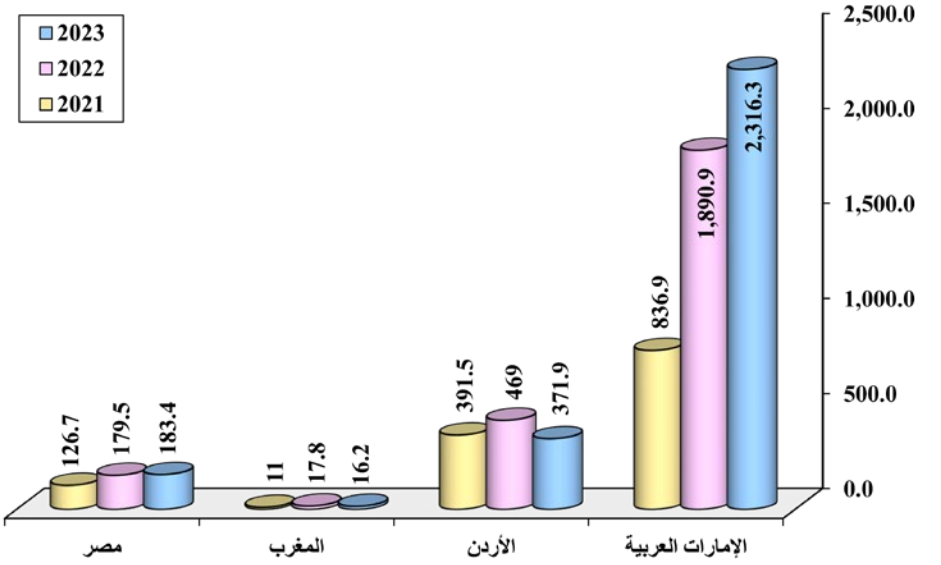

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

6. العراق واليمن:

في نهاية سنة 2021 تصدّر موضوع تطبيع العلاقات بين العراق و"إسرائيل"، بعد دعوة نحو 300 من القيادات العراقية المحلية في تجمّع بمدينة أربيل في إقليم كردستان، بلادهم، إلى تطبيع العلاقات مع "إسرائيل". وقد أثارت تلك الدعوات إدانات رسمية، وتنديدات من أحزاب سياسية وتيارات دينية، وأصدرت الحكومة العراقية بياناً أعربت فيه عن رفضها القاطع لهذا الاجتماع ومقرراته.

وتماشياً مع ذلك، أقرّ مجلس النواب العراقي، في 2022/5/26، "مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني" بإجماع الحاضرين.[253] وقال رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، قبيل سفره لحضور مؤتمر جدة للأمن والتنمية، إن المؤتمر "لن يشهد مناقشة ملف التطبيع مع إسرائيل"، وعدّ الحديث عن ذلك "محاولة للتشويش على استعادة العراق لدوره في المنطقة". وأكّد الكاظمي على أن "موقف العراق ثابت وواضح من القضية الفلسطينية، وغير قابل للنقاش"، مشدداً على أن "العراق لم ولن يكون، لا اليوم ولا غداً، في أي محور أو حلف عسكري، والمصلحة الوطنية هي الهدف من هذه اللقاءات".[254] وهذا القانون هو القانون الأول من نوعه على مستوى الدول العربية والإسلامية بما فيها تلك المناهضة لـ"إسرائيل".[255] وقد تضمن القانون عقوبات شديدة تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد للمتعاملين مع "إسرائيل".[256] وأعلن العراق، في 2022/3/29، أنه بدأ دراسة آليات المطالبة بتعويضات عن القصف الإسرائيلي لمفاعل تموز النووي جنوب شرق بغداد في سنة 1981.[257]

وأكّد رئيس إقليم كردستان العراق نيجرفان بارزاني، في 2023/5/4، أن الإقليم ملتزم بقرار عدم وجود علاقات بين العراق و"إسرائيل"، وشدَّد على أن كردستان "لا تساند أية دولة أو إسرائيل، ضدّ إيران؛ لأن أمن إيران وتركيا مهمّ لدينا، ونحن ملتزمون بقرارات الحكومة العراقية في هذا الاتجاه".[258]

وفيما يتعلق بعلاقة العراق مع الفصائل الفلسطينية، كشف رئيس مكتب العلاقات الدولية في حركة حماس موسى أبو مرزوق، أن حركته تجري اتصالات مع المسؤولين في العراق؛ من أجل زيارة وفد من الحركة العاصمة بغداد.[259]

ومع اندلاع معركة طوفان الأقصى، دان العراق العدوان على غزة، وقال رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، إن مشاهد القتلِ والمجازرِ بحق أهلِ غزة هي جرائم تطهير عرقي.[260] ودعمت المقاومة العراقية المقاومة الفلسطينية في عمليتها، من خلال قصف المواقع الأمريكية في المنطقة، وبعض المواقع الإسرائيلية. وقال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إن العراق حكومة وشعباً يرفض مبدأ تهجير سكان غزة إلى سيناء. وعن احتمالات تحوّل العراق

إلى ساحة حرب في حال توسع الحرب، قال حسين إن كل دول المنطقة في حالة قلق؛ لأن استمرار العدوان واجتياح غزة ربما يوسع ساحات الحرب ويوصل نيرانها إلى مناطق أخرى.[261] وفي 2023/12/21، قال زيدان خلف، مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي للشؤون الإنسانية، إن ناقلة عراقية محمّلة بـ 10 ملايين لتر من الوقود أبحرت إلى قناة السويس كمساعدة للفلسطينيين في قطاع غزة، وإن حكومة العراق تعتزم إرسال مزيد من شحنات المساعدات في المستقبل.[262]

يُعدّ اليمن من الدول الرائدة في رفض للتطبيع مع "إسرائيل"؛ فهناك شبه إجماع شعبي وحزبي ضدّ إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني؛ حيث دان التجمع اليمني للإصلاح وباقي الأحزاب والقوى السياسية اليمنية، في بيان، خطوات التطبيع، مؤكدين تمسكهم بالموقف الثابت تجاه القضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني.[263]

لكن موقف رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم إماراتياً، عيدروس الزبيدي، الذي بارك التطبيع الإماراتي مع "إسرائيل"، في 2021/2/2، وأبدى رغبته في التطبيع في حال حصول جنوب اليمن على الاستقلال وتمّ الاعتراف به دولة مستقلّة،[264] أحدث خرقاً في جدار رفض التطبيع. ومع ذلك فقد قوبل تصريح الزبيدي برفضٍ شبه جمعي من أغلب القوى الجنوبية الفاعلة والمؤثرة، بما فيها المكوّنات المتفقة معه في مسألة الانفصال، أبرزها مجلس الحراك الثوري الجنوبي، الذي يتزعمه حسن باعوم، والمكونات غير الانفصالية مثل مجلس الإنقاذ الوطني اليمني الجنوبي، بالإضافة إلى المظاهرات التي خرجت في أغلب المحافظات الجنوبية، للتنديد بهذه التصريحات ورفضها.[265]

ولعب الإسرائيليون دوراً غير مباشر في تشكيل وتنظيم الأذرع الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي عند تأسيسها في سنة 2016، من خلال استئجار الإمارات لضباط إسرائيليين متقاعدين من شركات أمنية أجنبية، لتدريب قيادات من الأذرع الأمنية في أبو ظبي. كما أن عشرات الاغتيالات التي استهدفت مناوئين للإمارات والمجلس الانتقالي في محافظة عدن، تمّت عبر تعاقد الإمارات مع إسرائيليين يعملون في شركات أجنبية، مثل شركة "سبير أوبريشن جروب" Spear Operations Group الأمنية الأمريكية، ومن بينهم القائد السابق لبرنامج الاغتيالات في فرقة المرتزقة، أبراهام جولان Abraham Golan.[266]

ومع انطلاق عملية طوفان الأقصى، أشاد عبد الملك الحوثي، زعيم جماعة أنصار الله (الحوثيين)، بالعملية ورأى أنها أتت "في إطار الحق المشروع للشعب الفلسطيني، ولا خيار له إلا التحرك الجهادي لدفع الظلم عن نفسه وطرد المحتل"، وقال إنه يوجد "خطوطٌ حُمُر في الوضع المتعلق بغزة، ونحن على تنسيق مع إخوتنا في محور الجهاد، وحاضرون للتدخل بكل ما نستطيع".[267]

وفي 2023/11/19، دشّن أنصار الله، الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء وأجزاء أخرى من اليمن، أولى عملياتهم العسكرية ضدّ السفن المرتبطة بـ"إسرائيل"، والتي تمرّ في البحر الأحمر وبحر العرب؛ حيث أعلنوا سيطرتهم على سفينة شحن مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، كانت تبحر في البحر الأحمر، واقتادوها إلى الشاطئ اليمني. وأعلن المتحدث العسكري باسم أنصار الله يحيى سريع أن قواتهم "تهيب بكل الدول التي يعمل رعاياها في البحر الأحمر بالابتعاد عن أي عمل أو نشاط مع السفن الإسرائيلية أو السفن المملوكة لإسرائيليين". وأشار إلى أن "هذا يأتي انطلاقاً من المسؤولية الدينية والإنسانية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني المظلوم، وما يتعرض له من حصار واستمرار المجازر المروعة والبشعة من قبل العدو الإسرائيلي".[268]

ربط الحوثيون وقف هجماتهم ضدّ السفن المتجهة إلى "إسرائيل"، بـ"فك الحصار عن غزة، وإدخال الغذاء والدواء، ووقف العدوان عليها". وأكد محمد عبد السلام القيادي في جماعة أنصار الله "أن موقف اليمن مع غزة غير خاضع للمساومة".[269]

أثّرت هجمات أنصار الله الحوثيين على السفن المرتبطة بـ"إسرائيل"، على ديناميات التجارة، التي تمرّ عبر البحر الأحمر قاطعة قناة السويس، والتي تُقدَّر بنحو 12% من حجم التجارة البحرية العالمية.[270] وقد تجلى ذلك من خلال تفضيل شركات النقل البحري المرور عبر رأس الرجاء الصالح بدلاً من باب المندب، بسبب مخاطر هجمات أنصار الله من جهة، وارتفاع الرسوم التي تفرضها شركات التأمين على الحاويات، خصوصاً المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، من جهة أخرى.

أدى هذا التطور إلى زيادة كلفة الشحن ومضاعفة مدة وصول السفن إلى مقاصدها. وقد تأثرت "إسرائيل" بهذا الوضع؛ حيث أوضحت ختام سلامة، من إدارة التخطيط الاستراتيجي في ميناء حيفا التابع للاحتلال الإسرائيلي، أن "السفينة التي تستغرق أسبوعاً في العادة تستغرق ثلاثة أسابيع الآن"، كما قامت هيئة الضرائب الإسرائيلية بتعويض السفن التي تعرضت لأضرار الحرب، بنسبة 100%.[271]

ووفقاً لبيانات شركة مارين ترافيك MarineTraffic، المتخصصة برصد حركة السفن في البحار، والتي غطّت الفترة من 2023/11/19 إلى 2024/4/30، فإن عدد السفن التي تمرّ عبر مضيق باب المندب انخفض بنسبة 60.7%، كما انخفض عدد السفن التي تمرّ عبر قناة السويس بنسبة 85%، بينما زاد عدد السفن التي تمرّ عبر رأس الرجاء الصالح بنسبة 125%.[272] وانعكس هذا الوضع على إيرادات قناة السويس، حيث تراجعت بنسبة 50%؛ بحسب تصريح وزيرة التخطيط المصري هالة السعيد في 2024/4/28.[273]

وفي تفاصيل الهجمات التي شنّها أنصار الله ضدّ السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، أعلن عبد الملك الحوثي في آذار/ مارس 2024، أن جماعته نفّذت، منذ إطلاق عملية مساندة قطاع غزة، 96 عملية نُفذّت بـ 403 من الصواريخ البالستية، والمجنحة، والطائرات المسيَّرة. تمّ خلالها استهداف 61 سفينة، منها 64 في البحرين الأحمر والعربي، و32 عملية إلى فلسطين المحتلة بواسطة 32 بالصواريخ البالستية والمجنحة.[274] وحتى 2024/5/29، استطاع أنصار الله إسقاط 6 مسيّرات أمريكية متطورة من نوع "إم كيو9 أو MQ9".[275]

ومع بداية هجمات أنصار الله الحوثيين، سارعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تشكيل جبهة دولية ضدّ أنصار الله، في محاولة لتخفيف الضغط عن الجانب الإسرائيلي، وردع أنصار الله ودفعهم لوقف الهجمات. وفي هذا الإطار، أطلقت الولايات المتحدة، في 2023/12/18، عملية "حارس الازدهار"؛ وهي عبارة عن تحالف ضمّ عدة دول شملت: المملكة المتحدة، والبحرين، وكندا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، وسيشل، وإسبانيا، ويغطي نطاق العملية جنوب البحر الأحمر وخليج عدن.[276] أرسلت الولايات المتحدة، في إطار "حارس الازدهار"، العديد من قطعها العسكرية البحرية. وقد أعلن وزير البحرية الأمريكي كارلوس ديل تورو Carlos del Toro، أن القوات البحرية الأمريكية أحبطت، حتى 2024/4/16، أكثر من 130 هجوماً على السفن التجارية والسفن العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وبلغت تكلفة التصدي لهجمات أنصار الله، بالإضافة إلى عملية التصدي للصواريخ والطائرات المسيّرة التي أطلقتها إيران على "إسرائيل" في 2024/4/13، نحو مليار دولار.[277] وشنّت الولايات المتحدة خلال عملية "حارس الازدهار" العديد من الهجمات ضدّ قواعد ومواقع عسكرية تابعة لجماعة الحوثيين في داخل الأراضي اليمنية. وفي محاولة لزيادة الضغط، أدرجت الولايات المتحدة، في 2024/1/17، جماعة "أنصار الله" على قائمة الكيانات "الإرهابية" بسبب هجماتها في البحر الأحمر.[278] واعتمد مجلس الأمن الدولي، في 2024/1/10، القرار 2722، الذي يُدين هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، ويطالب بالوقف الفوري لجميع هذه الهجمات.[279]

وبحسب معطيات جماعة أنصار الله، فقد شنَّت الولايات المتحدة وحلفاؤها حتى بداية نيسان/ أبريل 2024 نحو 424 غارة ضدّ أنصار الله، أدّت إلى استشهاد 37 شخصاً وإصابة 30.[280]

وعلى الرغم من الضربات العديدة التي وجهتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضدّ مواقع الحوثيين، غير أنها لم تؤدِّ إلى وقف هجمات الحوثيين، التي استمرت بل وتصاعدت وتيرتها؛ ويعود ذلك إلى طبيعة الأهداف العسكرية التي تمّ استهدافها، والتي هي في الأغلب متطابقة مع بنك الأهداف الذي تم قصفه من قبل قوات التحالف السعودي الإماراتي، خلال عملية "عاصفة الحزم" التي أُطلقت في 2015/3/26.[281] ولا شكّ أن الحوثيين اكتسبوا خبرة جيدة في

التعامل مع هذا النوع من الهجمات، من خلال خطط التمويه وعمليات التموضع والتمركز، ما مكّنهم من مواصلة عملياتهم.

ونشر موقع هيئة البث الإسرائيلية (كان) تقريراً، في كانون الأول/ ديسمبر 2023، تحدّث عن أن المجلس الانتقالي الجنوبي والزبيدي أبديا استعداداً مفاجئاً للعب دور مركزي في تأمين الممر الملاحي في البحر الأحمر، في حال اعترفت "إسرائيل" بحق تقرير المصير في جنوب اليمن، وفي حال فعلت ذلك فستجد حليفاً على الأرض ضدّ تهديدات الحوثيين.[282]

وفي 2023/10/17، ندّد التحالف الوطني للأحزاب والقوى السياسية في اليمن، استمرار الاحتلال الصهيوني الغاشم في جرائم إرهاب الدولة والإبادة الجماعية المروعة بحق الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، أمام مرأى ومسمع العالم. ودان التحالف في بيان، الهجوم الوحشي بغارات جوية على مستشفى المعمداني الأهلي في مدينة غزة.[283] وفي 2023/11/11، أقرّ مجلس النواب، الذي يقع في صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، قانوناً يعدّ "التطبيع مع كيان العدو الإسرائيلي خيانة للأمة العربية الإسلامية وللإسلام وللشعوب".[284]

7. السودان والجزائر والمغرب ودول عربية أخرى:

أ.السودان:

لم تتطور العلاقات السودانية الإسرائيلية خلال سنتي 2022 و2023 بالشكل الذي كان يتمناه الجانبان، على الرغم من حصول تطور في مستوى اللقاءات التي جمعت بين الطرفين. ويعود ذلك إلى عدة عوامل أبرزها، تعثر المسار السياسي الداخلي السوداني بعد إقالة الحكومة الانتقالية من قبل كبار المسؤولين العسكريين في 2021/10/25، حيث توقفت جهود توقيع اتفاق "سلام" بين السودان و"إسرائيل"؛[285] ورفض الشارع السوداني وأغلب الأحزاب السودانية المضي قدماً في تطوير العلاقات مع الكيان الإسرائيلي؛ وانكفاء السودان على مشاكله الداخلية بعد نشوب الاقتتال العسكري، في 2023/4/15، بين الجيش السوداني من جهة وقوات الدعم السريع من جهة أخرى؛ وانعكاس عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة سلبياً على مسار التطبيع مع "إسرائيل".

سعت المؤسسة العسكرية في السودان، منذ خروج العلاقات السودانية الإسرائيلية إلى العلن في شباط/ فبراير 2020؛ إلى ترسيخ علاقاتها مع الجانب الإسرائيلي، بغرض توظيف ملف التطبيع في عملية ترسيخ مكانة العسكر وتوطيد أركان حكمهم، وإبقاء أوراق إدارة العملية الإنتقالية السياسية في البلاد بأيديهم من جهة، وتقليل الخلافات السياسية مع الولايات المتحدة. وبالمثل، يأمل القادة العسكريون السودانيون في استخدام "إسرائيل" للتأثير في سياسات الدول الغربية.

ومع توقيع اتفاقية إطارية في 2022/12/15، للتحضير لانتقال مدني في السودان بقيادة مدنية مع آلية انتخابية، أصبح للمؤسسة العسكرية دور رسمي في الإشراف على تشكيل حكومة انتقالية وبرلمانية، وكذلك التصديق على المعاهدات مع دول أجنبية.[286] نتيجة لذلك، باتت المؤسسة العسكرية تتمتع بالصلاحية القانونية للسير باتجاه الاتفاقية أو لصالحها، ويمكنها تشكيل تحالفات مع الجهات الفاعلة المحلية التي تعارض أو لا تعارض التطبيع مع "إسرائيل".

حاول رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان، في 2022/2/11، التأكيد على أن التعاون الأمني الاستخباراتي بين السودان و"إسرائيل" لم يتوقف منذ لقائه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو في عنتيبي بأوغندا.[287] إلا أن هذه اللقاءات والزيارات بين الطرفين أخذت طابعاً سرياً، ولم يُكشف عن تفاصيلها؛[288] وهو مؤشر على وجود عقبات واعتبارات تقف عائقاً أمام تطور هذا الملف.

لم يكن مسار التطبيع مرضياً للبرهان، فقد أبدى رغبة في تطوير مستوى العلاقات حيث أعلن، في أيلول/ سبتمبر 2022، ترحيبه بزيارة "إسرائيل" في حال وُجهت له دعوة، وقد أقرّ أن العلاقات بين الطرفين بقيت في مستوى منخفض أو غير رسمية.[289] كما حرص البرهان على إرسال برقية تهنئة إلى بنيامين نتنياهو بعد فوزه بانتخابات الكنيست الإسرائيلي، التي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.[290]

مثّلت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، برفقة رئيسة قسم المساعدات في وزارة الخارجية عينات شلاين Einat Schlein، إلى الخرطوم، في 2023/2/2، علامة فارقة على طريق إقامة علاقات رسمية كاملة بين السودان و"إسرائيل". إذ تُعدّ أول زيارة علنية؛ حيث التقى مع عبد الفتاح البرهان، بحضور وزير الخارجية السوداني علي الصادق. وقالت وزارة الخارجية السودانية في بيان أن الزيارة "استمرت بضع ساعات"، وقد "تمّ الاتفاق على المضيّ قدماً في سبيل تطبيع علاقات البلدين". وبحسب مجلس السيادة السوداني، فإنّ اللقاء بين الجانبين تطرّق إلى "سبل إرساء علاقات مثمرة مع إسرائيل وتعزيز آفاق التعاون المشترك بين الخرطوم وتل أبيب في مجالات الزراعة والطاقة والصحة والمياه والتعليم، ولا سيّما في المجالات الأمنية والعسكرية".[291]

وبالرغم من رغبة الجانب الإسرائيلي في الارتقاء بالعلاقات مع الخرطوم، إلا أن كوهين التزم بالمحددات الأمريكية في ما يتعلق بشرط الانتقال الى الحكم المدني في السودان قبل تطوير مسار التطبيع، وقد أكّد كوهين على ذلك، لدى عودته إلى مطار بن جوريون في تل أبيب، حيث قال للصحفيين: "اتّفقنا على توقيع معاهدة سلام بين السودان وإسرائيل بعد انتقال السلطة في السودان إلى حكومة مدنية"، وأشار إلى أن زيارته للخرطوم "تمّت بموافقة الولايات المتحدة".[292]

أثارت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي الكثير من الجدل ووجهات النظر المتباينة في السودان، وأبدت التيارات الإسلامية والقومية رفضها للزيارة، وعدّها حزب الرئيس المعزول عمر البشير "المؤتمر الوطني"، "مذلة ومهانة وخزياً وعاراً"، وأعلن في بيان رفضه التطبيع، فيما عدّها محللون ونشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي محاولة من البرهان، جاءت لحشد التأييد لمواقفه مقابل القوى المدنية، ورأت نقابة الصحفيين السودانيين فيها محاولة لتوظيف أزمات السودان في الصراع الدولي ومحاولة للضغط على أطراف العملية السياسية للوصول إلى اتفاق سياسي "كيفما اتفق"، وإتاحة الفرصة لقادة الانقلاب لكسب المزيد من الوقت للبقاء على رأس السلطة، في حين نفى نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، علاقته أو علمه بالزيارة وما نتج عنها.[293]

أما "حزب الأمة القومي" فقد اكتفى بإعادة توزيع رؤية زعيمه الراحل الصادق المهدي الرافضة للتطبيع. بينما أعلن الحزب الناصري "تيار العدالة الاجتماعية" رفضه للتطبيع ووقوفه ضدّ المحاولات الإسرائيلية لاستثمار "الورطة التاريخية لنظام البرهان"، وعدّها "مقايضة" مقابل السلامة والمصلحة الشخصية للانقلابيين، ودعا قوى الشعب الوطنية لتكوين جبهة وطنية موحّدة تعبرّ عن موقف السودان الرافض لدولة الكيان الصهيوني. أما حزب "المؤتمر الشعبي" (حزب الترابي) فرأى أن الحكومة الانتقالية الراهنة لا يحق لها اتخاذ مواقف باسم السودان وشعبه.[294]

مع اندلاع الاشتباكات التي شهدها السودان في 2023/4/15، واتساع الخلافات بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو، ترقبت "إسرائيل" بصمت المشهد السوداني، في ظلّ المخاوف والهواجس أن يؤدي اتساع دائرة المعارك والفوضى في السودان إلى طيّ صفحة التطبيع بين البلدين. وقد توصل النظام السياسي في "إسرائيل" إلى نتيجة مفادها أن اتفاق "السلام" الكامل بين "إسرائيل" والسودان لا يمكن توقيعه حتى انتهاء الصراع في السودان، وفقاً للموقع الإسرائيلي الإلكتروني والا.[295] وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً رسمياً جاء فيه: "نحن نتابع بقلق الأحداث في السودان، وإسرائيل تريد استقرار السودان وأمنه، وتطالب جميع الأطراف بالامتناع عن العنف والعودة إلى طريق المصالحة الداخلية، لإنهاء عملية نقل السلطة بإجماع واسع".[296]

حاولت "إسرائيل" التوسط لوقف القتال وتقريب وجهات النظر، مستغلة قوة علاقتها وصلتها بالطرفين، ومدفوعة برغبة أمريكية. وقد عمدت تل أبيب إلى إدارة جهود الوساطة عبر تقسيم الأدوار بين مؤسساتها "السيادية"، حيث تولت وزارة الخارجية، ممثلة في وكيلها العام رونين ليفي Ronen Levy، مهمة التواصل مع فريق البرهان، في حين تولى جهاز الموساد الاتصال بفريق حميدتي، بحسب ما ذكر موقع أكسيوس الأمريكي.[297]

لم يقتصر القلق الإسرائيلي من تأثير استمرار الاقتتال على ملف التطبيع، بل كان هناك مخاوف أيضاً من عودة عمليات نقل الأسلحة إلى حركة حماس وفصائل المقاومة في قطاع غزة، وهواجس من إمكانية توسع النشاط الإيراني ونشاط حماس في السودان.[298]

وفي محاولة لجسر الهوة بين الطرفين المتقاتلين، وإنهاء الصراع، وبما يُمثّل ذروة التحرك الإسرائيلي، أعلنت تل أبيب، في 2023/4/22، أنها اقترحت استضافة اجتماع "مصالحة" بين البرهان وحميدتي لوقف إطلاق النار، وأوضح إيلي كوهين أن "إسرائيل" تعمل منذ اندلاع القتال في السودان، عبر قنوات مختلفة، من أجل التوصل لوقف إطلاق النار.[299]

لم تكلَّل الوساطة الإسرائيلية بالنجاح، ما زاد الأمور تعقيداً بالنسبة لـ"إسرائيل"، فعلى الرغم من ارتباطها بشراكات وعلاقات خاصة بين الطرفين المتصارعين، فإن "إسرائيل" تدرك أن قدرتها على التأثير على مجريات الأمور في السودان محدودة للغاية؛ لأن أوراق القوة التي تحوزها القوى الدولية والإقليمية التي تؤثر على طرفَيْ الصراع أكبر من تلك التي تحوزها "إسرائيل"، وأن بعض القوى الإقليمية التي تدعم طرفَيْ الصراع لا تبدي حماساً لإنهائه.

على الرغم من ارتباط البرهان وحميدتي بمسار التطبيع، فإن "إسرائيل" تفضل الأخير لأنه أبدى حماساً كبيراً للتوصل لصفقات معها، حيث سارع إلى فتح أبواب الخرطوم أمام ممثلي جهاز الموساد حتى من دون إعلام مجلس السيادة السوداني، مما أثار، في حينه، انتقادات المكونَيْن العسكري والمدني. وقد أوكل حميدتي لشقيقه اللواء عبد الرحيم دقلو إدارة العلاقة مع "إسرائيل"، حيث زار الأخير تل أبيب علناً والتقى قيادات عسكرية وأمنية إسرائيلية.[300]

وقد كان لافتاً للنظر أن حميدتي بذل جهوداً كبيرة لاستمالة "إسرائيل" وإقناعها بالوقوف إلى جانبه، عبر التماهي بشكل مبتذل مع السردية الإسرائيلية بشأن الصراع مع الشعب الفلسطيني. فقد حرص يوسف عزت المستشار السياسي لحميدتي على إجراء مقابلات مع عدد من قنوات التلفزة الإسرائيلية، وتقديم زعيمه كشريك لـ"إسرائيل" في الحرب على "الإرهاب الإسلامي". ففي مقابلة مع هيئة البث الإسرائيلية (كان)، شبّه عزت القوات التي يقودها البرهان بـ"الفصائل الفلسطينية الإرهابية التي تقاتل إسرائيل". ووصل ابتذال عزت إلى حدِّ القول "ما نتعرض له تعرضت له إسرائيل آلاف المرات من الجماعات الإرهابية مثل حماس وغيرها من الجماعات التي يعرفها المواطنون الإسرائيليون جيداً".[301]

ومع نهاية 2023 ومطلع 2024، أصبح السودان أكثر بُعداً عن مسار التطبيع، خصوصاً مع استغراقه في همومه الداخلية، ومع معركة طوفان الأقصى وانعكاساتها الكبيرة على المنطقة، وتصاعد الرفض الشعبي للتطبيع، ومع تزايد الحرج الرسمي من أي شكل من أشكال التطبيع.

ب. المغرب، ودول عربية أخرى:

شهدت العلاقات المغربية الإسرائيلية تطورات متسارعة، منذ التوقيع على اتفاق تطبيع العلاقات بينهما في أواخر سنة 2020، لتشمل ميادين الدفاع والاقتصاد والتكنولوجيا الحديثة والسياحة والتجارة والزراعة وغيرها، بشكل أصبحت معه المغرب الدولة الأكثر تعاوناً (بعد الإمارات) مع "إسرائيل" من بين الدول التي وقّعت الاتفاقات الإبراهيمية لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل".

استمر تطوير العلاقة بين البلدين خلال سنتي 2022–2023، وقد تُوّجت بقرار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الاعتراف بشكل رسمي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية المتنازع عليها، في 2023/7/17، من خلال رسالة أرسلها إلى الملك المغربي محمد السادس.[302]

على الرغم من تسارع عملية تطبيع العلاقات بين المغرب و"إسرائيل" وتوثيقها، إلا أن مهام السلك الديبلوماسي الإسرائيلي في المغرب لم تسِر وفق ما تتمناه القيادة الإسرائيلية، بسبب الرفض الشعبي لإعادة العلاقات مع الكيان الإسرائيلي؛ فقد واجهت وزارة الخارجية الإسرائيلية صعوبات في إيجاد مقر ملائم لإقامة سفارتها، وبحسب مصادر سياسية في تل أبيب، فإن المغاربة امتنعوا عن تأجير عماراتهم لـ"إسرائيل".[303] وفي 2022/8/1، وقّع السفير ديفيد جوفرين David Govrin عقداً لبناء سفارة إسرائيلية دائمة في العاصمة المغربية الرباط.[304]

وبهدف تعميق التعاون بين الطرفين بمختلف المجالات، أجرى عدد من مسؤولي البلدَيْن زيارات متبادلة خلال السنتين 2022–2023. ففي تموز/ يوليو 2022، قام أفيف كوخافي رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي، بزيارة رسمية للمغرب دامت ثلاثة أيام، التقى خلالها بكبار قادة القوات المسلحة الملكية، وكبار قادة الأمن والاستخبارات. وخلال هذه الزيارة، التقى كوخافي، أيضاً أفراد الطائفة اليهودية المغربية في مراكش، وعلى رأسها جاكي كادوش Jacky Kadouch. وقال مخاطباً إياهم: "أنا فخور ومتأثر لوجودي في المكان الذي شهد تطور إحدى أهم الجاليات في نسيج الشعب اليهودي، وفي علاقتها مع دولة إسرائيل".[305] وفي 2022/8/3 استُقبل في الرباط، المفوض العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي Yaakov Shabtai الذي ترأس وفداً أمنياً مهماً؛ وهدفت الزيارة إلى تقاسم التجارب والخبرات في سائر المجالات الأمنية، خصوصاً في ميادين مكافحة الإرهاب.[306]

وفي 2022/9/12، دشّنت الرباط مرحلة جديدة نحو تعزيز التعاون العسكري مع تل أبيب، عبر زيارة وُصفت بـ"غير المسبوقة" للمفتش العام للقوات المسلحة المغربية بلخير الفاروق إلى "إسرائيل"، شارك خلالها في مؤتمر دولي حول الابتكار في المجال العسكري، وتمّ استقباله من

قبل كوخافي.[307] علاوة على زيارة المغرب كل من وزيرة المواصلات الإسرائيلية ميري ريجيف Miri Regev (تحمل أصولاً مغربية)، في أيار/ مايو 2023،[308] ورئيس الكنيست الإسرائيلي أمير أوحانا Amir Ohana (يحمل أصولاً مغربية)، في 2023/6/7،[309] ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، في 2023/6/8،[310] ووزير الداخلية والصحة الإسرائيلي موشي أربيل Moshe Arbel، في 2023/6/15.[311] وفي حزيران/ يونيو 2023، زارت وزيرة البيئة الإسرائيلية إيديت سيلمان Idit Silman (تحمل أصولاً مغربية) المغرب وناقشت مع نظيرتها المغربية ليلى بنعلي، سبل تعزيز التطبيع بين المغرب والاحتلال في مجالات التنمية المستدامة والموارد الطبيعية وحماية البيئة، كما زارت سيلمان كنيساً يهودياً في العاصمة الرباط.[312]

شكّل التعاون في المجال العسكري أكثر الجوانب نشاطاً بين المغرب و"إسرائيل" خلال سنتي 2022–2023، وعُدّ التعاون العسكري أحد المرتكزات الأساسية التي أولى الجانبان اهتماماً خاصاً بتعزيزها، وقد اتضح ذلك من خلال مستوى الزيارات بين البلدَيْن، وطبيعة الصفقات العسكرية التي تمّ عقدها بين الجانبين ونوعيتها، بالإضافة إلى احتضان مدينة الرباط، يومَي 16 و17 كانون الثاني/ يناير 2023، الاجتماع الأول للجنة تتبع التعاون المغربي الإسرائيلي في مجال الدفاع،[313] تمّ خلاله بحث مختلف مجالات التعاون العسكري الثنائي، لا سيّما في الجوانب اللوجيستية والتكوين والتدريب، وكذلك اقتناء وتحديث التجهيزات.[314]

يخدم التعاون العسكري مع "إسرائيل" رغبة المغرب في تعزيز قدراته العسكرية وإجراء عمليات تحديث لقواته المسلحة؛ واتضح ذلك من خلال الارتفاع المتصاعد وغير المسبوق لميزانيات الدفاع، خلال السنوات الماضية؛ فقد ارتفعت موازنة الدفاع في المغرب من نحو 10 مليارات دولار سنة 2019، إلى 11.5 مليار دولار سنة 2022، و12 مليار دولار في سنة 2023.[315] تزامن ذلك مع الانفتاح على سوق السلاح الإسرائيلي وعقد العديد من صفقات التسلح مع الجانب الإسرائيلي.

شكّلت الاتفاقيات خطوة متقدمة للغاية في التعاون الأمني والعسكري بين تل أبيب والرباط، وأسست لكل الخطوات اللاحقة لها، ففي شباط/ فبراير 2022، وقّع المغرب اتفاقاً مع شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بقيمة 500 مليون دولار، تحصل بموجبه الرباط على منظومة "باراك إم إكس Barak MX" المضادة للصواريخ والمركبات الجوية غير المأهولة.[316] وفي أيار/ مايو 2022، طلب المغرب من "إسرائيل" الموافقة على شراء صاروخ كروز قصير المدى من نوع "دليلة Delilah" لأسطوله الجوي.[317] وفي أيلول/ سبتمبر 2022، تعاقد المغرب مع شركة بلوبيرد BlueBird الإسرائيلية من أجل شراء 150 طائرة مسيرة من طرازي "واندر ب WanderB" و"تندر ب ThunderB".[318] كما حصلت المغرب، على راجمات صواريخ "بولس PULS" التي تصنعها شركة "إلبيت سيستمز Elbit Systems" الإسرائيلية، والتي يمكنها قذف الصواريخ لمسافة 300 كم.[319]

وذكرت صحيفة هسبريس Hespress الإلكترونية، التي تصدر في المغرب، أن شركة "إلبيت سيستمز" حصلت على صفقة بنحو 70 مليون دولار لتزويد القوات المسلحة المغربية بنظام "ألينت ELINT" للحرب الإلكترونية واستخبارات "الإشارة SIGINT".[320]

وكشفت تقارير إعلامية مغربية، في آذار/ مارس 2023، أن الرباط تمكنت من الحصول على أحدث أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية، المعروفة بمنظومة "سبايدر Spyder" الدفاعي المضاد للطائرات الانتحارية "درون".[321] وحصل المغرب، في حزيران/ يونيو 2023، على شحنة من المسيّرة الانتحارية "سباي إكس SpyX".[322]

تواصل تطوير العلاقات العسكرية بين الطرفين من خلال الانخراط في مناورات عسكرية؛ ففي مناورات "الأسد الإفريقي" في نسختها الـ 19، والتي انعقدت في حزيران/ يونيو 2023 وأقيم جزء منها في المغرب، شاركت ولأول مرة مجموعة تتكون من 12 عنصراً من لواء جولاني الإسرائيلي، إلى جانب جنود ينتمون لـ 18 دولة من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية. وقال أوفير جندلمان Ofir Gendelman، الناطق السابق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إنه "بنظر إسرائيل، يشكل امتلاك المغرب لقدرات عسكرية كبيرة مقوماً هاماً في تعزيز الاستقرار في المنطقة"، معتبراً أن البلدين "يواجهان نفس التهديدات الأمنية، وعلى رأسها إيران وأتباعها والتنظيمات الجهادية العالمية".[323]

لم يقتصر التعاون بين المغرب و"إسرائيل" على المجال العسكري فقط، فقد شمل مجالات أخرى، حيث تمّ توقيع العديد من الاتفاقيات والمذكرات، والتي شملت: الطيران المدني، وبحوث الموارد المائية، والتمويل، بالإضافة إلى اتفاقية التنازل عن متطلبات تأشيرات الدخول لحاملي جوازات السفر الديبلوماسية والرسمية.[324] وإنشاء مشاريع تكنولوجية في مجال الزراعة المائية.[325] كما تمّ الاتفاق على جلب عمّال مغاربة للعمل في قطاعَيْ البناء والصحة.[326]

انعكست الاتفاقيات التطبيعية بين البلدين وتسهيلات السفر على قطاعَيْ السياحة والتجارة، ففي تقرير لـ"معهد السلام لاتفاقيات أبراهام Abraham Accords Peace Institute" بلغ عدد السياح الإسرائيليين الذين زاروا المغرب 200 ألف سائح خلال سنة 2022، ووفق التقرير نفسه، فإن 5,200 سائح من المغرب والإمارات العربية المتحدة والبحرين وكوسوفو والسودان دخلوا "إسرائيل" خلال سنة 2022، مسجلة ارتفاعاً في نسبة عدد السياح مقارنة بسنة 2019 التي بلغ فيها عدد سياح هذه البلدان 3,500 سائح. ووصف التقرير ذاته، العلاقة بين "إسرائيل" والمغرب بـ"الكافية"، مضيفاً أن إجمالي التجارة بين البلدَيْن ارتفع بين سنتي 2019 و2022، إذ انتقل من 13.7 مليون دولار في سنة 2019 إلى 55.7 مليون دولار في سنة 2022، حيث استوردت

"إسرائيل" من المغرب، 17.8 مليون دولار وصدَّرت له 37.9 مليون دولار من السلع والخدمات سنة 2022.[327]

لم تسلم منطقة شمال إفريقيا من أصداء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وقد يكون المغرب هو البلد الأشدّ تأثراً نظراً إلى علاقاته القوية نسبياً مع "إسرائيل" والولايات المتحدة، في حين أن الاتجاهات المناهِضة للتطبيع تتعزز بقوة في دول أخرى من المنطقة.

فعلى المستوى الرسمي، تصاعدت نبرة الديبلوماسية المغربية منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، فقد أعربت يومها عن "قلقها العميق" ودانت وزارة الشؤون الخارجية المغربية، في 2023/10/7، استهداف المدنيين من أي جهة كانت.[328] وفي 2023/11/11، دان المغرب، في خطاب للملك تلاه رئيس الحكومة عزيز أخنوش، خلال القمة العربية الإسلامية المشتركة بالرياض، "تمادي إسرائيل في عدوانها السافر على المدنيين العزل"، من دون إدانة هجوم حماس نفسه.[329] وكان المغرب من بين 120 دولة صوتت لصالح مشروع قرار عربي تقدمت به الأردن نيابة عن المجموعة العربية، في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، يدعو للوقف الفوري للأعمال العدائية في غزة، ورفع الحصار عن القطاع، ووصف وزير الخارجية الإسرائيلية إيلي كوهين موقف الدول المصوِّتة لصالح القرار بالموقف "الدنيء".[330] ودان المغرب القصف الإسرائيلي للمستشفى المعمداني الذي أدى لاستشهاد مئات الفلسطينيين.[331]

غير أن المغرب لم يقم بقطع علاقاته أو سحب سفيره من تل أبيب، بالمقابل لم تقم "إسرائيل" بإدانة الموقف المغربي هذا بشكل مباشر؛ إذ يبدو أن هناك رغبة من كِلا الطرفَيْن في الحفاظ على علاقة بحد "معقول" بينهما من جهة، وامتصاص "ضغط الشارع" من جهة أخرى.[332]

ويرى مهتمون بالشأن المغربي الإسرائيلي أن العلاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية التي أقيمت منذ سنة 2020 قوية لدرجة لا يمكن قطعها، ولو تراجع تأييدها الشعبي،[333] علماً أن استطلاعاً لشبكة الباروميتر العربي سنة 2022، أظهر أن 31% فقط من المستجوبين في المغرب يؤيدون التطبيع، وفي السودان أعرب 39% عن تفضيل التطبيع مع "إسرائيل".[334]

وفي مراجعة لموقف حزب العدالة والتنمية، المحسوب على التيار الإسلامي، قال الأمين العام للحزب عبد الإله بنكيران، إن حزبه ارتكب خطأ التطبيع في إشارة إلى قرار تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" الذي وقَّعته الحكومة المغربية برئاسة سعد الدين العثماني في سنة 2020، وكان العثماني أميناً لحزب العدالة والتنمية آنذاك.[335]

لم يقتصر موقف بنكيران على رفض التطبيع وتداعياته، ففي تقريره السياسي السنوي، الذي قدّمه إلى مُؤتمر حزبه العام في 2023/1/14، أكد رفضه التطبيع ودعمه المقاومة الوطنية

الفلسطينية، وحذّر من الاختراق الصهيوني. وفي خطاب استباقي رفض بنكيران "احتضان بلاده أي اجتماع بحضور العدو الصهيوني". جاء ذلك عقب إعلان وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، في 2023/1/2، أن المغرب سيحتضن، خلال آذار/ مارس 2023، اجتماع قمة "النقب 2" بين "إسرائيل" والإمارات والبحرين ومصر، بالإضافة إلى الدولة المضيفة والولايات المتحدة.[336]

وفي 2023/7/25، جدَّدت حركة "التوحيد والإصلاح" المغربية، الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية، في بيان للحركة أصدرته عقب انتهاء لقائها السنوي، رفضها للتطبيع مع "إسرائيل" باعتباره مساراً قد يجعل المغرب "ساحة للصراعات الإقليمية والدولية والاختراق الصهيوني بما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة".[337]

وتعليقاً على الحرب الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة، قال عبد الإله بنكيران، في 2023/10/28، إن الأمة العربية والإسلامية مهددة "بضياع غزة"، ورأى أن "الدول التي تحالفت مع إسرائيل، ويزور زعماؤها نتنياهو (رئيس الوزراء بنيامين)، تعطي الضوء الأخضر لتل أبيب في التصعيد على غزة".[338] ودعا حزب التقدم والاشتراكية المغربي المعارض، إلى وقف التطبيع مع "إسرائيل"، وملاحقتها أمام الجنائية الدولية.[339]

من ناحية أخرى، تصاعد موقف الجزائر الرافض للتطبيع مع "إسرائيل"، حيث نجحت مساعي الجزائر وضغوطها، إلى جانب عدد من الدول الإفريقية، كجنوب إفريقيا، ودول عربية كمصر وتونس، في إدراج ملف "طرد إسرائيل" من عضوية الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، على رأس لائحة الملفات التي ستناقش في قمة الرؤساء الأفارقة، الذي عُقد في 2022/2/5 في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا.[340]

وأكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في 2022/2/15، أن علاقة بلاده مع المغرب تأزّمت أكثر، متهماً المملكة بتلقي دعم إسرائيلي.[341] وقدم نواب إسلاميون جزائريون إلى رئاسة البرلمان، مشروع قانون لتجريم التطبيع مع "إسرائيل"، يتضمن بنوداً تمنع السفر أو أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع تل أبيب. وقال النائب عن "حركة مجتمع السلم" يوسف عجيسة، في 2022/5/16، إنه "أودع نيابة عن مجموعة نواب حزبه (عددهم 65 من بين 462) مشروع القانون إلى رئاسة البرلمان"، لكن مشروع القانون لم يلقَ تجاوباً من باقي النواب.[342]

وأعلن المجلس الشعبي الوطني بالجزائر (الغرفة الأولى للبرلمان)، في 2023/4/30، انسحاب نائب رئيسه منذر بودن من رئاسة "لجنة مكافحة الإرهاب" بالبرلمان الدولي بسبب "اختيار إسرائيل في عضويتها".[343]

لعبت دولة الجزائر دوراً بارزاً في محاولة إنجاز ملف المصالحة الفلسطينية، وقد نجحت من خلال وساطة مباشرة قام بها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون سنة 2022، في الوصول إلى اتفاق جديد عُرف بـ"إعلان الجزائر"، وقَّعت عليه الفصائل الفلسطينية على رأسها حركتا حماس وفتح، في 2022/10/13، خلال لقائها في الجزائر.[344] وقد استند الزخم المحيط بمبادرة تبون للحوار الفلسطيني على مجموعة من العوامل؛ منها الوزن السياسي والاقتصادي المهم للجزائر كدولة راعية لـ"إعلان الجزائر"، والموقف الجزائري المتقدم تجاه القضية الفلسطينية والرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني، والانفتاح على العلاقة مع مختلف الأطراف الفلسطينية، وتعامل الجزائر مع المصالحة كملف سياسي لا كملف أمني، وتوجّه الجزائر لتوفير مظلة ودعم عربي لـ"إعلان الجزائر" خلال القمة العربية التي انعقدت في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وتعثّر الجهود المصرية في تحقيق المصالحة طيلة السنوات السابقة.[345] بالإضافة إلى أهمية المصالحة في مرحلة ما بعد معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2023، وما ارتبط بها من تحديات وخسائر بشرية ومادية، مع الوضع في الاعتبار تشكل حكومة بينيت في حزيران/ يونيو 2021، وغياب أفق التسوية السياسية، والتركيز على قضايا أخرى خلال سنة 2022، خصوصاً الحرب في أوكرانيا، وما ارتبط بها من انعكاسات إقليمية ودولية. ولم تُبصر مخرجات "إعلان الجزائر" النور، بسبب معوقات عديدة؛ أبرزها عدم توفر الجديّة لدى قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية للوصول إلى اتفاقات ملزمة، نتيجة الاستحقاقات المترتبة عليها.

لم تتردد القيادة الجزائرية وخلفها الشعب الجزائري في إعلان إدانتها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في أعقاب عملية طوفان الأقصى، والتضامن مع الشعب الفلسطيني، فقد أكد الرئيس تبون، أن الفلسطينيين ليسوا إرهابيين، بل يدافعون عن أرضهم وحقوقهم المشروعة. وذكر أن الجزائريين أيضاً قيل عنهم "إرهابيين"، يوم انتفضوا ضدّ استعمارٍ غاشمٍ.[346] كما دعم تبون "أحرار العالم لرفع دعوى قضائية ضدّ إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية".[347] وأعلن مجلس الأمة الجزائري متابعته ببالغ القلق تجدد "العدوان الغاشم للاحتلال الصهيوني على الفلسطينيين" في قطاع غزة، مستنكراً "استمرار النفاق الدولي والكيل بمكيالين مع قضيتهم العادلة".[348] وأخبر وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية خلال لقائهما، أن بلاده ترفض "أن تدخل السلطة الفلسطينية إلى غزة على دبابة إسرائيلية".[349]

بالتوازي مع موقف المؤسسات الرسمية الداعم لأهل غزة، سجّلت الأحزاب الجزائرية مواقف متقدمة نصرةً للقضية الفلسطينية ودعماً لغزة؛ حيث دعت سلطات البلاد إلى فتح الفضاءات العامة للشعب الجزائري للتعبير عن الموقف المناصر للمقاومة الفلسطينية. وأعلنت أحزاب جزائرية تضمّ حركة مجتمع السلم، والفجر الجديد، والنهضة، وصوت الشعب،

وجبهة العدالة والتنمية، وجيل جديد، وطلائع الحريات، دعوتها لتشكيل هيئة تنسيقية للتشاور والدعم لفلسطين. وذكر البيان الذي تلا الاجتماع بمقر حركة مجتمع السلم، أن هذا اللقاء يأتي تجاوباً مع معركة التحرير للمقاومة الفلسطينية "طوفان الأقصى"، وبغرض مناقشة الأدوار والواجبات التي تضطلع بها الطبقة السياسية في الجزائر لمناصرة ودعم الشعب الفلسطيني.[350]

وأكد رئيس البرلمان اعتراضه على مقترح قانون لتجريم التطبيع لأن الجزائر "ليست بحاجة لذلك".[351] وانسحب وفد البرلمان الجزائري ووفود أخرى، من اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي، خلال الكلمة الافتتاحية لرئيس الاتحاد دوارتي باشيكو Duarte Pacheco، انحاز فيها لـ"إسرائيل" في حربها على غزة.[352]

وفي ميدان الدعم المباشر لصمود سكان قطاع غزة، تكفّلت السلطات الجزائرية بعلاج 300 طفل جريح من قطاع غزة في المستشفيات الجزائرية.[353] وفي إطار الجسر الجوي الذي دشنته دعماً لغزة، أرسل الهلال الأحمر الجزائري، في يومي 24 و2024/3/29، دفعتين من المساعدات تحتوي على ما مجموعه 310 أطنان.[354] كما قدمت الجزائر 15 مليون دولار إسهاماً استثنائياً بهدف دعم وكالة الأونروا.[355]

شكّل لقاء وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش مع وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، الذي عُقد بوساطة وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاياني Antonio Tajani، في العاصمة الإيطالية روما، في آب/ أغسطس 2023، خطوة خطيرة في مسار تطبيع العلاقات الليبية الإسرائيلية. وقد جاء الإعلان عن هذا اللقاء عن طريق صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، التي أفادت أيضاً أن "إسرائيل" وليبيا أجرَيَتا خلال العقد الماضي اتصالات سرية من خلال وزارة الخارجية الإسرائيلية وجهاز الموساد. وبحسب بيان الخارجية الإسرائيلية، نُشر في 2023/8/27، فإن كوهين قال "تحدثت مع وزيرة الخارجية عن الإمكانات الكبيرة للعلاقات بين البلدين فضلاً عن أهمية الحفاظ على تراث اليهود الليبيين بما يشمل تجديد المعابد والمقابر اليهودية في البلاد". مضيفاً أن "حجم ليبيا وموقعها الاستراتيجي يمنح العلاقات أهمية وإمكانات هائلة لدولة إسرائيل".[356] وبحسب يديعوت أحرونوت فإن اللقاء تمّ بتنسيق على أعلى المستويات بين الجانبين، وأن المنقوش أخذت الضوء الأخضر من رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة.[357] وقال رفائيل لوزون Raphael Luzon، رئيس اتحاد اليهود الليبيين، إن لقاءات بين مسؤولين إسرائيليين وليبيين جرت قبل وبعد الثورة الليبية.[358] وقال مسؤول ليبي إن التطبيع بين ليبيا و"إسرائيل" نوقش لأول مرة في اجتماع بين الدبيبة ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) The Central Intelligence Agency (CIA) وليام بيرنز William Burns الذي زار العاصمة الليبية في كانون الثاني/ يناير 2023.[359]

أحدث هذا الإعلان صدمة في الشارع الليبي، حيث خرجت مظاهرات تندد باللقاء، في حين أضرم محتجون ليبيون النيران أمام مبنى رئاسة مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية في العاصمة طرابلس، وردد المحتجون هتافات داعمة للقضية الفلسطينية، ورافضة لأي تواصل ليبي مع الحكومة الإسرائيلية. كما اقتحم متظاهرون في العاصمة طرابلس مقر وزارة الخارجية، وطالب المتظاهرون بإقالة وزيرة الخارجية ومحاسبتها.[360]

وطالبت المتحدثة باسم المجلس الرئاسي الليبي نجوى وهيبة الحكومة الليبية باتخاذ إجراءات رادعة وفقاً للقوانين والتشريعات النافذة بهذا الخصوص. وأبدى المجلس الأعلى للدولة في ليبيا استغرابه من اللقاء، ودعا الجهات المختصة إلى محاسبة المعنيين. كما طالبت كتلة التوافق في المجلس الأعلى للدولة بإقالة المنقوش، كما طالبت الكتلة باستقالة جماعية للحكومة والمجلس الرئاسي في حال وجد تنسيقاً مسبقاً بشأن اللقاء. في حين استنكر حزب العدالة والبناء اللقاء، مطالباً رئيس الحكومة بإقالة وزيرة الخارجية من منصبها.[361]

وفي محاولة لامتصاص غضب الشارع الليبي الرافض للتطبيع مع "إسرائيل"، أعلن الدبيبة، خلال زيارته مقر السفارة الفلسطينية في ليبيا، عن إقالة المنقوش، عادّاً تصرفها تصرفاً فردياً.[362] كما أعلن جهاز الأمن الداخلي الليبي في طرابلس إدراج المنقوش في قائمة الممنوعين من السفر لحين امتثالها للتحقيقات.[363]

ومع انطلاق عملية طوفان الأقصى، سارعت حكومة الدبيبة إلى إدانة العدوان على غزة، خصوصاً بعد استهداف مستشفى المعمداني في القطاع، حيث قال الدبيبة إثره إن "استهداف المستشفى من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي جريمة وحشية".[364]

وعلى الرغم من أن تونس لم تلتحق بقطار التطبيع مع "إسرائيل"، وأن هناك رفضاً واسعاً للتطبيع في الأوساط التونسية، إلا أن مقترح قانون "تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه"، والذي تقدمت به كتلة "الخط الوطني السيادي" بالبرلمان التي تضمّ 15 نائباً، لم يصل إلى مرحلة المناقشة والتصويت في البرلمان، حيث تمّ تأجيل التصويت عليه مرتين، الأولى في 2023/11/2، والثانية في 2024/2/23؛[365] بسبب الانقسام الحاد حول القانون، ونقل رئيس البرلمان إبراهيم بودربالة، للنواب المتمسكين بمواصلة مناقشة القانون، موقف الرئيس التونسي قيس سعيّد قائلاً "أكد لي بالحرف الواحد أن مقترح القانون هذا سوف يضر بالمصالح الخارجية لتونس".[366]

وقد تمسك غالبية البرلمانيين بمواصلة مناقشة القانون وأسقطوا لائحة تطالب بإرجاء الجلسة بواقع 68 صوتاً. وعقد النواب المحتجون من كتل "الخط الوطني السيادي" و"الوطنية المستقلة" و"الأحرار" و"لينتصر الشعب" وعدد من النواب غير المنتمين، مؤتمراً صحفياً أكدوا

خلاله "وجود مناورة لإفشال تمرير قانون تجريم التطبيع وتعطيل المصادقة عليه تحاك في غرف مظلمة"، محذرين من "وجود مؤامرة ضدّ إرادة الشعب".[367] وشهدت العاصمة التونسية، وقفة شعبية أمام مجلس النواب، للمطالبة بالتصويت لصالح تمرير مشروع القانون.[368] كما شهدت المدن التونسية العديد من التظاهرات المنددة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 2023/10/7.[369] لكن هذه المطالبات لم تحل دون تأجيل مناقشة القانون.

مع انطلاق معركة طوفان الأقصى، أعلنت الأوساط الرسمية والحزبية في تونس دعمها الراسخ لأهل قطاع غزة وفصائله المقاومة، وأكدت على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل والأدوات المتاحة. وأطلقت السلطات السياسية مبادرات عملية لدعم صمود غزة.

وفي هذا الإطار، تعهد الرئيس التونسي قيس سعيّد بإرسال طواقم طبية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة عن استقبال عدد من الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات التونسية. وخلال ترؤسه، في 2023/10/9، جلسة عمل حول كيفية دعم الفلسطينيين، قال "لا يكفي إصدار البلاغات بل يجب أن يكون الدعم دعماً حقيقياً للشعب الفلسطيني". وشدّد على ضرورة "دعم الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة من معركة التحرير حتى يتمكن من استرجاع حقه في كل فلسطين". كما انتقد "تغلغل الحركة الصهيونية وسط وسائل الإعلام حتى على مستوى المصطلحات".[370]

كما دعا سعيّد إلى إدراج "جريمة خيانة الشعب الفلسطيني" في القانون التونسي، واعتبارها "خيانة عظمى"، وأكد أن تونس "لا تملك صواريخ عابرة للقارات لكن لديها مواقف عابرة للقارات". ودعا وزير الخارجية الجزائري، نبيل عمار، منظمة الفرنكوفونية إلى استخدام نفوذها الدولي لإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.[371] وأكد مجلس النواب التونسي، في 2023/10/9، دعمه المطلق للشعب الفلسطيني ولحقّه الكامل في الدفاع عن حقوقه المشروعة وتقرير مصيره، واستعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.[372]

أثار إعلان وزارة الخارجية التونسية، في 2024/1/10، أنّ "تونس لن تنضمّ لأي دعوى تقدم ضدّ الكيان المحتل أمام محكمة العدل الدولية، لما في ذلك من اعتراف ضمني بهذا الكيان"، جدلاً داخل البلاد؛ حيث أكد عضو تنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين، ومنسق الحملة التونسية للمقاطعة ومناهضة التطبيع، غسان بن خليفة، أن هذا الموقف:[373]

> غير منطقي وغريب ومستهجن، فلو كانت الدولة التونسية أصدرت قانوناً يجرِّم كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ربما كان الموقف التونسي سيكون مفهوماً، أما أن يكون وزراء من السلطة الحالية حاضرين في اجتماعات رسمية بحضور وزراء من

الكيان في اجتماع حلف الناتو واجتماعات الأورومتوسطية، وحضور رئيسة الحكومة السابقة نجلاء بودن في قمة شرم الشيخ في اجتماع رسمي مع رئيس الكيان المحتل، وهناك اتفاقيات دولية موقعة عليها تونس تتضمن توقيع دولة الاحتلال، ففي كل هذا اعتراف ضمني بالاحتلال.. هناك للأسف من يحضر إلى تونس وإلى مدينة الغريبة (زيارة دينية يهودية) بجواز سفر إسرائيلي، وهناك تطبيع اقتصادي وتجاري.

ونشرت سُمية الغنوشي، ابنة زعيم حركة النهضة التونسية، راشد الغنوشي، على صفحتها في موقع فيسبوك، رسالة قالت إن والدها كتبها في السجن وتمّ تسريبها، في 2023/10/22. ويقول الغنوشي في رسالته: "إن فلسطين قضية الأمة المركزية إلى جانب المسجد الحرام، فهما مركز السيادة الإسلامية ومقياس وعنوان عزة الأمة وسيادتها. هذا الشعاع، المسجد الحرام والمسجد الأقصى، هو قلب الأمة النابض، ووجود أي كيان دخيل في القلب هو إنذار بالخطر، بما يدعو الى الاستنفار لمواجهة هذا الخطر الوجودي"، كما رأى الغنوشي أن معركة طوفان الأقصى هي "هدية أهل غزة إلى الأمة. وقوة تجديد ودفع واستنفار وتعبئة وإيقاظ وصحوة وشعار بطولة. قضية تحرير فلسطين ترتقي بالشباب، تُسَيِّسه وتخرجه من الاهتمامات الصغيرة إلى قضايا الأمة والإنسانية الأرحب".[374]

أطلقت السلطات التونسية سلسلة من الإجراءات والمبادرات لدعم صمود أهل قطاع غزة، وأصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس، في 2023/10/24، جملة قرارات تهدف إلى مساندة الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون في جامعات تونس، بينها السماح بسكن جميع المسجلين في مختلف الجامعات الحكومية للعام الدراسي 2024/2023 في الأحياء الجامعية. وقررت الوزارة توسيع قاعدة الطلاب الفلسطينيين المنتفعين من المنح الجامعية لتشمل طلاب الماجستير، إلى جانب طلاب الإجازة والعلوم الطبية.[375] واستقبلت تونس، في كانون الأول/ ديسمبر 2024، العشرات من الجرحى الفلسطينيين القادمين من غزة، على دفعتين. وأرسلت طائرة محملة بمساعدات طبية وغذائية للفلسطينيين في قطاع غزة.[376]

كثّف الإسرائيليون، خلال سنة 2023، مساعيهم لاستعادة العلاقات المقطوعة مع الموريتانيين منذ سنة 2008، في ظلّ نفي موريتانيّ رسميّ لوجود أيّ اتصالات مباشرة مع الكيان الإسرائيلي، وتأكيد رفض التطبيع معه، على الرغم من المغريات المالية والاقتصادية والضغوط السياسية التي تُمارَس على النظام الموريتاني، ففي شهر آذار/ مارس 2023، ونقلاً عن مصادر سياسية إسرائيلية لم تُسمّها، ذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" أن "وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين يعمل على تطبيع العلاقات مع موريتانيا والصومال والنيجر وإندونيسيا". ووفق الصحيفة، فإن "المفاوضات مع موريتانيا في حالة متقدّمة".[377]

وفي سياق المحاولات الإسرائيلية الفاشلة، نفت وزارة البيئة في الحكومة الموريتانية، في آذار/ مارس 2023، ما نشره موقع أي 24 نيوز الإسرائيلي بخصوص مشاركة ممثّل عن وزارة البيئة والتنمية المستدامة في موريتانيا في برنامج تكويني منظّم في "إسرائيل". وأضافت الوزارة أنها تنفي صحّة ما سمّته "هذا المقال المزعوم بشكل قاطع".[378] وقد أثار هذا الخبر احتجاج المبادرة الطلّابية الموريتانية لمناهضة الاختراق الصهيوني وللدفاع عن القضايا العادلة، التي أكّدت "أنه خيانة صريحة لثوابت الأمّة ومقدّساتها، وخرق سافر لإجماع الشعب الموريتاني الأصيل الرافض لكلّ أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني".[379]

سعت "إسرائيل"، كما العديد من الدول الإقليمية، إلى إيجاد موطئ قدم لها في الصومال، بسبب تمتع هذا البلد بموقع جغرافي مميز. ومع انتخاب الرئيس الأسبق حسن شيخ محمود (كان رئيساً بين أيلول/ سبتمبر 2012 – شباط/ فبراير 2017)، مرة أخرى رئيساً للصومال في 2022/5/15، تمّ تسليط الضوء على ملف العلاقات الصومالية الإسرائيلية؛ فالرئيس الجديد تربطه علاقات قوية مع الإمارات العربية المتحدة، إحدى الدول المُطبِّعة، وقد كانت الإمارات أول دولة زارها الرئيس المنتخب في 2022/6/19.[380] وأفادت هيئة البث الإسرائيلية (كان)، أنه بُعَيْد انتخاب محمود رئيساً للبلاد، اجتمع مع مسؤولين إسرائيليين كبار خلال زيارته للإمارات، الأمر الذي نفاه مكتب الرئاسة الصومالية.[381]

وعقب انتخابه رئيساً للصومال، نشرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" تقريراً جاء فيه أنّ محمود أجرى زيارة سرية إلى "إسرائيل" بصحبة مسؤولين رفيعي المستوى، خلال حزيران/ يونيو 2016، إبان فترة رئاسته الأولى، والتقى نتنياهو ومسؤولين إسرائيليين في العاصمة الكينية نيروبي.[382]

ثالثاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

استمر الشارع المغربي في معارضته لاتفاقيات التطبيع مع "إسرائيل"، حيث خرجت عشرات التظاهرات في 30 مدينة مغربية، تندد بالاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للمسجد الأقصى، وتطالب بإسقاط التطبيع ودعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.[383] وقادت مجموعة من منظماته الشبابية والطلابية، في 2023/2/16، إطلاق "الجبهة العربية المغاربية لمناهضة التطبيع ودعم القضية الفلسطينية"، والمكوّنة من اتحاد الشباب والطلاب من المغرب والكويت وتونس وموريتانيا ولبنان وفلسطين والعراق والسودان والأردن، معلنةً في بيانها التأسيسي دعمها كل "أشكال كفاح الشعب الفلسطيني، وأنها ستقف سداً منيعاً في محاربة كل أشكال التطبيع، أكاديمياً وسياسياً وأيديولوجياً وإعلامياً".[384]

وألقت الحرب الدائرة في غزة بظلالها على أنشطة التعاون والتطبيع بين المغرب و"إسرائيل"، فمنذ اندلاعها علقت الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين، بسبب الضغط الشعبي، واختفى السياح والمستثمرون الإسرائيليون من المغرب بحسب مراقبين.[385] واستطاعت حملات المقاطعة أن تهبط معدل الصادرات المغربية إلى "إسرائيل" بشكل لافت للنظر خلال الفترة الأخيرة؛ فحسب بيانات وزارتَيْ الاقتصاد والتجارة الإسرائيلية، فإن المبادلات التجارية مع المغرب ارتفعت في العشرة أشهر الأولى من سنة 2023 بنسبة 112% لتستقر في حدود 94 مليون دولار، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2022. غير أن المبادلات اتخذت منحى هبوطياً في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بنسبة 61%، بسبب الحرب.[386]

ورداً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، انطلقت عشرات التظاهرات المؤيدة للفلسطينيين في المدن المغربية المختلفة التي تدعو إلى قطع العلاقات مع "إسرائيل"، وكان أبرزها المظاهرة المليونية التي خرجت في الرباط في 2023/10/15، وحمل المشاركون في المسيرة، التي نُظِّمت تحت شعار: "الشعب المغربي مع طوفان الأقصى وضدّ التطبيع"، الأعلام الفلسطينية دعماً للقضية الفلسطينية، ولافتات تُدين جرائم الاحتلال في غزة، في حين جرى إحراق العلم الإسرائيلي والدوس بالأقدام على العلم الأمريكي.[387]

وكشفت الكتابة الإقليمية لشبيبة العدالة والتنمية بمدينة فاس عن نتائج استطلاع للرأي قامت به في إطار "منتدى السياسيين الشباب" خلال الفترة 11/7–2023/12/7 ، مشيرة إلى أن الهدف من الاستطلاع يتمثل في "قياس مدى متابعة المغاربة للأحداث الجارية على الأراضي الفلسطينية، وكذا آثار عملية طوفان الأقصى على آرائهم ومواقفهم". ووفق نتائج الاستطلاع، رأى 93% من المستطلَعين أن "ما قامت به المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر ضربة مدروسة مكنتها من حصد مكتسبات وإعادة إحياء القضية، بينما فقط 7% يرون أنها تسرع دون مبالاة بالعواقب"، وورد ضمن النتائج أن "المغرب يُعدّ من أكثر خمس دول في العالم شهدت احتجاجات على خلفية الحرب في غزة، حيث عرف إلى حدود منتصف نونبر [تشرين الثاني/ نوفمبر] أزيد من 270 احتجاجاً، بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليمن وتركيا وإيران، حسب معطيات من [أسليد] ACLED".[388]

ولم يتخلف الجزائريون عن تأييد عملية طوفان الأقصى ودعم أهالي قطاع غزة؛ حيث انطلقت عشرات التظاهرات، في الشوارع في مختلف الولايات، وفي مقدمتها العاصمة التي استعاد مركزها نبض التظاهر على إيقاع هتافات "فلسطين الشهداء" التي كانت تدوي تعبيراً عن وفاء الجزائريين لما يرونها قضيتهم الأم.[389] ونجحت حملة الرفض والمقاطعة القوية بالجزائر، في إجبار إدارة مطعم "كنتاكي"، الذي كان قد افتُتِحَ حديثاً في ذلك الوقت، لتغطية شعار العلامة العملاق الذي يظهر على أعلى المبنى الذي يضمّ المطعم.[390]

وفي موريتانيا، نُظمت العشرات من المظاهرات كان أحدها التظاهرة التي نظمتها المبادرة الطلابية لمناهضة التطبيع، في 2023/9/22، في وقفة شعبية أمام المسجد السعودي في العاصمة الموريتانية نواكشوط رفضاً لمسار التطبيع في بعض الدول العربية والإسلامية ودعماً للقدس والمسجد الأقصى. وتأتي هذه الوقفة الشعبية في إطار الحملة الشعبية "القدس أمانة والتطبيع خيانة" التي أطلقتها تنسيقية مقاومة الصهيونية والتطبيع بالتعاون مع العديد من المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية الرافضة للتطبيع.[391]

وفي ليبيا، انطلقت مظاهرات حاشدة، في 2023/10/20، شملت مدن طرابلس وبنغازي ومصراتة ومسلاتة والخمس، تضامناً ودعماً للشعب الفلسطيني وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة.[392]

وفي تونس، انطلقت عشرات المظاهرات دعماً لقطاع غزة في ظلّ الحرب الإسرائيلية، وفي مسيرة دعت إليها اللجنة الوطنية لدعم المقاومة في فلسطين (ائتلاف أحزاب وجمعيات أبرزها الاتحاد العام التونسي للشغل)، وانطلقت، في 2023/10/12، من أمام مقر الاتحاد باتجاه شارع الحبيب بورقيبة مروراً بشارع الحرية. رفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية والتونسية، ورددوا شعارات منها "بالروح بالدم نفديك فلسطين"، و"فلسطين عربية لا حلول استسلامية". وعلى هامش المسيرة، قال عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل سامي الطاهري للأناضول، إن "هذه المسيرات ستتواصل لتعبئة كل التونسيات والتونسيين للمساهمة، خاصة بالتبرع والتطوع لفائدة فلسطين". فيما قال نقيب الصحفيين التونسيين زياد دبّار للأناضول: "لا نتضامن مع الشعب الفلسطيني، بل نتبنى القضية الفلسطينية".[393]

وفي الصومال، خرجت مظاهرات كثيرة. وقد نظمت هيئة علماء الصومال وقفة تضامنية مع الشعب الفلسطيني في العاصمة مقديشو، وعبّروا فيها عن دعمهم وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني الذي يواجه عدواناً إسرائيلياً وحشياً.[394] كما نظم أهالي جزر القمر وقفة تضمانية مع قطاع غزة المحاصر، وطالب المشاركون بالتدخل الفوري لوقف الحرب وإدخال المساعدات إلى الفلسطينيين دون أي تأخير.[395]

وفي اليمن، خرج ملايين اليمنيين في عشرات المظاهرات، التي جابت العديد من المدن، تنديداً بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. واحتشد في العاصمة صنعاء مئات الآلاف من المتظاهرين في مسيرات حاشدة تكرر خروجها إسناداً لغزة ودعماً لخيارات فصائل المقاومة، كما شهدت مراكز محافظات الحديدة والمحويت والبيضاء وحجة وريمة وصعدة وتعز وعدن ومأرب وغيرها من مدن اليمن، مظاهرات حاشدة خرجت في معظم أنحاء البلاد اصطفافاً مع الحق الفلسطيني، وتنديداً بجرائم ومجازر الاحتلال الإسرائيلي.[396]

وفي العراق، وقّع شيوخ من عشرين عشيرة عراقية وثيقة عهد، مبادرة داعمة للقضية الفلسطينية، أكدوا من خلالها أن عشائر العراق ستبقى على عهد فلسطين وتحافظ على حقها وحقيقتها وتعمل على تحريرها وخلاصها من الاحتلال.[397] وفي 2023/8/10، نظَّم "الائتلاف العراقي لنصرة المسجد الأقصى" (تحالف مؤسسات مجتمع مدني)، مؤتمره الأول لنصرة المسجد الأقصى، الذي شارك فيه وفد من "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج"، ورئيس ديوان الرئاسة العراقية كامل الدليمي.[398] ومع اندلاع معركة طوفان الأقصى انطلقت عشرات التظاهرات ضمّت مئات الآلاف من العراقيين، في عدة مدن عراقية، تضامناً مع غزة ورفضاً للعدوان.[399]

خلاصة عبَّرت معظم الفترة 2022–2023 عن النَّسق المعتاد لسلوك الأنظمة العربية تجاه قضية فلسطين، كما عبَّرت عن سمات العجز والضعف والتشتت نفسها التي يتصف بها الواقع العربي منذ سنوات عديدة.

كانت معركة طوفان الأقصى وما تلاها من حرب إسرائيلية على قطاع غزة في أواخر هذه الفترة، حدثاً مفصلياً في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، وعلامة فارقة في التاريخ العربي، غير أن الجسد العربي المنهك بمشاكله والمثقل بمعاناته، والمنكوب بأنظمة سياسية منكفئة على ذاتها، وموبوءة بملفات الاستبداد والفساد، وتعاني من التبعية والنفوذ الخارجي، بينما تقمع أو تتجاوز الإرادة الحرة لشعوبها...، لم يكن قادراً على التفاعل بالشكل المناسب مع "الطوفان"، ولا على الاستفادة من الفرص التي أتاحها. بل إن عدداً منها راهن على هزيمة المقاومة، ومنع شعوبه من التعبير عن نصرتها وتعاطفها مع فلسطين في مواجهة العدوان.

كان ثمة تفاوت بين الدول العربية في التعامل مع قضية فلسطين. غير أن قطار "التطبيع" كان يجتاح البيئة العربية، وخطت الإمارات والبحرين والمغرب خطوات كبيرة في هذا المجال، كما أن السعودية كانت تسير بهدوء وتدرج في الاتجاه نفسه. وحدث ثمة اختراق في التطبيع مع ليبيا سرعان ما تمّ إغلاقه بسبب الرفض الشعبي القوي وعدم التوافق السياسي؛ غير أن هذا الملف تعثر في السودان بسبب النزاع الداخلي. بينما تابع مسار التطبيع تطوره ونشاطه في كل من مصر والأردن، غير أنّهُ أُصيب بصدمة كبيرة إثر معركة طوفان الأقصى وهو ما أثار غضباً واستياءً في دول "الاعتدال" العربي، بعضها عبّر عن ذلك بتصريحات ساخطة تُدين سلوك حماس كما فعلت الإمارات والبحرين، وبعضها تابع التعبير عن السياسة التقليدية في الدفع باتجاه مسار التسوية وحل الدولتين ووقف العدوان الإسرائيلي، غير أنه عبَّر عن رغبته في الغرف المغلقة بهزيمة حماس وانتهاء سيطرتها على قطاع غزة، واستلام السلطة في رام الله مكانها.

ولذلك، جاء السلوك العربي ثقيلاً متباطئاً، بالرغم من هَوْل المجازر التي كانت تحدث في فلسطين، كما كان أداء الجامعة العربية انعكاساً لهذا السلوك. وإذا كانت بعض الدول المطبِّعة قد سحبت سفراءها من تل أبيب، لكن كل الدول المطبِّعة لم تقطع علاقاتها أو تجمدها، مقارنة بمواقف أكثر قوة اتخذتها جنوب إفريقيا ودول في أمريكا اللاتينية. وانعكس هذا السلوك ضعفاً في التفاعل الإعلامي وفي الدعم المالي، ومنعاً للجماهير من التعبير عن مشاعرها وتضامنها؛ بل ووفَّرت الإمارات طريقاً تجارياً بديلاً يزود الكيان الإسرائيلي باحتياجاته مروراً بالسعودية والأردن، بعدما تمكن أنصار الله (الحوثيين) من قطع الخط التجاري إليه عبر البحر الأحمر؛ ووضعت الحكومة المصرية قيوداً كبيرة على تزويد قطاع غزة باحتياجاته من خلال معبر رفح، في الوقت الذي كان يعاني من حملة تجويع وحصار إسرائيلي خانق.

من ناحية أخرى، أبقت دول عربية على مواقفها الداعمة أو المُتفهِّمة للمقاومة مثل سورية، والعراق، وقطر، والكويت، والجزائر، واليمن، وليبيا، وعُمان، ولبنان. وكان لقطر دور مهم في الدعم الإغاثي والإعلامي (الجزيرة) وتوفير الوساطة التفاوضية، كما كان لحزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن أدوار متقدمة في المشاركة الفعلية في المقاومة العسكرية، بالإضافة إلى مشاركات من المقاومة الإسلامية في العراق.

وإذا كان التعاطف الشعبي مع فلسطين والمقاومة يجتاح العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه، بحسب ما تشير استطلاعات الرأي، فإن الشعوب لم تتمكن كلها من التعبير بحرية عن مواقفها بسبب السلوك القمعي للأنظمة. غير أن عدداً من الشعوب عبّرت عن دعمها بقوة عندما أتيح لها ذلك كما في الأردن، ولبنان، والكويت، واليمن، والعراق.

إنَّ الوضع العربي ما زال غير مؤهل لتفاعل قوي مع قضية فلسطين، ولا في مواجهة العدوان الصهيوني، بسبب الانغلاق المقيت على الهموم القُطرية، واستمرار المراهنة على الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وعلى قدرة الاحتلال (في نهاية الأمر) على التعامل مع حماس، وإعادة ترتيب الأوضاع في قطاع غزة بعيداً عن حماس. وما يزال الوضع العربي يراهن على مسار التسوية السلمية وعلى السلطة الفلسطينية في رام الله؛ وهو وضعٌ لم يستوعب بعد الهزة الكبرى التي أحدثتها معركة طوفان الأقصى، وما زال مسكوناً بالعداء للإسلاميين وبالخوف من حركات النهضة والتغيير، ومن مشاريع المقاومة وانعكاساتها على بيئاته المحلية، وهو بشكل عام وضعٌ يفتقد الرؤية الحضارية والنهضوية والوحدوية للانعتاق من الهيمنة الغربية الأمريكية وتقديم مشروعه البديل.

هوامش

[1] للمزيد انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (31)، الجزائر، موقع جامعة الدول العربية، 1-2022/11/2، انظر: http://www.lasportal.org/ar؛ وإعلان جدة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (32)، جدة، جامعة الدول العربية، 2023/5/19؛ والقمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، جامعة الدول العربية، 2023/11/11، في:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/InFocus/Pages/InfocusDetails.aspx?RID=116

[2] قدس برس، 2022/2/3، في: https://qudspress.com/v1/index.php?page=show&id=75711

[3] **الشرق الأوسط**، 2023/9/6.

[4] **الشرق الأوسط**، 2023/5/17.

[5] البرلمان العربي يرفض المساس بالأونروا واختصاصاتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وكالة وفا، 2022/4/26، في: https://www.wafa.ps/pages/details/45783؛ والجامعة العربية تحذر من محاولات ومخططات تصفية "الأونروا"، وكالة وفا، 2022/4/26، في: https://www.wafa.ps/pages/details/45820

[6] للمزيد انظر تصريحات أحمد أبو الغيط خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في: وكالة الأنباء السعودية (واس)، 2022/8/6، في: https://www.spa.gov.sa/2374955؛ و**الخليج**، 2023/7/3؛ وقرارات الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية في 2023/7/4، لبحث أحداث جنين، **الشرق الأوسط**، 2023/7/4.

[7] وكالة وفا، 2022/3/9، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/42881

[8] وكالة وفا، 2023/7/27، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/75629

[9] **العربي الجديد**، 2023/11/11.

[10] عربي 21، 2023/11/8، في: https://arabi21.com/story/1550465؛ والجزيرة.نت، 2023/11/11، في: https://aja.ws/uug48u؛ وبراءة درزي، "الموقف العربي الرسمي من طوفان الأقصى والعدوان على غزة: الدلالات والتداعيات،" موقع مؤسسة القدس الدولية، كانون الثاني/ يناير 2024، في:
https://qii.media/userfiles/1/0-%20papers/arab%20official%20stance%20on%20gaza.pdf

[11] القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، جامعة الدول العربية، 2023/11/11.

[12] **الشرق الأوسط**، 2023/10/7.

[13] **العربي الجديد**، 2023/10/11.

[14] للمزيد انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (31)، الجزائر، جامعة الدول العربية، 1-2022/11/2؛ وإعلان جدة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (32)، جدة، جامعة الدول العربية، 2023/5/19؛ والقمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، جامعة الدول العربية، 2023/11/11.

[15] مسؤول بجامعة الدول العربية: التطبيع مع إسرائيل قد يكون في مصلحة القضية الفلسطينية (فيديو)، موقع قناة الجزيرة مباشر، 2023/1/19، في: https://www.aljazeeramubasher.net/

[16] **الشرق الأوسط**، 2022/10/16.

[17] للمزيد انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (31)، الجزائر، جامعة الدول العربية، 1-2022/11/2؛ وإعلان جدة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (32)، جدة، جامعة الدول العربية، 2023/5/19.

[18] **القدس العربي**، 2022/10/5.

[19] للمزيد انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (31)، الجزائر، جامعة الدول العربية، 1–2022/11/2؛ وإعلان جدة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (32)، جدة، جامعة الدول العربية، 2023/5/19؛ والقمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، جامعة الدول العربية، 2023/11/11.

[20] **العربي الجديد**، 2022/4/21.

[21] قدس برس، 2022/5/29.

[22] وكالة وفا، 2022/5/29، في: https://www.wafa.ps/pages/details/48913

[23] **اليوم السابع**، 2023/2/12.

[24] قدس برس، 2023/1/23، في: https://qudspress.com/20414/

[25] **القدس**، 2022/3/22.

[26] **الشرق الأوسط**، 2022/4/25.

[27] **صحيفة بوابة الأهرام**، القاهرة، 2022/3/30، في: https://gate.ahram.org.eg/

[28] **صحيفة الشروق**، القاهرة، 2022/4/15.

[29] وكالة وفا، 2022/8/8.

[30] **الشرق الأوسط**، 2022/10/18.

[31] **القدس**، 2022/10/26.

[32] **العربي الجديد**، 2022/11/3.

[33] **الشرق الأوسط**، 2023/1/31.

[34] الجزيرة.نت، 2024/1/1.

[35] قدس برس، 2022/1/25.

[36] عرب 48، 2022/2/16.

[37] **القدس**، 2022/3/10.

[38] عرب 48، 2022/3/16.

[39] موقع صدى البلد، 2022/3/31.

[40] عرب 48، 2022/5/29. وانظر أيضاً:
Israeli Prime Minister's Office, 29/5/2022.

[41] الجزيرة.نت، 2022/6/15.

[42] الجزيرة.نت، 2023/2/21. وانظر أيضاً:
ONE Unveils New Israel Shuttle Service (ILX), site of Ocean Network Express (ONE), 17/2/2023, https://www.one-line.com/sites/g/files/lnzjqr776/files/2023-02/EN_Press%20Release_ONE%20Unveils%20New%20Israel%20Shuttle%20Service%20%28ILX%29.pdf

[43] **الشرق الأوسط**، 2023/6/3.

[44] **الشرق الأوسط**، 2023/6/3.

[45] **الشرق الأوسط**، 2023/10/8.

[46] عاطف الجولاني، محددات الموقف المصري تجاه معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، سلسلة إضاءات سياسية (6)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/3/28.

[47] **الشرق الأوسط**، 2023/10/10.

[48] **القدس العربي**، 2023/10/10.

[49] Site of Aljazeera, 13 and 15/10/2023, https://www.aljazeera.com

[50] **الشرق الأوسط**، 2023/10/15.

[51] **الشرق الأوسط**، 2023/10/14. وانظر أيضاً:
Reuters, 14/10/2023.
[52] الجزيرة.نت، 2023/10/18.
[53] الجزيرة.نت، 2023/12/2.
[54] **القدس العربي**، 2023/11/15.
[55] **العربي الجديد**، 2023/12/5.
[56] **العربي الجديد**، 2023/11/1.
[57] **العربي الجديد**، 2023/12/15.
[58] الجزيرة.نت، 2023/12/26.
[59] عاطف الجولاني، محددات الموقف المصري تجاه معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، سلسلة إضاءات سياسية (6)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/3/28.
[60] **الدستور**، 2022/3/30.
[61] رأي اليوم، 2022/6/24. وانظر أيضاً: Battlegrounds w/ H.R. McMaster | Jordan: Perspective On Integration, Conflict, Middle East Stability, Hoover Institution Channel, site of YouTube, 18/5/2022, https://www.youtube.com/watch?v=TjYH5LeHh2I
[62] قدس برس، 2022/9/11.
[63] قدس برس، 2022/11/3.
[64] **الأخبار**، 2023/6/24.
[65] عرب 48، 2023/12/16.
[66] **الغد**، 2022/12/8؛ و**الغد**، 2023/1/28.
[67] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/1/24.
[68] قدس برس، 2022/2/13.
[69] **الخليج**، 2022/11/8.
[70] الجزيرة.نت، 2022/7/31. وانظر أيضاً: موقع قناة روسيا اليوم، 2022/7/31.
[71] عرب 48، 2022/3/10.
[72] **العربي الجديد**، 2022/4/24.
[73] عاطف الجولاني، محددات الموقف الأردني تجاه معركة طوفان الأقصى، سلسلة إضاءات سياسية (5)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/2/29.
[74] **الغد**، 2023/10/13. وانظر أيضاً: الجزيرة.نت، 2023/10/13.
[75] الجزيرة.نت، 2023/10/18.
[76] **الدستور**، 2023/11/2.
[77] **القدس العربي**، 2023/12/6.
[78] الجزيرة.نت، 2022/3/30. وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 29/3/2022.
[79] الجزيرة.نت، 2024/1/4.
[80] عرب 48، 2022/10/27.
[81] **الشرق الأوسط**، 2022/9/11.
[82] الجزيرة.نت، 2022/9/17.
[83] فرانس 24، 2022/10/19.
[84] الأسد يتحدث عن "شروط" لقاء أردوغان و"غدر" حماس، سكاي نيوز عربية، 2023/8/9.
[85] الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 2023/10/7، انظر: https://sana.sy/
[86] الجزيرة.نت، 2023/10/31.

[87] **القدس العربي**، 2022/2/10.
[88] قدس برس، 2022/2/12.
[89] وكالة وفا، 2022/5/9.
[90] وكالة وفا، 2022/4/20.
[91] فلسطين أون لاين، 2022/4/29.
[92] "هنية" يلتقي الرئيس اللبناني ميشال عون، موقع تلفزيون الغد، 2022/6/24، انظر: https://www.alghad.tv
[93] صحيفة **النهار**، بيروت، 2022/6/18.
[94] عرب 48، 2022/6/8.
[95] الجزيرة.نت، 2022/7/13.
[96] **القدس العربي**، 2022/10/27.
[97] **القدس العربي**، 2022/10/27.
[98] **الأخبار**، 2022/2/16.
[99] **الأخبار**، 2022/2/16.
[100] **الشرق الأوسط**، 2023/5/21.
[101] **الأخبار**، 2023/10/9.
[102] عربي 21، 2023/10/13.
[103] انظر: شهداء على طريق القدس، موقع قناة المنار، 2024/6/12، في: https://www.almanar.com.lb/cat/qods-martyr
[104] 428 شهيداً في الحرب ضد "إسرائيل" منذ 7 تشرين الأول 2023 منهم 305 من حزب الله و18 من حركة أمل، مجلة الشهرية، موقع الدولية للمعلومات، 2024/5/22، انظر: https://monthlymagazine.com/
[105] **الشرق الأوسط**، 2023/11/3.
[106] النهار: المواجهة إلى انفلات و"حماس" تتبنى صواريخ الجنوب، الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/10/11.
[107] جعجع: العمليات العسكرية بالجنوب لم تفد غزة... و"حزب الله" غير قادر على حماية لبنان، **الشرق الأوسط**، 2024/4/27.
[108] الكتائب: ما حصل أمس في الجنوب يهدد بانزلاق لبنان الى حرب جديدة، موقع ليبانون فايلز، 2023/10/10، انظر: https://www.lebanonfiles.com/
[109] الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/12/6.
[110] عون يستكمل "الشقاق" مع "حزب الله": لسنا مرتبطين بمعاهدة دفاع مع غزة، **الشرق الأوسط**، 2024/2/20.
[111] "قوات الفجر": وجهنا ضربة صاروخية استهدفت مواقع العدو في الأراضي المحتلة وحققت إصابات مباشرة، الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/10/18.
[112] أمين عام الجماعة الإسلامية بلبنان للجزيرة نت: سنواصل مقاومتنا دفاعاً عن لبنان وغزة، الجزيرة.نت، 2023/10/21.
[113] الجماعة الإسلامية بلبنان: النصر حليف المقاومة.. ولسنا جزءاً من أي محور، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2023/12/15، انظر: https://www.al-jamaa.org/
[114] الأمين العام للجماعة الإسلامية الشيخ محمد طقّوش، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2024/3/5.
[115] الأمين العام للجماعة الإسلامية الشيخ محمّد طقّوش: القضية الفلسطينية قضيتنا، واستمرار الاحتلال لأرضنا يعطينا الشرعية لمقاومته، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2022/12/26.
[116] بفخر واعتزاز تزفّ الجماعة الإسلامية في لبنان وجناحها العسكري المقاوم "قوات الفجر"، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2024/4/26؛ والجماعة الإسلامية تزّف ثلاثة شهداء في مواجهة الاحتلال الصهيوني، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2024/3/10.
[117] إطلاق عشرات الصواريخ من لبنان على إسرائيل وتل أبيب تبحث احتمال تورط طهران، الجزيرة.نت، 2023/4/6.

[118] أضرار كبيرة جرّاء إطلاق صواريخ من لبنان على شمال كيان العدو، موقع قناة المنار، 2023/4/6، في: https://almanar.com.lb/10510348

[119] باسيل خلال إفطار في جبيل: نرفض أن يأتي أحد ويستعمل أرضنا ليبعث برسائل، الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/4/12.

[120] منذ طوفان الأقصى.. هذه أبرز عمليات القسام من لبنان تجاه إسرائيل، الجزيرة.نت، 2024/2/29.

[121] عرض "القسام" مشاهد لإطلاق صواريخ من جنوب لبنان.. التوقيت والدلالات، قدس برس، 2024/5/3، انظر: https://qudspress.com/131092

[122] "الجهاد الإسلامي" تعلن تنفيذ عملية ضد إسرائيل من جنوب لبنان واستشهاد مقاومين، **القدس العربي**، 2023/10/9؛ ومقتل 3 من "سرايا القدس" بقصف إسرائيلي على جنوب لبنان، **الشرق الأوسط**، 2024/5/8.

[123] "توريط لبنان".. ميقاتي يدين انفجار ضاحية بيروت الجنوبية، سكاي نيوز عربية، 2024/1/2؛ وإدانات بلبنان لاغتيال العاروري ورفاقه واليونيفيل تحذر من عواقب التصعيد، الجزيرة.نت، 2024/1/3.

[124] منذ طوفان الأقصى.. هذه أبرز عمليات القسام من لبنان تجاه إسرائيل، الجزيرة.نت، 2024/2/29.

[125] الجماعة الإسلامية تدين اغتيال القائد صالح العاروري، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2024/1/2.

[126] تمت عملية الإحصاء استناداً إلى ما تم توثيقه من أخبار وبيانات في الفترة من 2023/10/7 إلى 2024/6/12، من قبل قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

[127] للمزيد انظر: البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 43، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022/12/9، في: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/Declaration43.aspx؛ والبيان الختامي للاجتماع الوزاري التشاوري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأردن، ومصر، والعراق، وكالة وفا، 2023/4/15، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/69535؛ والبيان الختامي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في دورته الـ 156، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2023/6/11، في: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news2023-6-11-1.aspx؛ والبيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 44، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2023/12/5، في: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news2023-12-5-2.aspx

[128] المرجع نفسه.

[129] صحيفة **اللواء**، بيروت، 2022/4/15، انظر: https://aliwaa.com.lb؛ وموقع قناة روسيا اليوم، 2022/5/29.

[130] عربي 21، 2023/1/7. وانظر أيضاً:

Overwhelming majority in Arab states want democracy but reject recognition of Israel, site of Jewish News, 6/1/2023, https://www.jewishnews.co.uk/overwhelming-majority-in-arab-states-want-democracy-but-reject-recognition-of-israel/

[131] الجزيرة.نت، 2023/5/24. وانظر أيضاً:

Haaretz, 24/5/2023.

[132] **الشرق الأوسط**، 2022/10/17.

[133] للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2022/4/16؛ وموقع أخبار الأمم المتحدة، 2022/4/25، في: https://news.un.org/ar/story/2022/04/1099962؛ ووكالة واس، 2023/3/28، في: https://www.spa.gov.sa/w1880672؛ ووكالة واس، 2023/4/5، في: https://www.spa.gov.sa/w1884230

[134] **الشرق الأوسط**، 2023/8/12؛ ووكالة وفا، 2023/9/26، في: https://images.wafa.ps/album/Details/8383

[135] **الشرق الأوسط**، 2023/9/25.

[136] للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2022/4/20؛ ووكالة الأناضول، 2022/5/5؛ ووكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2022/5/30؛ والجزيرة.نت، 2022/5/29؛ وصحيفة **القبس**، الكويت، 2023/10/29؛ وموقع وزارة الخارجية العمانية، 2023/11/29، انظر: https://www.fm.gov.om/

[137] قدس برس، 2022/2/2. وانظر أيضاً:
Interview: Qatar's FM rules out normalization with Israel, Syria, site of Axios, 2/2/2022, https://www.axios.com/2022/02/02/qatar-rules-normalization-with-israel-syria

[138] وكالة وفا، 2023/7/26، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/75559

[139] للمزيد انظر: المنح المالية، لجنة إعادة إعمار غزة، موقع وزارة الخارجية القطرية، في: https://q-grc.ps/grants#nav18؛ ووكالة الأناضول، 2022/1/21؛ و**القدس العربي**، 2022/3/25.

[140] **الشرق الأوسط**، 2022/4/19؛ وموقع العين الإخبارية، 2022/5/30، في: https://al-ain.com/article/1653903489

[141] وكالة الأناضول، 2022/4/21.

[142] للمزيد انظر: البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 43، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022/12/9؛ والبيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 44، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2023/12/5.

[143] فلسطين الآن، 2023/8/13.

[144] **القدس العربي**، 2023/4/18.

[145] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/9/24، في: https://palinfo.com/?p=298012

[146] الجزيرة.نت، 2022/8/12.

[147] قدس برس، 2022/1/5، في: https://qudspress.com/v1/index.php?page=show&id=74727

[148] موقع حركة حماس، 2022/10/19.

[149] وكالة الأناضول، 2023/4/26.

[150] Saudi pauses talks on normalisation with Israel, site of The Economic Times, 14/10/2023, https://ecoti.in/TvDTjZ

[151] للمزيد انظر مقال المبعوث الأمريكي السابق إلى الشرق الأوسط دينيس روس في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، انظر: دينيس روس: مسؤولون عرب أكدوا لي أنه لا بد من تدمير حماس، الجزيرة.نت، 2023/10/29. وانظر أيضاً:
Dennis Ross, I Might Have Once Favored a Cease-Fire With Hamas, but Not Now, *The New York Times*, 27/10/2023, https://www.nytimes.com/2023/10/27/opinion/hamas-war-gaza-israel.html?s=08

[152] محسن محمد صالح، الموقف العربي من العدوان على قطاع غزة.. حضيض جديد، الجزيرة.نت، 2023/11/23، في: https://aja.ws/jq7hng

[153] براءة درزي، "الموقف العربي الرسمي من طوفان الأقصى والعدوان على غزة: الدلالات والتداعيات،" مؤسسة القدس الدولية، كانون الثاني/ يناير 2024.

[154] البيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 44، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2023/12/5.

[155] **القدس العربي**، 2023/10/27.

[156] وكالة واس، 2023/10/7، في: https://www.spa.gov.sa/101a47741br

[157] للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2023/10/21، في: https://aja.me/hico1v

[158] **الشرق الأوسط**، 2023/11/2.

[159] الجزيرة.نت، 2023/10/7، في: https://aja.me/4z1a2k

[160] انظر خطاب أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني خلال افتتاح الدورة الـ 52 لمجلس الشورى القطري، الجزيرة.نت، 2023/10/24.

[161] **القدس العربي**، 2023/11/11.

[162] انظر كلمة نائب مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة الوزير المفوَّض فيصل العنزي أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة تحت البنود المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وكالة كونا، 2023/10/12، في: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3116040&language=ar

[163] صحيفة **الوطن**، الكويت، 2023/10/12.

[164] الجزيرة.نت، 2023/10/31.

[165] صحيفة **الجريدة**، الكويت، 2023/10/15، في: https://www.aljarida.com/article/41130

[166] موقع الخليج أونلاين، 2023/10/8، في: https://khaleej.online/XAWRb4

[167] الجزيرة.نت، 2023/10/7، في: https://aja.me/4z1a2k

[168] Uae Statement at the UN Security Council Open Debate on the Situation in the Middle East, Including the Palestinian Question, site of Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations, 24/10/2023, https://uaeun.org/statement/uae-unsc-mepp-24oct/

[169] موقع وزارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، 2023/10/8، في:
https://www.mofa.gov.ae/ar-AE/MediaHub/News/2023/10/8/8-10-2023-UAE-population

[170] وكالة الأناضول، 2023/10/9.

[171] Reuters, 4/11/2023, https://reut.rs/3P56UDv

[172] وكالة أنباء الإمارات (وام)، 2023/12/13، في: https://wam.ae/a/12m0qtv. وانظر أيضاً:
The Wall Street Journal, 12/12/2023, https://on.wsj.com/4caeYNk

[173] موقع وزارة الخارجية البحرينية، 2023/10/9، انظر: https://www.mofa.gov.bh/ar

[174] CNN بالعربية، 2023/11/17، في: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/11/17/bahrain-crown-prince-hamas-attacks-barbaric؛ والجزيرة.نت، 2023/11/18. وانظر أيضاً:
The IISS Manama Dialogue, Keynote Address, Friday 17 November 2023, site of International Institute for Strategic Studies (IISS), 17/11/2023, https://www.iiss.org/globalassets/media-library---content--migration/files/manama-dialogue-delta/2023/final/keynote/hrh-prince-salman-bin-hamad-bin-isa-al-khalifa_keynote-address.pdf

[175] Saudi pauses talks on normalisation with Israel, The Economic Times, 14/10/2023.

[176] البحرين تعلن مغادرة سفير إسرائيل ووقف العلاقات الاقتصادية معها، موقع قناة الحرة، 2023/11/2.

[177] Reuters, 24/11/2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/bahrain-seeks-balance-anger-over-gaza-with-ties-israel-us-2023-11-24

[178] i24NEWS، 2023/11/1. وانظر أيضاً:
Site of European Jewish Press, 30/10/2023,
https://ejpress.org/are-the-abraham-accords-stronger-thant-the-war-between-israel-and-hamas

[179] عرب 48، 2023/12/16؛ وانظر:
UAE-Israel land corridor operating despite war, site of Jewish News Syndicate (JNS), 14/12/2023, https://www.jns.org/uae-israel-land-corridor-operating-despite-war; and Israeli tech co says land transport platform can thwart Houthis, Globes, 26/12/2023, https://en.globes.co.il/en/article-trucknet-offers-tech-platform-to-thwart-houthi-threat-1001466172

[180] وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2023/12/16، في:
https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=266010&lang=ar&name=news

[181] **القدس العربي**، 2023/12/28. وانظر أيضاً:
Site of Arutz Sheva 7 (Israel National News), 24/12/2023, https://www.israelnationalnews.com/news/382460

[182] **الشرق الأوسط**، 2022/3/4. وانظر أيضاً:
"Absolute Power," *The Atlantic* magazine, April 2022 Issue, https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2022/04/mohammed-bin-salman-saudi-arabia-palace-interview/622822/

[183] الجزيرة.نت، 2022/2/24.

[184] عربي 21، 2022/5/25.

[185] **الشرق الأوسط**، 2023/1/20. وانظر أيضاً:

Saudi Arabia Says a Palestinian State Is Key to Ties With Israel, site of Bloomberg, 19/1/2023, https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-01-19/saudi-arabia-says-a-palestinian-state-is-key-to-ties-with-israel

[186] عربي 21، 2022/7/13.

[187] عرب 48، 2023/1/19؛ وعرب 48، 2023/5/17.

[188] عرب 48، 2022/5/30.

[189] عرب 48، 2023/8/30.

[190] **القدس العربي**، 2023/8/29. وانظر أيضاً:

The Wall Street Journal, 29/8/2023, https://on.wsj.com/3wB3Mcj

[191] **العربي الجديد**، 2022/5/29. وانظر أيضاً:

Israel Hayom, 29/5/2022.

[192] وكالة وطن، 2023/5/22، في: https://www.wattan.net/ar/news/403681.html

[193] عرب 48، 2023/9/10.

[194] عرب 48، 2023/7/21.

[195] وكالة الأناضول، 2023/9/26.

[196] **القدس العربي**، 2023/10/3.

[197] عرب 48، 2023/10/4.

[198] **القدس العربي**، 2023/7/12.

[199] صفحة هيئة الطيران المدني السعودي (@ksagaca)، إكس/ تويتر، 2022/7/15، انظر: https://x.com/ksagaca

[200] عرب 48، 2022/7/15.

[201] انظر: **القدس العربي**، 2022/8/4؛ وعرب 48، 2023/2/26.

[202] **الخليج**، 2022/1/12.

[203] زيارة غير مسبوقة.. وفد من المجلس الوطني الإماراتي في الكنيست، موقع شبكة التلفزيون العربي، 2022/2/7، في: https://www.alaraby.com/

[204] **الشرق الأوسط**، 2022/1/26.

[205] الجزيرة.نت، 2022/1/30.

[206] Reuters, 31/1/2022, https://reut.rs/3P5LG8J

[207] وكالة وام، 2022/6/9، في: https://wam.ae/a/hszrewb1

[208] **الشرق الأوسط**، 14 و2022/9/15؛ والخليج، 2022/9/16.

[209] **القدس العربي**، 2022/12/2؛ و**القدس العربي**، 2023/3/31؛ وصفحة سفارة الإمارات في تل أبيب (@UAEinIsrael)، إكس/ تويتر، انظر: https://twitter.com/UAEinIsrael؛ ووكالة وام، 2022/5/6؛ وصفحة السفير الإسرائيلي لدى أبو ظبي أمير حايك Amir Hayek (@HayekAmir)، انظر: https://twitter.com/hayekamir?lang=ar

[210] للمزيد انظر: **القدس**، 2022/3/4؛ و**القدس العربي**، 2022/3/16؛ و**الخليج**، 2022/7/27؛ وموقع قناة روسيا اليوم، 2023/10/11؛ والشرق الأوسط، 2023/11/1.

[211] **القدس العربي**، 2022/1/11.

[212] عرب 48، 2022/12/9.

[213] وكالة وام، 2023/2/17، في: https://www.wam.ae/ar/details/1395303130100

[214] **القدس العربي**، 2022/4/17.

[215] **الشرق الأوسط**، 2022/2/15.

[216] صحيفة **الأيام**، المنامة، 2022/2/15، انظر: https://www.alayam.com؛ ووكالة الأنباء البحرينية (بنا)، 2022/2/15، في: https://www.bna.bh/ArchiveDetails.aspx?archiveId=646628

[217] وكالة بنا، 2022/3/28، في: https://www.bna.bh/ArchiveDetails.aspx?archiveId=652213

[218] عرب 48، 2022/6/26؛ وانظر أيضاً:

The Wall Street Journal, 26/6/2022, https://on.wsj.com/49WXqlS

[219] **القدس العربي**، 2022/12/15.

[220] الجزيرة.نت، 2022/6/10، في: https://aja.me/93zgi1

[221] عرب 48، 2022/1/17.

[222] رئيس الوزراء الإسرائيلي: "إسرائيل مستعدة لتزويد الإمارات العربية المتحدة بالمساعدة الاستخباراتية والأمنية"، i24NEWS، 2022/1/18.

[223] **القدس العربي**، 2022/1/19؛ والجزيرة.نت، 2022/2/2؛ وانظر أيضاً:

Israel offers to help UAE bolster defenses after Houthi attacks, Axios, 2/2/2022, https://www.axios.com/2022/02/02/israel-uae-bolster-defenses-houthi-attacks-yemen

[224] **العربي الجديد**، 2022/6/29. وانظر أيضاً:

The Jerusalem Post, 28/6/2022, https://www.jpost.com/breaking-news/article-710586

[225] إسرائيل تعتزم إنشاء "قبة حديدية سيبريانية" معززة بالذكاء الاصطناعي بشراكة مع المغرب والإمارات، i24NEWS، 2023/7/4.

[226] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/1/3، في: https://palinfo.com/?p=120416. وانظر أيضاً:

Elbit Systems Emirates Awarded $53 Million Contract to Supply DIRCM and Airborne EW Self Protection Systems to the UAE, site of Elbit Systems, 3/1/2022, https://elbitsystems.com/pr-new/elbit-systems-emirates-awarded-53-million-contract-to-supply-dircm-and-airborne-ew-self-protection-systems-to-the-uae

[227] قدس برس، 2022/1/28، في: https://qudspress.com/v1/index.php?page=show&id=75533؛ وانظر أيضاً:

The Wall Street Journal, 5/2/2022, https://on.wsj.com/48DFY4D

[228] Reuters, 22/9/2022, https://reut.rs/48Cq5vl

[229] عرب 48، 2023/2/20.

[230] إسرائيل تشارك بالمناورات التي يقودها الأسطول الخامس الأمريكي بمشاركة دول عربية، i24NEWS، 2022/2/1.

[231] الجزيرة.نت، 2022/10/27.

[232] عرب 48، 2022/6/27.

[233] الجزيرة.نت، 2022/2/21، في: https://aja.me/u1t1mu

[234] الجزيرة.نت، 2022/2/2.

[235] البحرين و"إسرائيل" توقعان اتفاقية تعاون أمني، موقع الخليج أونلاين، 2022/2/3، في: http://khaleej.online/JMBeP7

[236] الجزيرة.نت، 2022/2/9، في: https://aja.me/8k6jhv

[237] Reuters, 11/11/2023, https://reut.rs/3uLfXml

[238] راتشنا أوبال وليزا بارينجتون، "الإمارات وإسرائيل... علاقات اقتصادية تصمد أمام التوترات السياسية،" موقع سويس إنفو، 2023/4/3، انظر: https://www.swissinfo.ch/ara/

[239] **القدس العربي**، 2023/7/12.

[240] صفحة وزارة الخارجية الإماراتية MoFA (@mofauae)، إكس/ تويتر، 2023/9/15، في: https://x.com/mofauae/status/1702787584751993149

[241] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1.pdf

[242] راتشنا أوبال وليزا بارينجتون، "الإمارات وإسرائيل... علاقات اقتصادية تصمد أمام التوترات السياسية،" سويس إنفو، 2023/4/3.

[243] صحيفة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2022/6/6.

[244] وكالة وام، 2023/3/30، في: https://wam.ae/a/hszrgs5r

[245] **القدس**، 2022/1/23.

[246] **الخليج**، 2022/11/8.

[247] الجزيرة.نت، 2023/5/25؛ ووكالة الأناضول، 2023/8/14.

[248] وكالة وام، 2022/4/3، في: https://wam.ae/a/hszrehes

[249] موقع وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، 2023/1/4، في: https://www.gov.il/ar/departments/news/diamond_2022

[250] الجزيرة.نت، 2022/9/20، في: https://aja.me/vimepr

[251] **القدس العربي**، 2022/10/20.

[252] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1.pdf

[253] وكالة الأنباء العراقية (واع)، 2022/5/26، في: https://www.ina.iq/156976--.html

[254] وكالة واع، 2022/7/15، في: https://www.ina.iq/160834--.html

[255] وكالة واع، 2022/5/26.

[256] **الشرق الأوسط**، 2022/5/27.

[257] الجزيرة.نت، 2022/3/29، في: https://aja.me/vpdp99

[258] **الشرق الأوسط**، 2023/5/5.

[259] فلسطين الآن، 2023/8/13.

[260] **اليوم السابع**، 2023/12/24.

[261] الجزيرة.نت، 2023/10/20، في: https://aja.me/5ev585

[262] **الخليج**، 2023/12/21.

[263] الأحزاب اليمنية تدين التطبيع مع إسرائيل وتعتبره خروجاً عن الإجماع العربي والإسلامي، موقع الإصلاح نت – الموقع الإلكتروني لحزب التجمع اليمني للإصلاح، انظر: https://alislah-ye.net/nprint.php?sid=6657

[264] **القدس العربي**، 2021/2/3.

[265] عمّار الأشول، إسرائيل والمجلس الانتقالي في جنوب اليمن: واقع العلاقة وآفاقها، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2021/3/10.

[266] The Israeli assassin who teamed up with Mohammad Dahlan, Ynet News, 17/10/2018, https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5372648,00.html

[267] الحوثي: إذا تدخل الأميركي بشكل مباشر نحن مستعدون للمشاركة بالقصف، موقع قناة العالم، 2023/10/10.

[268] الجزيرة.نت، 2023/11/19.

[269] **القدس العربي**، 2023/12/17.

[270] قناة السويس، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2022/8/5، انظر: https://www.sis.gov.eg/Story/238709/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3?lang=ar

[271] تقرير يرصد تأثير هجمات الحوثيين في البحر الأحمر على الموانئ الإسرائيلية، موقع قناة روسيا اليوم، 2024/2/20.

[272] Red Sea tensions: Maritime traffic in Suez at a crawl, more than doubles in Cape of Good Hope, Anadolu Agency, 27/5/2024, https://www.aa.com.tr/en/economy/red-sea-tensions-maritime-traffic-in-suez-at-a-crawl- more-than-doubles-in-cape-of-good-hope/3231794

[273] وزيرة التخطيط المصرية: تراجع إيرادات قناة السويس 50%، العربية.نت، 2024/4/28.

[274] بالأرقام: حصاد جبهة الإسناد اليمنية لفلسطين، موقع الخنادق، 2024/3/8، انظر: https://alkhanadeq.org.lb/

[275] عرب 48، 2024/5/21. وانظر أيضاً: **القدس العربي**، 2024/5/29.

[276] Statement from Secretary of Defense Lloyd J. Austin III on Ensuring Freedom of Navigation in the Red Sea, site of U.S. Department of Defense, 18/12/2023, https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3621110/statement-from-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-on-ensuring-freedom-of-n

[277] US Navy has spent $1 billion on munitions to thwart attacks in Middle East, US Navy Secretary says, site of Cable News Network (CNN), 16/4/2024, https://edition.cnn.com/middleeast/live-news/israel-hamas-war-gaza-news-04-16-24#h_a9d38b12f9179c55f744510a712bcec1

[278] **الشرق الأوسط**، 2024/1/17.

[279] موقع أخبار الأمم المتحدة، 2024/1/10، في: https://news.un.org/ar/story/2024/01/1127557

[280] الحوثي: استهدفنا 90 سفينة وسط اعتراف أمريكي بريطاني بعجزهم التام عن وقف هجماتنا، موقع مصراوي، 2024/4/4، انظر: https://www.masrawy.com/

[281] الجزيرة.نت، 2024/2/22.

[282] **القدس العربي**، 2023/12/16.

[283] التحالف الوطني يندد بجرائم الإبادة التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني في غزة ويدين التواطؤ الدولي، الإصلاح نت، 2023/10/17، في: https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=10739

[284] موقع قناة روسيا اليوم، 2023/12/5.

[285] **العربي الجديد**، 2022/5/28. وانظر أيضاً:
Israel Hayom, 28/5/2022.

[286] الجزيرة.نت، 2022/12/5.

[287] الجزيرة.نت،2022/2/12.

[288] **الشرق الأوسط**، 2022/1/20.

[289] رأي اليوم، 2022/9/23.

[290] عرب 48، 2022/11/14.

[291] **الأيام**، رام الله، 2023/2/3.

[292] وكالة الأناضول، 2023/2/2.

[293] **الشرق الأوسط**، 2023/2/4.

[294] **الشرق الأوسط**، 2023/2/4.

[295] المرجع نفسه.

[296] الجزيرة.نت، 2023/4/19.

[297] الجزيرة.نت، 2023/4/24.

[298] المرجع نفسه.

[299] الجزيرة.نت، 2023/4/19.

[300] الجزيرة.نت، 2023/5/8.

[301] **العربي الجديد**، 2023/4/24.

[302] *The Jerusalem Post*, 17/7/2023.

[303] **الشرق الأوسط**، 2022/3/12.

[304] i24NEWS، 2023/2/22.

[305] **الشرق الأوسط**، 2022/7/22.

[306] **الشرق الأوسط**، 2022/8/6.

[307] موقع الجيش الإسرائيلي، 2022/9/13.

[308] 3 اتفاقيات جديدة بين المغرب وإسرائيل، موقع قناة الحرة، 2023/5/29.

[309] بي بي سي، 2023/6/7.

[310] وكالة الأناضول، 2023/6/8.

[311] **الشرق الأوسط**، 2023/6/16.

[312] موقع منصة مقاطعة، 2023/6/24، في: https://boycott4pal.net

[313] **القدس العربي**، 2022/3/25.

[314] انعقاد الاجتماع الأول للجنة تتبع التعاون المغربي الإسرائيلي في مجال الدفاع، وكالة المغرب العربي للأنباء، 2023/1/17، انظر: https://www.mapnews.ma/ar

[315] **العربي الجديد**، 2023/10/24.

[316] تقرير: المغرب يتعاقد مع شركة إسرائيلية لشراء أنظمة صواريخ دفاعية بقيمة 500 مليون دولار، i24NEWS، 2022/2/14.

[317] المغرب يفاوض إسرائيل على "صاروخ دليلة"، موقع قناة روسيا اليوم، 2022/5/7.

[318] إسرائيل تبيع 150 طائرة مسيرة للمغرب، موقع ديفنس هير DEFENSE HERE، 2022/9/29، انظر: https://www.defensehere.com/ar/

[319] أنظمة إلبيت وراجمات بولس.. المغرب يعمق ترسانته العسكرية بأسلحة إسرائيلية، موقع الخليج الجديد، 2023/2/24، انظر: https://thenewkhalij.news/

[320] تفاصيل حصول المغرب على أنظمة إلكترونية واستخباراتية من إسرائيل، موقع صحيفة هسبريس الإلكترونية، المغرب، 2022/11/6، انظر: https://www.hespress.com/

[321] عربي 21، 2023/3/20.

[322] موقع مغرس (مغرب برس)، 2022/11/17، في: https://www.maghress.com/assahifa/119916

[323] فرنسا تسعى لكتابة "فصل جديد" في علاقاتها مع المغرب، موقع الشرق، 2023/8/6، انظر: https://asharq.com/

[324] منصة مقاطعة، 2023/7/29.

[325] منصة مقاطعة، 2023/10/1.

[326] منصة مقاطعة، 2023/6/18.

[327] موقع مدار 21، 2023/6/30، في: https://madar21.com/166447.html

[328] اليوم السابع، 2023/10/7.

[329] الملك: إسرائيل تتمادى في عدوانها السافر على المدنيين، موقع صوت المغرب، 2023/11/11، انظر: https://www.thevoice.ma

[330] وزير الخارجية العبري هاجم المملكة، موقع صحيفة الصحيفة، المغرب، 2023/10/29، انظر: https://www.assahifa.com

[331] وكالة وفا، 2023/10/18.

[332] رغم العدوان على غزة.. لهذا لن يقطع المغرب علاقاته مع إسرائيل، الخليج الجديد، 2023/11/30.

[333] الحرب ضد غزة واستياء الشارع المغربي، موقع إذاعة مونت كارلو الدولية، 2023/11/24، انظر: https://www.mc-doualiya.com

[334] كيف ينظر مواطنو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى التطبيع مع إسرائيل؟، موقع شبكة الباروميتر العربي، 2022/9/12، انظر: https://www.arabbarometer.org/ar

[335] موقع عربي 21، 2022/5/5.

[336] ثابت العمور، تحوّل خطاب حزب العدالة والتنمية المغربي من التطبيع: صحوة أم مناورة سياسية؟، موقع قناة الميادين، 2023/1/25.

[337] وكالة الأناضول، 2023/7/25.
[338] وكالة الأناضول، 2023/10/28.
[339] موقع العمق المغربي، 2023/11/22، في: https://al3omk.com/889456.html
[340] **العربي الجديد**، 2022/1/27.
[341] **القدس العربي**، 2022/2/16.
[342] وكالة الأناضول، 2022/5/17.
[343] وكالة الأناضول، 2023/5/1.
[344] الأناضول تنشر نص "إعلان الجزائر" للمصالحة الفلسطينية، وكالة الأناضول، 2023/10/13.
[345] عاطف الجولاني، ورقة سياسات: فرص "إعلان الجزائر" في إنجاز المصالحة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022/11/10.
[346] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/10/29.
[347] **القدس العربي**، 2023/11/6.
[348] وكالة سما، 2023/10/8.
[349] الجزيرة.نت، 2023/12/28.
[350] **القدس العربي**، 2023/10/13.
[351] **القدس العربي**، 2023/10/13.
[352] **القدس العربي**، 2023/10/24
[353] **القدس العربي**، 2023/12/7.
[354] **القدس العربي**، 2024/3/29.
[355] عربي 21، 2024/4/18.
[356] الجزيرة.نت، 2023/8/27.
[357] **القدس**، 2023/8/28.
[358] i24NEWS، 2023/8/28.
[359] الجزيرة.نت، 2023/8/29.
[360] الجزيرة.نت، 2023/8/28.
[361] الجزيرة.نت، 2023/8/28.
[362] **القدس العربي**، 2023/8/28.
[363] الجزيرة.نت، 2023/8/28.
[364] وكالة الأناضول، 2023/10/25.
[365] **القدس العربي**، 2024/2/23.
[366] **العربي الجديد**، 2023/11/3.
[367] المرجع نفسه.
[368] **القدس العربي**، 2023/11/2.
[369] وكالة الأناضول، 2023/10/18.
[370] **القدس العربي**، 2023/10/9.
[371] **القدس العربي**، 2023/11/5.
[372] وكالة وفا، 2023/10/9.
[373] **العربي الجديد**، 2024/1/11.
[374] **القدس العربي**، 2023/11/23.
[375] **العربي الجديد**، 2023/10/26.

[376] **القدس العربي**، 2023/12/19.
[377] وكالة الأناضول، 2023/3/9.
[378] وكالة الأناضول، 2023/3/28.
[379] التطبيع مع موريتانيا... فشل إسرائيلي جديد، موقع قناة الميادين، 2023/8/16.
[380] موقع قناة الميادين، 2022/7/10.
[381] **القدس العربي**، 2022/7/11.
[382] المرجع نفسه.
[383] عربي 21، 2022/10/14.
[384] موقع حزب النهج الديمقراطي العمالي (المغرب)، 2023/1/20، في: https://annahjaddimocrati.org/ar/11564
[385] **القدس العربي**، 2024/2/5.
[386] **العربي الجديد**، 2024/2/28.
[387] **العربي الجديد**، 2023/10/15.
[388] هسبريس، 2024/1/1.
[389] **القدس العربي**، 2023/10/19.
[390] **القدس العربي**، 2024/4/17.
[391] وقفة شعبية في نواكشوط رفضاً للتطبيع وتأكيداً لدعم القدس والمسجد الأقصى، وكالة إيران برس الدولية للأنباء، 2023/9/23، انظر: https://arabic.iranpress.com
[392] وكالة الأنباء الليبية، 2023/10/20، انظر: https://lana.gov.ly
[393] وكالة الأناضول، 2023/10/12.
[394] الجزيرة.نت، 2023/10/20.
[395] موقع صحيفة المدن الإلكترونية، 2023/10/20، انظر: https://www.almodon.com
[396] **القدس العربي**، 2023/11/24.
[397] وكالة وفا، 2022/7/31.
[398] قدس برس، 2023/8/11.
[399] CNN بالعربية، 2023/1/13.

The Palestine Strategic Report 2022-2023

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2022-2023 الذي يصدر للمرة الثالثة عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2023؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير اثنا عشر أستاذاً وباحثاً متخصصاً، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية؛ وقد طبعت معركة طوفان الأقصى هذا التقرير بطابعها الخاص.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-052-5

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net